التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 117 السنة الخامسة عشر - اغسطس 2017

هبة القدس

تجديد الخطاب الديني ... ومخاض الانفتاح 08

لمحات من تاريخ وواقع الصحافة في البحرين 12

الكوتا النسائية: تدبير ضروري لتوسيع المشاركة السياسية للنساء 14

موقفنا

ليس هذا هو القانون الذي نريد

طرح المنبر التقدمي في البلاغ الصحفي الصادر عن اجتماع مكتبه السياسي عدداً من الملاحظات حول قانون الأسرة الذي أقره مجلس النواب مؤخراً، بعد أن عُهد، قبل ذلك، إلى «لجنة شرعية» بوضع مسودته، ورغم أن وزارة العدل وضعت بعض التعديلات الإيجابية على تلك المسودة، تجعل منها أكثر قرباً لما تطالب به المرأة في البحرين من تشريع بهذا الخصوص، إلا أنها سرعان ما تراجعت عن تلك التعديلات تحت ضغط أعضاء اللجنة الشرعية ومن هم على هواها من النواب.

والملاحظ أن القانون وضع وأقر على عجل، ويبدو صحيحاً قول من وصفوا هذه العملية بأنها كانت عبارة عن «سلق» سريع للقانون، وكانت الكلمة الفصل في الأمر عائدة لتلك «اللجنة الشرعية»، دون إشراك للحركة النسوية ومؤسساتها، كالجمعيات النسائية والاتحاد النسائي والمجلس الأعلى للمرأة في النقاش حول المسودة، وابداء الملاحظات عليها، فجاء القانون، الذي هو أقل بكثير من قانون للأحوال الشخصية، لا ليكون غير معبر عن تطلعات النساء فقط، وإنما أيضاً لا يعكس المقاصد النبيلة للشريعة ذاتها.

وكما جاء في بلاغ المكتب السياسي ل«التقدمي» فإن موقفنا الذي عبرنا عنه في عدة بيانات وفعاليات لازال كما هو بأهمية إصدار قانون للأحوال الشخصية موحد وعصري، والتأكيد على أهمية أن تخضع صياغة واقرار كل القوانين، بما فيها هذا القانون، للآليات الديمقراطية وبما يمكن ممثلي الشعب من إقراره وتعديله متى ما دعت الحاجة إلى ذلك.

كما إن القانون المقر تضمن العديد من المواد التي تكرس بعض الممارسات غير المنصفة للمرأة خاصة، والضارة بمصالح الأسرة والمجتمع عامة، وبالتالي فإننا لا نعتبر اقرار هذا القانون، الذي ليس هو نفسه الذي كنا نطالب به كل هذه العقود، نهاية المطاف، وندعو لمواصلة العمل في سبيل تعديل وتغيير الأحكام غير المنصفة للمرأة والأسرة فيه.

وفي هذا الإطار فإن الحركة النسائية البحرينية، والاتحاد النسائي خاصة، وكل مؤسسات المجتمع المدني مدعوة لموقف ينسجم مع أهداف تلك المؤسسات وما تمليه وتشرعه الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق المرأة، وتشمل هذه الدعوة أيضاً النقابات والمنظمات العمالية المطالبة بتحمل مسؤوليتها في توضيح ورفض ما تضمنه هذا القانون من تقييد لحق المرأة في العمل ومساواتها بأخيها الرجل، على خلاف ما تنص عليه إتفاقية العمل الدولية رقم 111 الخاصة بالمساواة وعدم التمييز في العمل وكذالك العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والاجتماعية واللذين وقعت عليهما مملكة البحرين.

التقدمي

في بلاغ صحفي للمكتب السياسي

«التقدمي» يشيد بمبادرة أمير الكويت لحل الخلاف الخليجي وينتقد ما تضمنه قانون أحكام الأسرة من مواد غير منصفة للمرأة

عقد المكتب السياسي للمنبر التقدمي اجتماعه الدوري مساء السبت الموافق الخامس عشر ايلول 2017.

وفي سياق متابعة تطورات الحال السياسية في البلاد، يبدي "التقدمي" تفاؤله وأمله بعودة جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" لممارسة نشاطها السياسي ضمن الجمعيات العاملة في البلاد بعد إعادة افتتاح مقراتها، آملاً أن يصار إلى إنهاء قضية المطالبة بحل الجمعية، لتواصل دورها في اثراء العمل السياسي في البلاد وبما يعزز دور ومكانة قوى التيار الديمقراطي ويساهم في تطوير التجربة الديمقراطية في البحرين.

كما أبدى الاجتماع أمله ان تساهم الجهود التي يقودها أمير دولة الكويت الشقيقة في حل الخلاف بين الدول الخليجية ضمن البيت الداخلي لدول الخليج، وهوما أكدّت عليه العديد من القيادات السياسية في دول المنطقة، كما دعا حملة الأقلام وكتاب الرأي إلى أن يكون موقفهم داعماً لتعزيز اللحمة بين شعوب المنطقة والابتعاد عن ما يثير الشقاق بينها.

وبخصوص قانون أحكام الأسرة الذي أقره مجلس النواب في جلسته الأخيرة الخميس الماضي ، فإن المنبر التقدمي، يؤكد على الآتي:

إن موقفنا الذي سبق وأن عبرنا عنه في عدة بيانات وفعاليات لازال كما هو بأهمية إصدار قانون للأحوال الشخصية موحد وعصري، والتأكيد على أهمية أن تخضع صياغة واقرار كل القوانين، بما فيها هذا القانون، للآليات الديمقراطية وبما يمكن ممثلي الشعب من إقراره وتعديله متى ما دعت الحاجة إلى ذلك كما هو متبع في جميع النظم الديمقراطية طالما آمنا بدولة ديمقراطية مدنية يسودها ويحكمها القانون.

إن القانون المقر تضمن العديد من المواد التي تكرس بعض الممارسات غير العادلة وغير المنصفة للمرأة خاصة، والضارة بمصالح الأولاد عامة، ولذلك وجهَ المكتب السياسي كلاً من قطاع المرأة واللجنة القانونية بتنظيم فعالية مجتمعية مع القوى والجمعيات المعنية بشؤون المرأة في هذا الخصوص تصاغ من خلالها الرؤية القانونية والحقوقية حول القانون المقر.

وفي هذا الإطار يدعو المكتب السياسي الحركة النسائية البحرينية، والاتحاد النسائي خاصة، وكل مؤسسات المجتمع المدني لموقف ينسجم مع أهداف تلك المؤسسات وما تمليه وتشرعه الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق المرأة، كما يدعو النقابات والمنظمات العمالية لتحمل مسؤوليتها في توضيح ورفض ما تضمنه هذا القانون من تقييد لحق المرأة في العمل ومساواتها بأخيها الرجل، على خلاف ما تنص عليه إتفاقية العمل الدولية رقم 111 الخاصة بالمساواة وعدم التمييز في العمل وكذالك العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والاجتماعية واللذين وقعت عليهما مملكة البحرين.

المكتب السياسي للمنبر التقدمي
مملكة البحرين
٢٠١٧/ ٧/ ١٦

«التقدمي» يهنىء بتحرير الموصل من عصابات «داعش»

بعث المكتب السياسي للمنبر التقدمي برسالة إلى نظيره في الحزب الشيوعي العراقي، عبر فيها عن تهانيه للحزب، ومن خلاله، للشعب العراقي الشقيق بأحر التهاني بتحرير مدينة الموصل من قبضة تنظيم داعش الإرهابي، الذي أحكم الخناق على المدينة لمدة ثلاث سنوات، بعد أن أعلن منها إقامة دولته التي تمددت في مناطق أخرى من العراق وسوريا وبلدان أخرى.

وقال "التقدمي" في رسالته: "إن النصر الكبير الذي حققه العراقيون، جيشاً وشعباً، يرتدي أهمية عسكرية وسياسية كبيرة في مسار الحرب على الإرهاب الذي يمثله هذا التنظيم الذي يعد من أكثر التنظيمات همجية ووحشية وعداء للحضارة والتقدم، وإيذاناً بأن نهاية هذا التنظيم في العراق وفي البلدان الأخرى قادمة، وما كان هذا النصر ممكناً لولا التضحيات الغالية التي قدمها العراقيون الذين ضحى الآلاف منهم بأرواحهم ودمائهم في سبيل الحاق الهزيمة بداعش وكي لا تقوم لها قائمة مرة أخرى في العراق.

كما أضاف: "إننا إذ نبارك لكم ولشعب العراق وقواته المسلحة هذا النصر المبين، نشاطركم الموقف بأن الحرب على الإرهاب لم تنته، ولن تنتهي باستعادة ما تبقى في قبضة التنظيم من أراض، وإنما عبر استراتيجية شاملة من مختلف الجوانب، تؤدي إلى اقتلاع الفكر الإرهابي من جذوره، وإزالة التربةً الاجتماعية والفكرية التي تؤدي إلى نموه وتمدده.

وفي هذا المجال فإن أهمية كبرى للغاية ترتديها محاربة أوجه الفساد المستشري في أوساط النخبة السياسية الحاكمة، وانهاء نظام المحاصصات الطائفية، والقضاء على كافة أوجه التمييز والإقصاء لأي مكون من مكونات الشعب العراقي، وبناء نظام ديمقراطي عصري، وإدارة نزيهة، وضمان التعددية السياسية والمجتمعية، وإستعادة الدور المحوري للعراق كدولة ديمقراطية حديثة".

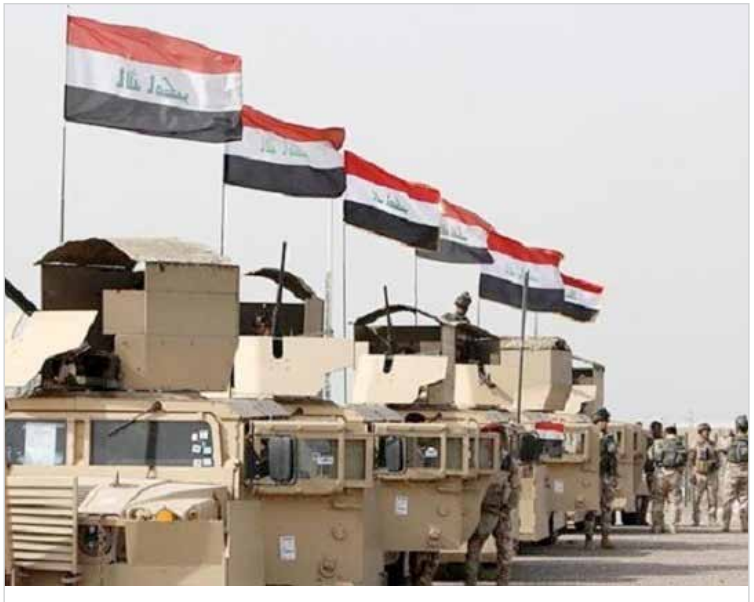

«التقدمي» يطالب باطلاق سراح المناضلة خالدة جرار ورفاقها ويعبر عن التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني

يعبر المنبر التقدمي في البحرين عن إدانته لاقدام سلطات الاحتلال الصهيوني على اعتقال النائب خالدة جرار، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضمن حملة مداهمات واسعة في الضفة الغربية المحتلة، شملت العديد من قيادات وناشطي الجبهة الشعبية وفي مقدمتهم النائب خالدة جرار والناشطة النسوية ختام السعافين والأسير المحرر إيهاب مسعود وسواهم من الناشطين والمناضلين الفلسطينين صباح يوم الأحد الثاني من يوليو .

ويشدد المنبر التقدمي على إن اعتقال الرفيقة خالدة يعتبر انتهاكاً صريحاً للإتفاقيات الدولية المعنية الضامنة للحصانة البرلمانية دولياً للممثلين المنتخبين من قبل الشعوب، ويأتي في سياق ما اعتادت عليه سلطات الاحتلال في تعاملها مع الشعب الفلسطين وممثليه الشرعيين.

كما يدعو «التقدمي» إلى مشاركة جميع القوى الوطنية وقوى المجتمع المدني والجمعيات النسائية والإتحاد النسائي الى المشاركة في التضامن مع المعتقلات والمعتقلين الفلسطينيين، واستنكار ما اقدمت عليه سلطات الاحتلال من اجراءات قمعية، والوقوف مع الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية في نضالها ضد الاحتلال وسياساته.

فضفضة

مجلس المقترحات برغبة

عيسى الدرازي

مع ختام دور الانعقاد الحالي، يتبقى من عمر مجلس النواب دور الانعقاد الأخير ليختتم هذا الفصل التشريعي، وكما جرت العادة يعتبر دور الإنعقاد الأخير عبارة عن إعلانات انتخابية مجانية للنواب الحاليين وفرصة أخيرة للاستعراض وتسجيل البطولات الصورية أملاً في تجديد العهد والوصل لقبة البرلمان لأربع سنوات جديدة.

المجلس الحالي وصمه الشارع البحريني بأنه مجلس المقترحات برغبة، حيث انصرف أعضاء المجلس طوال أدوار الانعقاد الثلاثة إلى تسطير الصفحات ورفعها للحكومة بصورة مقترحات برغبة، والهدف من ذلك معروف وهو زيادة صفحات «بروشور» إنجازات النائب حينما يهم بتوزيعها على الناخبين فترة الانتخابات النيابية المقبلة.

تعتبر الاقتراحات برغبة أداة برلمانية مهمة كغيرها من الأدوات التي لا يمكن القبول بنزعها عن أعضاء المجلس، فهي إحدى الأدوات التي يستطيع بموجبها عضو مجلس النواب أن يطلب من الحكومة معالجة مسألة من المسائل العامة، وقد ساهمت الاقتراحات برغبة في حل كثير من المسائل، لأن هذه الاقتراحات ذات صلة كبيرة بواقع المواطن وحياته اليومية، وطرأت تعديلات إيجابية على آلية المقترحات برغبة، حيث جاء التعديل الدستوري لسنة 2012 ليلزم الحكومة ببيان موقفها من الاقتراحات برغبة بالرفض أو القبول خلال مدة ستة أشهر بعد أن كانت المدة غير محددة قبل التعديل، وفي حالة رفض الحكومة للاقتراح برغبة عليها أن تبين أسباب الرفض، ومن المنطقي أن تكون للحكومة سلطة القبول أو الرفض لأن مواضيع الرغبات تدخل في اختصاصها.

ولكن « ما زاد عن حده انقلب ضده»، فالواقع يقول بأن النائب يتجه إلى الاقتراحات برغبة ويحبذها بدلاً من إبداء الرأي أو المساهمة في صناعة القوانين وهي المهمة الأصعب وهي الأجدر بالنائب لأن يخلص لها.

يتبقى المشهد الأخير من المجلس الحالي، ولا يمكن مشاهدة المتفائلين بهذا المجلس وسط الوجوم العام على أداء المجلس طوال أدوار الانعقاد الفائتة، والامل معقود على الشارع البحريني لحسن الاختيار في 2018.

فيلم وثائقي عن التلاعب بالسندات المالية في ملتقى التقدمي

بتاريخ 2017/7/9 في ملتقى التقدمي عرض فيلم وثائقي «سر خروج الاقتصاد العالمي عن السيطرة» يتحدث عن كيفية سرقة أموال الأمريكان تحت مسمى (السندات المالية) أو إصدار الشيكات وكيف يتلاعب المجلس الاحتياطي المالي الفيدرالي وهو مؤسسة خاصة يملكه حفنة من الرأسماليين وكبار المنتفدين في البنوك الأمريكية المعروفة، حتى بالقيمة الحقيقية للدولار وكيف الاستفادة من الفروقات المئوية ، مثلما ذكر ذلك المعقب الرفيق عبدالجليل النعيمي الذي أشار إلى استفادة الرأسماليين من (السندات المالية) الصادرة من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

«ذاك الـذي يحـب الشمس» في ملتقـى التقـدمـي

عرض المنبر التقدمي في البحرين مساء الأحد الموافق 23 يوليو، الفيلم الوثائقي: «ذاك الذي يحب الشمس»، عن الأديب البحريني محمد عبدالملك، أحد أبرز وأهم رواد القصة القصيرة، وتالياً الرواية، في منطقة الخليج العربي، وسط تفاعل لافت من الحضور مع مخرجة الفيلم ومعدته بسمة البنّاء، وهي شابة درست، ثم أصبحت تُدَرس حالياً في كلية الآداب بجامعة البحرين، مادة الاتصال.

محمد عبدالملك نموذج جيد لهؤلاء الرجال الطليعيين في الأدب والثقافة والتنوير، فعلى أهمية دوره الريادي فإنه انسان شديد التواضع، حد الخجل، وآثر أن يكون بعيداً عن الأضواء، وأشارت بسمة في حديثها عن الصعوبة التي واجهتها في أن تحمل عبدالملك على التحدث لها، فترة إعداد الفيلم، عن دوره متعدد الأوجه.

فإضافة إلى كونه ذهب بفن القصة القصيرة في البحرين إلى مدارج لم يبلغها أحد قبله، فإنه أول من كتب الرواية في وطنه، منطلقاً من تجربته القصصية الثرية، فإن محمد عبدالملك مناضل انخرط باكراً في النضال الوطني ضد الهيمنة البريطانية، وإلى هذا كان عبدالملك رياضياً ومدرباً لواحد من فرق كرة القدم في البحرين، يومها، استطاع أن يدفع به إلى مواقع متقدمة.

سعت مخرجة الفيلم للإحاطة بهذه الوجوه المتعددة للرجل، من خلال حوارها معه، ومع عدد من القريبين إليه، من أقاربه وأصدقائه، كما سعت للإحاطة بالبيئة التي نشأ فيها الكاتب في منطقة الحورة بالعاصمة المنامة، التي شكلت نموذجاً للحارة الشعبية في تجليات التحول الاجتماعي، السياسي الثقافي في البحرين بعد منتصف القرن العشرين، وهي ذاتها البيئة التي غرف منها محمد عبدالملك مادته الإبداعية من شخوص وأحداث.

بعد عرض الفيلم قدمت الأستاذة بسمة البناء مداخلة شرحت فيها ظروف انتاج الفيلم الذي قام من الألف إلى الياء على مبادرات تطوعية من شبان مخلصين، بهدف إضاءة حياة هذا الرمز الثقافي، ثم أجابت على اسئلة الجمهور الحاضر الذي أشاد بالعمل، وثمن جهود المخرجة والفريق العامل معها.

في بيان لقوى التيار الوطني الديمقراطي

ما يجري في الأقصى خطوة تصعيدية لتهويد القدس

قالت قوى التيار الوطني الديمقراطي إن قيام السلطات الصهيونية بإغلاق المسجد الأقصى ومنع الصلاة فيه يوم الجمعة الماضية، متذرعة بالاشتباك المسلح الذي وقع في الحرم القدسي صباح نفس اليوم، ما هو إلا خطوة مدروسة تندرج ضمن سياسة التهويد وإفراغ القدس من سكانها، وتحدياً لمشاعر ملايين العرب والمسلمين في كل مكان.

ورغم إعلان سلطات الاحتلال في وقت لاحق عن تراجعها عن ذلك القرار بعد تفتيش مكاتب الأوقاف والعبث في سجلاتها، إلا أنها نصبت أجهزة كشف معادن، وهو خطوة رفضتها الأوقاف الإسلامية الفلسطينية واعتبرتها عقابا جماعيا للمصلين الذين قاموا بأداء الصلاة خارج المسجد. فيما سمحت سلطات الاحتلال للمستوطنين باقتحام باحات المسجد الأقصى، حيث شرعوا باقتحامات استفزازية للمسجد من جهة باب المغاربة، وتنفيذ جولات بحرية كاملة فيه.

إن معركة الأقصى، التي باتت تتفاعل وطنيا وجماهيريا وإنسانيا ودوليا تأتي في وقت لا يزال العدو الغاصب المحتل يواصل تصعيد حربه الإجرامية التي تزايد وتيرة وسرعة تنفيذها في ظل حكومة الاحتلال الصهيونية اليمينية المتطرفة، مستهدفة اقتلاع وتشريد الفلسطينيين من أراضيهم ومدنهم خاصة مدينة القدس لجعلها عاصمة أبدية له.

إن هذه المعركة تعتبر اليوم واحدة من الصفحات المشرقة التي يخوضها الشعب الفلسطيني دفاعا عن المقدسات، وهي واحدة من أهم المعارك التي تستوجب التفاف كافة القوى الوطنية والقومية التقدمية ومعها الجماهير العربية وتصعيد كافة أشكال تضامنها مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ورفض كافة محاولات إجهاض هذه القضية المركزية من خلال فرض التسويات المذلة واشكال التطبيع مع العدو الصهيوني بمباركة وتشجيع وضغط بعض الأنظمة العربية.

إن جمعيات التيار الوطني الديمقراطي إذ تحي بكل إكبار وإجلال تضحيات شعبنا الفلسطيني ودفاعه عن مقدساته وأرضه وهويته الوطنية، فأنها تؤكد موقفها الثابت فى دعم نضالات وبطولات هذا الشعب الأبي ونحيي مقاومته الباسلة باعتبارها الطريق الصحيح والأمثل لنيل الحقوق المغتصبة. وللوصول إلى هذا الهدف النبيل، فأننا ندعو إلى توحيد رؤى وجهود كافة الفصائل والقوى الفلسطينية المناضلة ورص صفوفها لمواجهة وهزيمة كل السياسات العنصرية الصهيونية الرامية إلى ترسيخ الاحتلال والاستيطان وتهويد الأراضي الفلسطينية، كما نطالب بتعزيز تلاحم هذه القوى على طريق تحرير كل الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

قوى التيار الوطني الديمقراطي

جمعية وعد
التجمع القومي
المنبر التقدمي

جواد المرخي

سؤال الأسئلة في العمل النقابي

هذا السؤال سوف يبقى سؤال الأسئلة التي سوف تبقى في عقول الكثير من النشطاء في وسط الحركة العمالية والنقابية بسبب الظروف والأوضاع الصعبة التي تعاني منها جماهير الطبقة العاملة والحركة النقابية، التي جعلت الأنشطة النقابية تميل نحو التراجع ما انعكس على مجمل الفعاليات التي أصبحت في مستوى متدن.

ومن القضايا التي ساهمت في اضعاف الحركة النقابية: عدم السماح لتشكيل النقابات في القطاع العام، والحيلولة دون تشكيل النقابات المهنية والقطاعية أسوة بما هو حاصل في البلدان الأخرى، والتأثيرات السلبية للأوضاع العربية والخليجية التي لها انعكاس على عدم استقرار الحركة النقابية.

ومن هذه القضايا أيضاً: الانشطار المجتمعي في البحرين على شكل مذهبي وطائفي وتأثيره في السلبي على الحركة العمالية والنقابية، وكذلك اغراق البحرين بعمالة أجنبية تفوق التوقعات في ظل قانون العمل العام 2012 الذي جعل الباب مفتوحاً لتوظيف الأجانب وعدم إقرار نسبة حتى 1 ٪ للعمالة الوطنية، وأخيراً: التعددية النقابية التي أسست لإنشاء أكثر من نقابة في مؤسسة أو شركة مما سمح بقيام نقابات متناحرة ما أثرّ على مسار الوحدة العمالية.

كل هذه الأمور قد خلقت قيادات وكوادر تتناحر تتصارع على شكل طائفي وسياسي وفئوي وضياع القرار النقابي الديمقراطي الموحد، ما جعل القرارات النقابية في الكثير من الأحيان خجولة متناقضة وليس في مستوى الحدث أو القضية، بل قد تساهم في تعزيز المواقف الانتهازية بعيداً عن تحمل مشاكل ومعاناة العمال والعاطلين والمتقاعدين.

وعليه يجب ألا نتحاشى مسألة النقد البناء المبني على أسس من الواقعية والشفافية من أجل المصلحة العليا للحركة العمالية والنقابية، كما نتمنى ان يسود العمل الجدي المسؤول والمشترك تحت عنوان التقارب والتفاهم لإصلاح ما أصاب الحركة العمالية والنقابية من ضعف، أفرز ظهور نقابات صغيرة ضعيفة لصالح هذا الاتحاد أو ذاك، ما أضعف حركتنا النقابية.

تظل ثقتنا كبيرة في قدرة الحركة النقابية على تجاوز هذه الصعوبات والتغلب عليها، بالنظر لما لها من تراث نضالي وتقاليد هي التي قد خرجت قيادات وكوادر من المخلصين من الواعين من المؤمنين بالنضال في وسط الحركة العمالية من أمثال الرفاق عزيز ما شاء الله وعباس عواجي وحميد عواجي وجليل الحوري وإبراهيم القصاب وعبدالله مطيويع والعشرات من النقابيين.

في بيان لقوى التيار الوطني حول الموازنة العامة

تحذير من تداعيات تفاقم الوضع المالي للدولة ودعوة لإعادة هيكلة الاقتصاد والسياسة على أرضية الاصلاح

أبدت قوي التيار الديمقراطي قلقها من تفاقم الدين العام وخطورة تداعياته على التنمية واستقرار الأوضاع الاقتصادية وذلك في ضوء اقرار موازنة 2017 و 2018 دون وجود رؤية واضحة لكيفية معالجة العجز المالي الضخم وسداد الديون المتراكمة.

وكانت جمعيات التيار الديمقراطي قد أصدرت بيانا بعد طرح مشروع الموازنة العامة، الذي جاء متأخرا 8 شهور في مخالفة لأحكام الدستور، طالبت فيه بمكاشفة المواطنين بحقيقة الأوضاع المالية وخطة الحكومة لمعالجتها واقترحت تشكيل مجلس أعلى لادارة الأوضاع الاقتصادية والمالية بمشاركة المجتمع المدني وفي الوقت نفسه معالجة الملفات الأمنية والحقوقية والسياسية الراهنة.

إن الموازنة المقرة تشكو من نواقص عديدة مثل عدم ربط الموازنة بالبرنامج الحكومي المقر للسنوات 2015-2020، وضعف الشفافية في مواقع عديدة مثل كيفية استخدام أموال المارشال الخليجي ودخل مصفاة النفط ومصير ايرادات أقساط الاسكان التي يدفعها المواطنون، وسياسات الرسوم والضرائب ومنها المبالغ المتوقع تحصيلها من ضريبة القيمة المضافة، وأسئلة أخرى مقلقة حول الدين العام

كما ان دعاوي السلطتين التنفيذية والتشريعية بأن احد المكاسب الرئيسيّة للميزانية هي الحفاظ على مكتسبات المواطنين هي دعاوي لا أساس لها من الدقة اذ انه تم زيادة العديد من الرسوم على المواطنين وهناك تلويح بزيادة سن التقاعد وفرض رسوم على الخدمات الصحية، كما ان كافة زيادات الرسوم على القطاع الخاص سيتم تحميلها على كاهل المواطن، عدا عن كوّن إقرار ميزانية مثقلة بأعباء الدين ودون أهداف تنموية واضحة، وباعتبارها المحرك الرئيسي لعجلة النمو الاقتصادي، لا بد ان يلحق الضرر الشديد بالمستوى المعيشي للمواطنين في المدى المتوسط ، لقد واصل الدين العام صعوده القياسي فسجل 8.9 مليار دينارا في نهاية 2016، اضافة الى أكثر من مليار دينار استلفتها وزارة المالية من البنك المركزي ولم تسجل كدين عام، فبلغ ما يزيد عن 83٪ من اجمالي الناتج المحلي. وخلال السنوات العشر الماضية، ارتفع الدين العام بوتيرة أعلى بكثير مما يتطلبه مجرد تغطية العجز السنوي المعلن، مما يؤكد مخاوفنا بأن العجز، وبالتالي النفقات، كانا أكبر بكثير مما هو معلن عنه، لتصبح النتيجة واضحة للعيان. فقد صعد الدين العام في سنوات الطفرة النفطية من حوالي مليار دينار عام 2006 الى 5.6 مليار قبيل انهيار أسعار النفط في نهاية 2014 ثم اضيفت 4.3 مليارات أخرى في عامي 2015 و 2016، وبات من شبه المؤكد ان نصف دخل البلاد من النفط سيذهب العام القادم لتسديد فوائد الدين العام.

ومن جهة أخرى كشفت موازنة البنك المركزي للعام 2016 استمرار الهبوط الكبير في احتياطي البنك من العملات الأجنبية، من 2.3 مليار دينار في 2010 إلى 1.1 مليار في 2016، وأصبح احتياطي البنك المركزي لا يكوّن إلا 41٪ من مجموع موجوداته بعد أن كان يشكل 95٪ منها في 2010. هذا القدر المحدود من الاحتياطيات لا يغطي سوى 78 يوما من واردات البلاد، الأمر الذي يشكل قلقا كبيرا على قدرة البلاد على مواجهة الاستحقاقات المالية وعلى استقرار العملة المحلية.

وعقب زيارتهم البحرين في مارس من العام الجاري، أبدى خبراء صندوق النقد الدولي قلقهم من الوضع المالي حيث أفادو أن العجز والدين العام سجلا 18٪ و 82٪ على التوالي من اجمالي الناتج المحلي (وهي أرقام أعلى من تلك التي صرحت بها الحكومة)، وتوقعوا أن يستمر العجز في الموازنة في حدود 12٪ خلال الأعوام القادمة مع ارتفاع هائل في الدين العام، أي أن الدين العام سيتخطى 100٪ من الناتج المحلي في منتصف عام 2018. ومن الصعب تخيل أن بالامكان الاعتماد على استعداد المستثمرين الدوليين والمحليين في تمويل العجز المالي إلى مالانهايه.

إن معالجة الأوضاع المالية الصعبة للبحرين تبدأ بالمكاشفة والشفافية الكاملة ومراجعة أخطاء المرحلة السابقة التي حققت فيها البلاد طفرة قياسية في مدخولاتها النفطية دون أن تسفر عن تكوين احتياطيات مالية كبيرة- كما في دول الجوار- تساهم في تخفيف وطأة مرحلة انخفاض أسعار النفط. إن دورة صعود وهبوط أسعار السلع مثل النفط أمر معروف ومتكرر حتى لغير ذوي الاختصاص، ومن المؤسف ان متخذي القرار لم يستفيدوا من خبرة صعود النفط في السبعينيات وانهياره في الثمانينيات وآثاره الخطيرة على الوضع المالي للدولة انذاك.

اننا في الحقيقة لا نرى أفقا في المدى القريب لارتفاع كبير في أسعار النفط يعيد التوازن للمالية العامة للدولة، فأسعار النفط في الأسواق المستقبلية لا تزيد عن 55 دولار حتى 2020، والاستثمارات لن تتدفق في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة، لذلك فان خيارات الدولة محدودة وتحتاج الى تظافر كل الجهود الوطنية من أجل اعادة هيكلة الاقتصاد والسياسة في البلاد.

في مجال خفض النفقات، فان أولى الخيارات التي يجب العمل عليها هو تقليص النفقات المتضخمة للجهاز الأمني والعسكري والأجهزة البيروقراطية وتقليص عدد الوزارات، وانهاء عمل الهيئات التي لم تثبت جدواها، وتقليص عدد كبار المسؤولين، وسحب امتيازات الشرائح العليا من موظفي القطاع العام.

وفي مجال الايرادات، يجب ضمان ادخال كافة ايرادات الدولة في الميزانية بما فيها الإيرادات الفعلية للنفط وإيرادات ممتلكات، كما أن الوقت أزف للتفكير في وضع نظام ضريبي يدفع بموجبه الغني ضريبة على الدخل والثروة بدل أن يتحمل المواطن البسيط كلفة الرسوم المتصاعدة وضريبة القيمة المضافة، خاصة الثروة من الأراضي التي وُهبت منذ استقلال البلاد، شريطة أن يرافق ذلك تحقيق تطور في النظام النيابي يمنح مجلس النواب صلاحيات تشريعية ورقابية أوسع تسمح بتحقيق مبدأ "لا ضريبة بدون تمثيل" بالتوازي مع محاربة الفساد وإخضاع الفاسدين للمحاسبة والمسائلة وتفعيل تقارير ديوان الرقابة المالية.

أمام هذه الأوضاع المالية التي تنذر بأوضاع خطيرة على أمن البلاد الاقتصادي ومستوى معيشة المواطن، فاننا لا نجد بدا من تكرار الدعوة الى شراكة مجتمعية كاملة بحيث يشارك الجميع في اتخاذ القرارت الصعبة وتحمل المسؤولية على قواعد العدالة والتكافل وديمقراطية القرار.

قوى التيار الوطني الديمقراطي
جمعية التجمع القومي الديمقراطي
جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي
جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)

الوقفة التضامنية

قوى التيار الوطني الديمقراطي تنظم وقفة تضامنية مع هبة الشعب الفلسطيني في القدس

نظمت جمعيات التيار الوطني الديمقراطي وقفة تضامنية مع هبة الشعب الفلسطيني للدفاع عن المسجد الأقصى، بالتعاون مع الجمعية البحرينية لمناهضة التطبيع، وبالإضافة إلى كلمتي الجمعية وقوى التيار الوطني، وشارك في الوقفة بالقاء كلمات التضامن كل من الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين والإتحاد النسائي البحريني.

وجاء في كلمة جمعيات التيار الوطني التي ألقاها الرفيق فلاح هاشم نائب الأمين العام للشؤون السياسية في المنبر التقدمي أن هبة الشعب الفلسطيني تأتي «في هذا المنعطف التاريخي حيث تغرق بعض الدول والأنظمة العربية في صراعاتها وفي حروبها الطائفية والمذهبية، حيث يواجه الشعب العربي الفلسطيني الشقيق العدو الصهيوني المحتل، لتكون صفحة جديدة ومشرقة وسط هذه العتمة القاتمة التي تلف السماء العربية وتمثل بحق معركة نضالية باسلة وتصميماً بطولياً دفاعاً عن هويته الوطنية وعن حقه في الحياة والعودة والاستقلال، كما تمثل رفضاً وتصدياً لكل السياسات والإجراءات الصهيونية العنصرية الرامية إلى ترسيخ الاحتلال والاستيطان وتهويد القدس وكل الأراضي الفلسطينية المحتلة، في إطار سياساته المعلنة في تهويد المدن ومصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات وتشريد أهلها عبر القتل والتدمير والإغتيالات وفرض العقوبات الجماعية وتدمير المدن والقرى الفلسطينية».

وأشارت الكلمة إلى أنه إذا كان ما أطلق شرارة الهبة الحالية هو تعدي سلطات الإحتلال على الأماكن المقدسة، وفي مقدمتها المسجد الأقصى، ولعب الباعث الديني دوراً كبيراً في استنهاض الفلسطينيين دفاعاً عن مقدساتهم، لكن علينا، إلى جانب ذلك، أن نشدد على الطابع الوطني لهذه الهبة، من حيث هي هبة كل الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين ومن مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية ضد سلطة محتلة مغتصبة للأرض ومصادرة للحقوق.

وهذا البعد الوطني للهبة الفلسطينية هو ضمانة استمرارها، وأن تتحول إلى رافعة قوية لديمومة النهوض الحالي، لكسر حالة المراوحة التي تمر بها القضية الفلسطينية بعد المازق الذي قاد إليه نهج أوسلو المدمر.

وبفضل الوقفة البطولية للمقدسيين وللشعب الفلسطيني عامة فإن سلطات الإحتلال التي وجدت نفسها مضطرة للتراجع عن قراراتها التعسفية، تحاول، كعادتها، المناورة في ألا يكون هذا التراجع كاملاً، وأن تستعيض عنه باجراءات أخرى تحمل الطابع التعسفي نفسه».

إلى شبيبتنا .. كلمة من عبق الماضي

قاسم الحلال

في مرحلة الثنائية القطبية، وصعود الاتحاد السوفيتي والمنظومة الإشتراكية، عرفت جمهورية ألمانيا الديمقراطية، التي كانت قائمة على الجزء الشرقي من المانيا قبل انهيار جدار برلين العديد من المهرجانات العالمية الخاصة بالشبيبة بشكلٍ رئيسي، حيث تقام مهرجانات للأغنية الوطنية، كما تقام مهرجاناتٍ للسلم والتقدم الاجتماعي.

وكانت الشبيبة آنذاك تربى على مبادىء التضامن الأممي وأخوة الشعوب ونصرة الكفاح التحرري في العالم من أجل الديمقراطية والسلم الاجتماعي والحفاظ على مكتسبات الشعوب.

وكانت تأتي فرق موسيقية من عشرات الدول من قارات اسيا وافريقيا وأوروبا وامريكا اللاتينية، دولة تعانق أخرى، غنوا للسلام والحرية جاءوا، حيث غنت المغنية العالمية الأفريقية المشهورة (ماريا ماكيبا) أجمل أغانيها التي رسخت في الذاكرة.

وفي عام 1973 استضافت برلين المهرجان العالمي للشبيبة والطلبة، الذي شكل في حينه دفعة قوية للحركة الأممية لشباب وطلاب العالم، حيث تلاحمت وتعاطفت فيه كل الأمم التي شاركت في المهرجان، وقد رفع المهرجان شعا: «سلام .. صداقة .. تضامن»، كما رددت في الأغاني «عاش الكفاح من أجل تحرير الانسان من الاستغلال .. عاش تضامن أعداء الامبريالية».

ولأن هذه المهرجانات الرائعة التي تدفع الشبيبة نحو كفاح يعزز مستقبلاً واعداً يرسم آمالهم قد انحسرت مع انتعاش قوى الظلام ممثلة في الإمبريالية الدولية بزعامة أمريكا وجهازها الاستخباراتي الـ (سي – آي – ايه) التي كان لها الدور الحاسم في التصدي للنهوض الثوري في العالم، لكن رغم ما تعرضت له الحركة الثورية والتقدمية من خسائر، فإنها لم تستسلم وما زالت مصممة على مواصلة النضال، واستمرت حركة مهرجانات الشبيبة العالمية دون توقف، وفي الذكرى المائة لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى التي تصادف هذا العام تستعد شبية العالم لاقامة مهرجانها العالمي.

على الشبيبة اليوم أن تقرأ التاريخ جيداً وتدرس المستجدات لتواصل المسيرة على الطريق الذي سبق وأن سرنا عليه، حيث أخذوا بأيدينا منذُ نعومة أضافرنا وخلقوا منا كوادر وهم لا يزالون ببساطتهم وتواضعهم الذي يبعث روح الأمل في وقت الألم.

تجديد الخطاب الديني ... ومخاض الانفتاح

عندما يلبسُ الظلمُ رداءَ التقوى، تولدُ أعظم فاجعة! « د.علي شريعتي»

لم يعد مفهوم الخطاب اليوم ذلك الجسد اللساني، الذي يُدرّس ضمن بنى مغلقة؛ صرفية، ونحوية، وصوتية وما إلى ذلك؛ بل إنه أضحى هذا الكيان الرحب، المنفتح على شتى العلوم، والمعارف الإنسانية المختلفة، كما أشارت دراسة حديثة في جامعة عين شمس.

من دون شك بأن هناك متاريس اجتماعية متعددة ومعقدة تحول دون الدعوة الجادة والصريحة إلى إجراء المراجعات في الأفكار والممارسات، ومنها عنوان ندوة الليلة «تجديد الخطاب الديني» بالرغم من مزايا الانفتاح؛ فالبعض يرى بأن هناك محاذير كثيرة، أبرزها: اتساع وتعقّد دائرة التأويل، وتعدد مداخل مقاربة أو قراءة هذا الخطاب. ويتطلب ذلك جهدًا خاصًا لدراسة مفهوم الخطاب – أيًّا كان تصنيفه – وبحثًا مساوقًا لمناهج تحليل الخطاب المختلفة، التي تتطور باستمرار، مما يترتب عليه سعي جميع قراءات ومقاربات الخطاب للبحث عن المعنى الكامن فيه، ولا سيما أنه (أي الخطاب) كثيرًا ما يتستر وراء ظاهر القول؛ فالمخفي منه أكثر من المعلن، والمُنْجَز به أكثر من المراد.

فاضل حبيب

قبل أيام أشار د.صلاح فضل إلى وجود أزمة عميقة تختزن داخل المؤسسة الدينية التي يراد منها القيام بمهة تجديد الخطاب الديني، حيث قال: يجب أن نتوقف عن مطالبة الأزهر بتجديد الخطاب الديني، فمن يأكل عيشه من الدين لا يمكن أن يجدده، وأن ضغوط «المتطرفين» ممن يمسكون بأمر المشيخة منعت خروج وثيقتى المرأة وتجديد الخطاب الدينى إلى النور.

ولدينا ـ والكلام لا يزال للدكتور صلاح فضل ـ كارثة في سطوة المشتغلين بالدين لأكل العيش، الذي يسعون لتثبيت سطوتهم وتركيز غبائهم المعرفي في خطب الجمعة التي يديرها مئات الآلاف من أنصاف المتعلمين والجهلة بالدين والدنيا معًا، فنحن لا ننتظر إطلاقًا من الذين يتكسبون من الخطاب الديني والذين عملوا على إغراقه في الجهل والغيبيات والخرافة أنهم هم الذين سيجددونه.. ليس بوسع أي شيخ يأكل عيشه ويبني هيبته ويصنع شكله الاجتماعي من تخويف الآخرين ويبيع لهم الجنة والنار أن يجدد في خطابه الديني، فلا بد أن نكف عن انتظار التجديد من رجال الدين.. من يجدد الخطاب الديني هم علماء الأمة في التخصصات الإنسانية والعلمية، هم مفكروها، وفلاسفتها، ومثقفوها، وأهل الرأي، الذين يريدون تحكيم الفكر العلمي.

ولم يخف د.فضل شعوره بشيء من الأسى والخذلان على الخطاب الديني، وإن أظهر تقديرًا كبيرًا للدكتور الطيب لمّا قال: مؤسسة الأزهر مهما كان على رأسها عالم جليل ومستنير وصوفي، إلا أن المؤسسة بطبيعتها محافظة وهي مؤسسة دينية، والمؤسسات الدينية إذا أعطيتها قيراطًا من السلطة تطلب 24 أخرى؛ لأن رجال الدين أحب ما عليهم أن يكونوا هم سادة العالم، وأن يحولوا الدنيا كلها إلى كهنوت، فمصدر رزقهم هو ذلك.

كما انتقد المفكر محمد أركون الخطاب الديني بقوله: "إن الخطاب الإسلامي المعاصر غارق كليًا في مناخ الانتفاخ وتلفعه نزعة الأسطرة من طرفه إلى طرفه، وواقع تحت صدمة التحديث غير المسيطَر عليه، وتحت صدمة فشل انتقال المجتمعات العربية ـ الإسلامية إلى الحداثة التي تقطع ـ بصورة متوازنة ـ مع مشكلات الماضي والتخلف، إنه خطاب أيديولوجي بالمعنى التام، يكشف عن تحول الإسلام ـ شيئًا فشيئًا ـ إلى ملاذ، يعوض عن فشل الأيديولوجيات التي تم اعتمادها صيغًا متوحشة للتحديث في مجتمعاتنا".

يطرح البعض أسئلة معرفية دقيقة من قبيل: هل قضية تجديد الخطاب الديني إشكالية حقيقية أم مزيفة؟ وما طبيعة الأزمة؟ وما حدودها؟ وهل أزمة الخطاب الديني تبحث منفردة أم يجب معالجتها في ضوء قضية الإصلاح الشامل؟ بمعنىً لآخر: هل يمكن معالجة إشكالية الخطاب الديني بمعزل عن القضايا الأخرى، كالقضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وما إلى ذلك؟

هذا بالإضافة إلى قضايا مهمة يجب معالجتها مثل: ما معنى التجديد؟ وما حدوده وضوابطه؟ وهل التجديد قضية ذاتية أم نتيجة لعوامل ضغط خارجي؟ وما أهم القضايا والإشكاليات التي يجب تناولها في مو ضوع التجديد؟ ولماذا فشلت كل الجهود السابقة التي سعت إلى تجديد الخطاب الديني على مدى السنوات الماضية في خلق خطاب ديني متوازن ومستنير وجامع؟ أم أنه يجب علينا أن نبدأ من نقطة الصفر؟ وغير ذلك من الأسئلة.

مما سبق، يمكن القول بأننا بحاجة اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى إعادة النظر في الخطاب الديني وتجديده وتطويره ضمن سياق الحق في ممارسة النقد الثقافي في هذا المجتمع الفسيفسائي.

مفهوم تجديد الخطاب الديني:

تتألف عبارة «تجديد الخطاب الديني» من ثلاث مفردات، أولها التجديد وهو أمر مطلوب، بل إن الحياة لا تزدهر وتتقدم

إلا به، والتجديد مصدر للفعل جدّد، والتضعيف في مادة الفعل يوحي بأن ذلك يتطلب مزيدًا من الجهد والفاعلية حتى يتم هذا التجديد، مما يكشف عن أهميته وضرورته.

أما الخطاب: فهو كل كلام تجاوز الجملة الواحدة منطوقًا أو مكتوبًا، لكن مثل هذا المصطلح ارتبط اليوم في ظل الحداثة بأن هناك دلالات للكلام غير ملفوظة، يدركها المتحدث أو السامع، وذلك يتعلق بفكرة المسكوت عنه في الكلام التي يعتمد عليها محللو النصوص، عندما يستنتجون دلالات قد تتجاوز المنطوق أو المكتوب، وهنا يمكن استنتاج سلطوية الخطاب أو هيمنته، أو غير ذلك من الدلالات.

فلسفة تجديد الخطاب الديني:

إن فلسفة تجديد الخطاب الديني تعود إلى أن البوابة الكبرى لعملية الإصلاح والتغيير تكون عن طريق التجديد وإعادة الروح الواثقة، والمفاهيم الصحيحة، قبل تسرب الشوائب والأخلاط إليها، وتجديد الفكر الديني هو أول ما يجب أن يبدأ به المصلحون في عملية التجديد، فقد بدأ التخلف والانهيار منه، ولن يعود البناء إلا بإصلاحه، وإعادة ترميمه.

ضوابط وآداب الخطاب الديني:

أصدرت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في مملكة البحرين في عام 2009 مذكرة بشأن ضوابط وآداب الخطاب الديني، التي أكدت على أن إلقاء الخطب والدروس والمحاضرات الدينية تكون وفق الآداب والضوابط الآتية:

1ـ العمل على بثّ روح الانتماء للوطن والدفاع عن ثوابته الإسلامية وهويته العربية.

2ـ احترام مبدأ المواطنة الصالحة والتعايش المشترك في ظل قيادة جلالة الملك رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، والحامي الأمين للدين والوطن، ورمز الوحدة الوطنية، ويسانده في ذلك ولي عهده.

3ـ مراعاة الخصوصية المذهبية واحترام التعددية تحت مظلة الإسلام وتجنب الخوض في كل ما يثير الطائفية.

4ـ اتخاذ الوسطية والاعتدال في الطرح منهاجًا عامًا في الخطب والدروس الدينية وتجنب التعصب للآراء في المسائل الخلافية والدعوة إلى التسامح والتواصل والحوار واحترام الرأي الآخر.

5ـ الحثّ على احترام النفس البشرية وحرمة الدماء والأموال والأعراض بما يحقق الأمن ويعزز الأواصر بين الشعوب والدول.

6ـ الحثّ على الوفاء بحقوق الأخوة الإنسانية عامة وحقوق غير المسلمين خاصة وتجنب إطلاق الأحكام التي تمس سلبًا بهذه الحقوق.

7ـ الحثّ على التفاعل مع الحضارات الأخرى والاستفادة من مجموع التراث الإنساني شرقًا وغربًا، فيما يكون نافعًا وصالحًا ومتفقًا مع الدين والقيم والتقاليد وملائمًا لظروف المجتمع.

8ـ تجنّب الإساءة لأعلام الأمة وشخصياتها الإسلامية قديمًا وحديثًا تلميحًا أو تصريحًا، وتجنب التعرض للأشخاص والمؤسسات والدول بأسمائها أو صفاتها.

9ـ تجنّب تعبئة الناس بالفتاوى الداعية للتفسيق والتكفير.

10ـ الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان كما أقرتها الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية.

11ـ تجنّب استغلال الخطاب الديني لخدمة اتجاهات سياسية شخصية أو فئوية أو لعمل دعاية انتخابية.

12ـ بثّ روح التفاؤل والأمل في الحياة والسعي إلى زرع معاني الرحمة والشكر والأمل في الله وعدم اليأس من رحمته.

13ـ تجنّب التسرع في إصدار الأحكام أو إطلاقها دون استثناء أو تمييز.

14ـ مراعاة مستويات الناس الثقافية والاجتماعية والتحدث بلغة مفهومة مستندة إلى الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأقوال آل البيت والصحابة رضوان الله عليهم جميعًا.

آليات الخطاب الديني:

يتجه الخطاب الديني إلى الناس من خلال آليات متعددة وكثيرة، منها:

1ـ المنبر في الجوامع والمساجد والحسينيات: للمنبر دور مهم في الخطاب الديني، وله أثره البارز في التأثير على جموع المصلين، وفي تلقيهم لما يقال من خلاله في خطبة الجمعة الأسبوعية. فالناس في المسجد يترقبون التوجيه الديني والحلول للقضايا المثارة، بما يتضمنه ذلك من إجابة لمشكلاتهم الدينية والدنيوية، لذا يجب على الخطيب ألا تكون خطبته تقليدية، بل عليه اختيار ما يناسب بيئته المخاطبة، ويتعرض للمعاناة الحياتية للناس، ويطرح الحلول المنبثقة من صحيح الدين وثوابته. والكلام ذاته ينسحب على المنابر الحسينية في موسم عاشوراء، وضرورة مخاطبة عقول المستمعين والدعوة إلى توحيد الكلمة وغير ذلك.

2ـ الخطاب الديني في الإذاعتين المرئية والمسموعة: لهاتين الآليتين من الخطاب الديني تأثيرهما القوي؛ لأن الكلمة من خلال جهاز التلفزيون تخرج من المتحدث، والمشاهد يرى من يتكلم، فأحاسيس المتلقي تكون أكثر استقبالاً وتهيؤًا لما يقال. كما يحظى الخطاب الديني في الإذاعة المسموعة بجمهور لا بأس به، خصوصًا الفترة الصباحية وقت خروج الناس لأعمالها، لذا فمن الأهمية بمكان أن يكون موضوع الخطاب الديني متوائمًا مع كل الفئات والتخصصات، فلا يقتصر على فئة معينة أو شريحة خاصة من شرائح المجتمع، بل يوظف الخطاب الديني لكل فئات الناس باختلاف ثقافاتهم.

ومن الأهمية بمكان ألا يتصدى لهذا الخطاب سوى العلماء المتخصصين، حتى لا تطلق فتوى دينية غير صحيحة، أو يصدر حكم في الدين بما ليس منه.

3ـ الخطاب الديني في الندوات والمؤتمرات: تنتهي الندوة أو المؤتمر في الأغلب إلى مجموعة من التوصيات أو القرارات تنتقل إلى طور التنفيذ إذا ما تبنتها المؤسسات المعنية، كما أن الخطاب الديني في هذه الندوات والمؤتمرات لا يكون صادرًا من فرد واحد، ولا من اتجاه واحد، بل من عدة متحدثين ومن عدة اتجاهات. وفي هذا دعم للأفكار؛ لأن الذي يستمع يستفيد من عدة متحدثين، ومن أفكار كثيرة، ومن اتجاهات وافرة. ومن هنا يتعين أن يركز الخطاب الديني على القيم التي لها أصول شرعية، وتلك التي مارسها المجتمع في أوقات نهضته وازدهاره، بما يدعم التعددية الفكرية والمذهبية، وضمان حق الآخر في المجتمع.

4ـ الخطاب الديني في المؤسسات التعليمية: من الواجب أن يكون للخطاب الديني في المؤسسات التعليمية حضور قوي، ووجود واجب، لذا فمن الأهمية إقرار مادة الثقافة الدينية على كل الطلبة في جميع المراحل التعليمية، على أن توجه إليهم بالخطاب الذي يدركونه، وألا يسند تدريسها لغير المتخصصين.

5ـ الخطاب الديني في المقال الصحفي: للمقال المنشور بالصحف أهميته؛ لأن الكلمة المكتوبة أكثر إفادة وأعظم أثرًا، إذ يمكن للمتلقي الاحتفاظ بها، وإعادة قراءتها، والاقتباس منها، فلها بقاء عند المتلقي أكثر من الكلمات التي يستمع إليها وتنتهي بانتهاء وقتها، وقد ينساها ولا يستطيع متابعتها.

6ـ الأسرة ودورها: إن الخطاب الديني لا يقتصر على المسجد والمؤسسات الدينية المختلفة، إذ يمكن للأسرة القيام بالخطاب الديني العملي والتطبيقي فيما تمارسه مع أفرادها وأبنائها في معاملاتهم ومحادثاتهم. فالأسرة هي المدرسة الأولى التي يتلقى فيها الأبناء من آبائهم وأمهاتهم الخطاب الديني بالتوجيه والحديث مرة، وبالفعل والسلوك مرة، وبالممارسة قولاً وفعلاً. والأسرة هي الأقدر على بث القيم الإيجابية والتعاليم الدينية القائمة على مبدأ الاعتدال والوسطية التي تحمي الشباب من مخاطر التطرف ودعاوى التكفير والتضليل.

7ـ وسائل التواصل الاجتماعي: لاحظنا مؤخرًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي الكثيرين من الشباب يتحدثون باسم الدين، يفتون تارة وينقلون آراء فقهية لا يُعلم مصدرها وهكذا.

تجديد الفقه لا تقديس آراء الفقهاء:

في حديثه عن تجديد الخطاب الديني، يرى المفكر الدكتور علي محمد فخرو بأن التركيز يجب أن يكون على المقاصد الكبرى في الدين (في القرآن الكريم والسنة النبوية المؤكدة التي لا تتعارض بأية صورة مع القرآن)،

يتبع

يتبع

أما الفقه وأقوال شتى البشر فهي تاريخية ارتبطت بحاجات وفهم مراحل تاريخية مختلفة عن حاجات وفهم المرحلة التاريخية التي نعيشها.

كما يرى د.فخرو أن تحليل ونقد وإعادة تركيب وتجاوز التراث الفقهي يعد مدخلاً أساسيًا لتجديد الخطاب الديني. ذلك أن مشكلتنا الكبرى هي مع الفقه الذي أُعطي مكانة مقدسة، بينما هو اجتهاد بشري قابل للأخذ والتعديل والرفض.

وعن علاقة المؤسسات التعليمية بتجديد الخطاب الديني، يقول د.فخرو: يجب أن ينصب الجهد الأكبر في المدرسة على فهم القرآن فهمًا عقليًا وروحيًا، وليس لحفظه بصورة ببغائية كما هو حاصل.

تجديد الخطاب الديني .. مقاربة حقوقية (خطة عمل الرباط):

خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينيّة التي تشكّل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف.

النتائج والتوصيات المنبثقة عن حلقات عمل الخبراء الإقليمية الأربع التي نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في عام 2011، واعتمدها الخبراء في الرباط، المغرب في 5 أكتوبر 2012م.

أبرز النتائج:

وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي ينبغي أن تلتزم بها القوانين الوطنية، يمكن فرض قيود على التعبير الذي يُصنّف بأنه «خطاب كراهية»، وذلك بموجب المادتين 18 و 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لجملة أسباب منها احترام حقوق الآخرين، أو النظام العام، أو حتى الأمن القومي أحيانًا. كما إن الدول مُلزَمة بأن «تحظر» التعبير الذي يشكّل «تحريضًا» على التمييز أو العداوة أو العنف (بموجب المادة 20-2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك، في أحوال مختلفة، بموجب المادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري).

أبرزت النقاشات في مختلف حلقات العمل عدم وجود أي حظر قانوني للتحريض على الكراهية في العديد من الأطر القانونية الوطنيّة عبر العالم. علاوة على ذلك، فإن التشريعات التي تحظر التحريض على الكراهية تستخدم مصطلحات متفاوتة، وهي غالبًا غير منسجمة مع المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فكلّما توسّع تعريف التحريض على الكراهية في القوانين الوطنيّة، ازدادت الاحتمالات بفَتْح باب التطبيق التعسفي لتلك القوانين. كما أنّ المصطلحات المتعلّقة بمخالفات التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تختلف باختلاف البلدان مما يزيد في غموضها نوعًا ما، في حين يجري تضمين التشريعات الوطنية أنواعًا جديدة من القيود على حرية التعبير. وينجم عن ذلك مخاطر الوقوع في خطأ تفسير المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإضافة قيود على حرية التعبير غير واردة في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

تشمل الجرائم في بعض البلدان التحريض على الكراهية العنصرية والدينية، في حين أنها في سواها لا تشمل إلا المسائل العنصرية والعرقية. كما أن بعض البلدان قد أقرّت بحظر التحريض استنادًا إلى أسس أخرى. وتختلف المقاربات الوطنية بين أحكام القانون المدني وأحكام القانون الجنائي. فالتحريض على الكراهية في العديد من البلدان، يُفضي إلى جريمة أو جرائم، أما في بلدان أخرى فإنه يكون مرتبطًا بالقانون الجنائي والقانون المدني معًا، أو بالقانون المدني فقط.

يُشار إلى أن حظر التحريض على الكراهية ثابت بوضوح، على المستوى الدولي، في المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد أكّدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في التعليق العام رقم 34، على أنّه "باستثناء الحالات المعيّنة المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 20 من العهد، يتعارض مع العهد حظر إظهار قلّة الاحترام لدين أو نظام عقائدي آخر، بما في ذلك قوانين ازدراء الأديان. ويجب أيضًا أن تكون حالات الحظر تلك متمشية مع الشروط الصارمة الواردة في الفقرة 3 من المادة 19، فضلا عن مواد مثل المواد 2 و 5 و 17 و 18 و 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولذلك لا يجوز، على سبيل المثال، لأي قانون من هذه القوانين أن يميّز لصالح دين أو أديان أو نظم عقائدية معينة، أو ضدها، أو لصالح اتباعها ضد أتباع دين آخر أو لصالح المؤمنين بدين ضد غير المؤمنين. ولا يجوز أن تستخدم حالات الحظر تلك لمنع انتقاد الزعماء الدينيين أو التعليق على مذهب ديني أو مبادئ عقائدية أو المعاقبة عليها".

تفرض المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية معايير عالية لأن فرض القيود على حرية التعبير ينبغي أن يظلّ، من حيث المبدأ، هو الاستثناء. ويجب تفسير هذه المادة بالتوافق مع أحكام المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. والواقع أن معيار القيود المؤلّف من ثلاثة عناصر (القانونية والضرورة والتناسب) ينطبق كذلك على حالات التحريض، أي أن تلك القيود يجب أن ينصّ عليها القانون وأن تحدَّد بشكل دقيق لخدمة مصلحة مشروعة وأن تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لحماية تلك المصلحة. ويعني هذا، من بين أمور أخرى، وجوب أن تكون القيود معرَّفة بوضوح وبشكل محدَّد وأن تستجيب لحاجة اجتماعية ملحّة، وأن تكون التدابير المتاحة هي الأقلّ تقييدًا، وألاّ تكون فضفاضة جدًا، أي أنها لا تفرض قيودًا على الكلام بطريقة متوسعة أو غير هادفة، وأن تراعي مبدأ التناسب بمعنى أنّ الفائدة التي تنتج عنها للفئات المستهدَفة تفوق الضرر الذي قد يلحق بحريّة التعبير، بما في ذلك ما يتعلّق بالعقوبات التي تجيزها هذه القيود.

على الصعيد الوطني، يُلاحَظ أن قوانين ازدراء الأديان هي ذات نتائج عكسية؛ نظرًا لأنها قد تؤدي، بحكم الواقع، إلى إدانة كل حوار ونقاش بين وداخل الأديان والمعتقدات، وكذلك إلى إدانة التفكير النقدي الذي قد يكون في معظمه بنّاءً وصحيًا وضروريًا. علاوةً على ذلك، فإن العديد من قوانين ازدراء الأديان هذه تمنح الحماية لمختلف الأديان بدرجات متفاوتة، ولكنها كثيرًا ما ثبت تطبيقها بطريقة تمييزيّة. وثمّة أمثلة عدَّة على اضطهاد الأقليات الدينية أو المنشقّين، وكذلك اضطهاد الملحدين واللادينيّين نتيجةً للتشريعات المتعلّقة بالجرائم الدينية أو الحماس المفرط في تطبيق مختلف القوانين المكتوبة بلغة محايدة. يُضاف إلى ذلك أنّ الحق في حرية الدين أو المعتقد على النحو المنصوص عليه في المعايير القانونية الدولية ذات العلاقة لا يتضمّن الحق في اعتناق دين أو معتقد منزّه عن الانتقاد أو السخرية.

التوصيات:

ضرورة إدخال تعديلات جذرية على منهج كليات الدعوة والحوزات العلمية، بحيث يدرس الطالب إلى جانب قضايا الدعوة والعلوم الشرعية، العلوم الإنسانية والاجتماعية التي توسع أفقه وتحيطه علمًا ومعرفة بطبيعة المجتمع المعاصر وقضاياه.

إعداد دورات تدريبية مستمرة للتوعية والتطوير للدعاة والوعاظ، وتبصيرهم بقضايا المجتمع ومشكلاته.

التركيز على الجوانب المضيئة للدين كعامل استقرار بين الشعوب وليس عامل احتراب وصراع، وبيان أن جوهر الدين هو العدل والرحمة والحرية واحترام إنسانية الإنسان، وأن الإسلام بطبعه دين تفاؤل ورحمة.

الدعوة الصريحة إلى مراجعة شاملة للخطاب الديني بجميع أنواعه (الإعلامي والسياسي والحقوقي والتربوي ...)، وتنقيته من كافة الشوائب والأحاديث غير الصحيحة المخالفة لنصوص القرآن الكريم.

إصدار وثيقة وطنية جامعة تعزز مبدأ التعايش السلمي والقبول بالآخر، وتساهم في علاج مظاهر التطرف والتعصب والعنف، وتناهض ـ ولا تحد فقط ـ خطاب الكراهية في أوساط المجتمع.

بناء رأي عام مستنير ومساند لتبني الوثيقة مجتمعيًا ومن خلال السلطة التشريعية.

مساندة الجهود الحكومية في نبذ العنف والتطرف وإلغاء الآخر.

تحقيق مبدأ الشراكة الفعلية بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية في تعزيز ثقافة الحوار والتسامح الديني والسياسي.

تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية تكاتف الجهود لنشر ثقافة السلام والمواطنة الصالحة والتصدي لخطاب الكراهية والعنف.

محطات

يحررها: خليل يوسف

أسئلة تبحث عن إجابة

*إلى متى يغيّب التمثيل العمالى فى مجلس إدارة التأمين الاجتماعي، ولماذا كل هذه السنوات دون هذا التمثيل رغم كل اللغط المثار على تداعيات هذا التغييب، مع ما ينشر عن اقتراف التجاوزات، ولمصلحة من يظل تغييب التمثيل العمالى قائماً ..!!

*التوجه لمراجعة مزايا تقاعد الوزراء والبرلمانيين والشوريين وحتى أعضاء المجالس البلدية على خلفية الميزانية العامة الجديدة للدولة للعامين 2017 – 2018، وكلام كل من وزير المالية، ورئيس اللجنة المالية بالمجلس النيابى بأن الميزانية تتضمن تحديات وتتطلب تضحيات، فإن السؤال هل تلك الأطراف على أتم استعداد للتضحية، المهم ألا تكون التضحيات على حساب المواطن المسحوق من «مهدودي» الدخل.

الصدق والكذب

ما يزعجني ليس انك كذبت، ولكن مايزعجنى حقاً أنه لا يمكن تصديقك بعد الآن ..!!» ، الكلام لفريدريك نيتشه، ياترى إذا ما قاربنا هذا الكلام على واقعنا، ماذا سنكتشف .. الجواب متروك لكم ..؟!

سوق العمل

علاج تشوهات سوق العمل وكل أوجه الخلل الرئيسة المزمنة، وكل مايزخر به من مخاطر وتحديات وتحولات يتطلب بالضرورة النظر إلى الأسباب الحقيقية العميقة التى تقف وراء كل ذلك، والمعضلة أن هناك إلمام من كل الآطراف المعنية وتلك التى يفترض انها معنية، ولكن لا أحداً يتحدث عنها، ولا يتطرق اليها، حتى أولئك الذين يفترض انهم رأس حربة يقفون خجولين، مترددين حيال هذا الملف وإن فعلوا شيئاً يكون فعل لا وزن له ولا قيمة ..!!

السؤال، هل هناك جدية حقاً للتعاطى مع هذا الملف بشكل يصفى هذا الكم الكبير من التراكمات الكوارثية التى لاينفع معها طمس التفاصيل .. فالشيطان يكمن فيها وازاءها لايمكن الاكتفاء بتصدير كمية من الكلام الذى لايدفع إلا لمزيد من التخبط والمزيد من النزيف والمزيد من الهواجس والقلق ..!!

ما مصير «ترشيق» الحكومة؟

ياترى، هل مشروع إعادة هيكلة الحكومة وترشيقها لازال قائماً، فالمواطن طال انتظاره، وطول انتظاره مرجعه شوقه لأي تغيير يلحلح الأمور الساكنة ويحدث ما ينبئ بتغيير له قيمة ومعنى ..؟!

جعلوا من التفاهة صناعة والدين تجارة ..!!

كثر يكذبون، وبعضهم يبدع فيه، ومنهم من استمرأ الكذب، ظلوا يكذبون، ويكذبون، فى كل منابر الرأي، ولا أحد يعلم كيف أصبح هؤلاء الكذابين ضمن قائمة النجوم والمشاهير الكبار ..!!

بالمقابل هناك من جعلوا الكذب صناعة، والتفاهة صناعة، صناعة تتبنى التافهين والحمقى وتجعل منهم نجوماً ومشاهير، إنظروا إلى معظم البرامج التليفزيونية، ومعظم الأعمال الدرامية والمسلسلات الدرامية، ومعظم برامج المسابقات، وكثير مما يتم تداوله فى وسائل التواصل الاجتماعي من تويتر وسناب شات وانستغرام وغيرها من الوسائل، وكثير من المقالات والدراسات، انظروا إلى كل ذلك لتتيقنوا أن هناك من يبدع فى تمويل وانتاج «التفاهات»، وهناك من يبرع فى الترويج لها والمتاجرة بها، والأسوأ حين يصنع من السفهاء أبطالاً ..!!

بالمقابل هناك من جعلوا الدين تجارة، تجارة هى اليوم من أكثر الأنشطة إدراراً للكسب ، والأسوأ حين يتعامل هؤلاء مع الدين كما يتعاملون مع المقاولات والإنشاءات ومضاربات البورصة، يعملون حسب متطلبات السوق، عرض وطلب، تجار الدين لهم منابرهم ووسائلهم وطرق عرضهم لبضائعهم من فتاوى وغيرها، ألم يقل ابن رشد المتوفى عام 595 للهجرة « التجارة بالأديان هى التجارة الرائجة فى المجتمعات التى يكثر فيها الجهل». كفانا الله شر أدعياء الدين والتدين والمتاجرين به وبنا.

على خلفية إيقاف صحيفة "الوسط"

لمحات من تاريخ وواقع الصحافة في البحرين

جميل المحارى

في افتتاحية أول جريدة صدرت في البحرين في العام 1939 كتب صاحبها عبدالله الزائد «رائد الصحافة في البحرين» يوضح سياستها التحريرية والأخلاقية قائلاً: «لقد صممت على أن تكون هذه الجريدة حرة لا تُستعبد لأحد كائنا ما كان، صريحة لا تعرف الرياء ولا النفاق، ستقول عن الأبيض أنه أبيض وعن الأسود أنه أسود، وإذا إضطرتها الظروف إلى السكوت فهي على كل حال لن تسمي الأبيض بالأسود، ولن تكن لها عين للتطلع على عورات الناس الشخصية، ولا أذان لسماع الوشايات المغرضة، ولا يد لإستجداء المال أو ابتزازه، ولا رجل للسعي لغير الصالح العام، وأخيرا لن يكون لها قلب ينبض بغير حب العروبة والوطن، فإن عاشت لهما وإن ماتت ففي سبيلهما".

ومنذ ذلك الحين وحتى العام 2003 صدرت في البحرين حسب الدكتور منصور سرحان في كتابه "الصحافة في البحرين" 109 من المجلات والجرائد، توقف منها 19 جريدة و16 مجلة، وكان من أهم الجرائد)البحرين 1939-1944)، (القافلة 1952-1954)، (الخميلة 1952- 1956)، (الوطن 1955- 1956)، (الميزان 1955-1956)، (جريدة الخليج 1955-1956)، (الخليج العربي 1956-1961)، (الأضواء 1965- 1993)، (صدى الأسبوع 1969- 1999).

ويذكر الدكتور منصور سرحان في كتابه الصحافة في البحرين أن "النشاط الصحفي في البحرين توقف لمدة عشر سنوات تقريبا من عام 1956 وحتى العام 1965 بصدور صحيفة الأضواء".

أما التاريخ الاحدث للصحافة في البحرين فيبدأ مع صدور جريدة «أخبار الخليج» التي أسسها المرحوم محمود المردي في العام 1976 وظلت هي الجريدة اليومية الوحيدة في البحرين حتى صدور جريدة الأيام في العام 1989، لتسيطر الجريدتان على المشهد الصحافي في البحرين على مدى أكثر من 13 عام، حيث لم تكن هناك صحف يومية أخرى سواهما.

كانت الصحافة في البحرين تسير بشكل رتيب في غالب الأحيان خلال هذه الفترة رغم المنافسة الشديدة بين الصحيفتين سواء في إستقطاب القراء أو الإعلانات التجارية، ففي الجانب الإخباري والتحريري إقتصرت المنافسة على نشر التحقيقات الصحافية الإجتماعية، والتفرد بالأخبار الخاصة والتي غالبا ما تكون تصريحات للمسؤولين في الدولة، حيث كانت معظم الملفات المطروحة في الصحيفتين في تلك الفترة متصلة بالإسكان والتعليم والفقر والبطالة والمشاكل الاجتماعية وضمن سقف محدد لا يمكن تجاوزه في أي حال من الأحوال وإلا وقع رئيس التحرير والصحافي المعني في مشاكل

ليست بالهينة، في حين كان هناك تغييب كامل للملفات المتصلة بالحقوق المدنية والسياسية للمواطنين وحقوق الإنسان، وملفات الفساد المالي والإداري والشفافية حتى أن بعض هذه المفاهيم كانت غير معروفة للكثير من الصحافيين حينها.

وبالطبع لم يكن هنالك أي منفذ للمعارضة سواء التي كانت في المهجر أو في الداخل للوصول إلى هاتين الجريدتين بأي شكل، في حين إتخذت الجريدتان نفس الموقف السلبي وبنفس الدرجة تقريبا من أحداث التسعينيات حيث إقتصرت التغطيات الصحافية حول ما حدث حينها على التصريحات الرسمية فقط بجانب الإدانات وتجريم الحراك بشكل كامل.

أما فيما يخص المقالات الصحافية وعلى الرغم من وجود كتاب صحافيين لامعين يتابعهم القراء بشكل يومي إلا أن السقف المحدود المفرض عليهم في ظل قانون أمن الدولة حد كثيراً من مقدرتهم على ملامسة الملفات الشائكة أو التعبير عن أفكارهم وآرائهم بحرية.

لقد ظلَّ مثل هذا الوضع هو المسيطر تماما على الساحة الصحافية في البحرين لحين صدور جريدة «الوسط» في السابع من سبتمبر من العام 2002 حيث حركت الماء الراكد وأحدثت هزة كبيرة ليس في الوسط الصحافي وحده بل في المجتمع ككل.

لقد كان المواطنون يتلهفون لوسيلة إعلامية تعبر عنهم، وتطرح مشاكلهم وتطلعاتهم لمجتمع أكثر عدلا وديمقراطية بعد أن عجزت الصحف حتى ذلك الحين للعب هذا الدور، ولذلك تمثلت استقبلت الصحيفة في المجتمع بنفاذ جميع النسخ المطبوعة بعد ساعات قليلة من طرحها في منافذ البيع، وإستمرَّ هذا الوضع لأسابيع عدة رغم زيادة عدد النسخ المطبوعة يوميا بما يوازي حجم الطلب، ومع ذلك كانت طوابير المواطنين تحضر لمبنى الجريدة لشراء النسخ ومهما كان سعرها.

عبدالله الزايد

تدفق الأعداد الكبيرة للمواطنين لمبنى الجريدة لم يكن بهدف شراء النسخ فقط، وإنما كان المئات من المواطنين يأتون لطرح مشاكلهم وقضاياهم بهدف نشرها، وذلك ما إضطر هيئة التحرير لتخصيص عدد من المحررين لمتابعة القضايا التي تصل إلى الجريدة.

لقد تغيرت المفاهيم حينها فبدلا من أن يسعى الصحافي وراء الخبر أو القصة الخبرية كان الناس أنفسهم هم من يأتون إلى الصحافيين لينشروا قصصهم حتى أن بعض المسؤولين كان يسرب أخبارا خاصة للجريدة لم تكن الجرائد الأخرى لتنشرها.

لم يقتصر دور"الوسط» على إعادة الحياة مرة أخرى للصحافة البحرينية، وإنما طوَرت أيضا الوضع المادي والإجتماعي للصحافيين أنفسهم، فبعد أن كانت الصحافة مهنة من لا مهنة له – كما كان شائعا حينها– حسَنت الجريدة من مستوى الصحافيين أنفسهم إذ إستقطبت أفضل العناصر الصحافية سواء من الجرائد الأخرى أو من خارجها وقدمت لهم رواتب مجزية مما جعل الجرائد الأخرى تعمل على تحسين وضع الصحفيين لديها خوفا من تركهم للعمل لديها.

وحتى فيما بعد حين صدرت جرائد جديدة كـ (العهد ديسمبر 2003) و(الميثاق مايو 2004) و (الوطن ديسمبر 2005) و(الوقت فبراير 2006) ظلت «الوسط» القاسم المشترك للقراء مع جميع الجرائد الأخرى ما يعني أنه لو كان القاريء يشتري أكثر من جريدة واحدة فإن «الوسط» ستكون إحداهما.

«الوسط» لم تكتفِ بفتح الملفات التي كانت من المحرمات فِي السابق والمتصلة بالحقوق المدنية والسياسية للمواطنين وحقوق الإنسان، والفساد المالي والإداري والشفافية، ونشر التقارير الصادرة من المنظمات الدولية الحقوقية، وإنما أخذت دور الثيرمومتر الذي على أساسه تقيس الجرائد الأخرى مستوى السقف الذي لا يمكن تجاوزه.

مع إيقاف جريدة "الوسط" في 4-6- 2017 رجعت الصحافة البحرينية لعهد التسعينيات من القرن الماضي حيث الصوت الواحد والرأي الواحد والفكر الواحد، وأما "الوسط" فقد إستشهدت في سبيل الوطن بتعبير رائد الصحافة البحرينية عبدالله الزائد قبل ما يقارب قرناً من الزمن.

الكوتا النسائية: تدبير ضروري لتوسيع المشاركة السياسية للنساء

على الرغم من أن المرأة في الكثير من البلدان العربية حصلت على بعض حقوقها السياسية كالحق في الانتخاب والترشح، إلا أن مشاركتها في العملية السياسية ومواقع صنع القرار لازالت ضعيفة، ولا زالت تكافح لمساواتها مع الرجل في هذا المجال. وقد اتخذت بعض الدول العربية خطوات لضمان مشاركة عادلة للنساء، منها استخدام التمييز الإيجابي أو «الكوتا»، وهي أحد السبل الكفيلة بتأمين وصول المرأة للمجالس المنتخبة باعتبارها أحد الحلول المؤقتة التي تلجأ إليها الدول والمجتمعات لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة.

و»الكوتا» مصطلح لاتيني الأصل، ويعني نصيب أو حصة، ويستخدم مصطلح الكوتا النسائية للإشارة إلى تخصيص نسبة وأو عدد محدد من مقاعد الهيئات المنتخبة مثل البرلمانات والمجالس البلدية لتذليل العقبات أمام هذه المشاركة، ولضمان وصول النساء لمواقع صنع القرار والحد من التهميش والإقصاء من المشاركة الفعالة في الجهود التنموية والاقتصادية، ويشهد العالم تأييده لكوتا النساء، لتذليل العقبات أمام التمثيل النيابي للمرأة حتى يصبح وجودها في البرلمان أمراً واقعاً يتقبله المجتمع كما نصت عليه المواثيق الدولية.

الكوتا والمواثيق الدولية:

اقترح نظام "الكوتا" للنساء خلال المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، في بكين عام 1995، كآلية يمكن إستخدامها كحل مرحلي لمشكلة ضعف مشاركة النساء في الحياة السياسية وعزوفهن عن المشاركة في مراكز صنع القرار.

كما جاء في المادة (4) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979» لا يعتبر إتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الفعلي الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكن يجب ألا يستتبعه الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة".

دول تأخذ بنظام الكوتا: الكوتا في النظم العربية:

اتبعت بعض الدول العربية نظام الكوتا مثل مصر والعراق وسوريا وأخيراً الأردن، فوجود المرأة في البرلمان وأداؤها المتميز يشكل عاملاً مؤثراً من أجل منح النساء الثقة في أنفسهن، ومشاركتهن في عملية التنمية.

مصر: حصلت المرأة المصرية على حق التصويت عام 1956 ودخلت البرلمان بعد عام واحد. وهي أول بلد عربي يُستخدم فيه نظام الكوتا، وذلك في عهد الرئيس جمال عبد الناصر وبموجب نص دستوري (بعد تعديل عام 1964). ثم تبنى التشريع المصري نظام الكوتا النسائية بالقانون رقم 21 لسنة 1979 والذي أوجب تمثيل المرأة في البرلمان بحصة لا تقل عن 30 مقعدا، بواقع مقعد لكل محافظة على الأقل، وقد شهد البرلمان المصري عام 1979 عددا كبيرا في تمثيل المرأة، فقد حصلت النساء على (35) مقعدا تم زيادتها إلى (36) مقعدا عام 1984.

إلا أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية القانون رقم 21 لسنة 1979 مما ترتب عليه إلغاء نظام الكوتا النسائية في مصر. وقد تراجع تمثيل المرأة في البرلمان المصري بشكل ملحوظ بعد إلغاء نظام الكوتا النسائية، حتى تم العودة لذلك النظام بمقتضي القانون رقم 149 لسنة 2009 بتخصيص دوائر انتخابية يتنافس عليها النساء فقط، وذلك بصفة مؤقتة لمدة فصلين تشريعيين وبحيث تنتخب من هذه الدوائر (64) امرأة.

دينا الأمير

وعلى الرغم من أن ثورة 25 يناير2011 قد شهدت مشاركة فاعلة للمرأة المصرية إلا أن التشريعات اللاحقة على الثورة قد ألغت نظام الكوتا النسائية، ونتج عن ذلك تمثيل متدنى للنساء في آخر انتخابات برلمانية شهدتها مصر مؤخرًا حيث فازت (9) سيدات فقط، ويمثلن نسبة لا تزيد عن 1.7٪ من مقاعد البرلمان.

العراق: في عام 1980 حصلت المرأة العراقية على حق الترشيح والتصويت ودخلت البرلمان في نفس العام. وفي الدستور العراقي لعام 2005 نص على أن"يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل على الربع من عدد أعضاء مجلس النواب". وفي الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عام 2014 وصلت 22 امرأة إلى البرلمان العراقي دون الحاجة إلى الكوتا وذلك من أصل 83 برلمانية يشكلن نسبة 25٪ من مجمل عدد أعضاء مجلس النواب البالغ 328 عضواً.

المملكة الأردنية: حصلت المرأة الأردنية على حق الانتخاب والترشيح لمجلس النواب عام 1974، ودخلت البرلمان عام 1989. ودخلت أول سيدة بطريقة الانتخاب عام 1993. ومنحت المرأة الأردنية حق الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية عام 1982، ولم يفعّل هذا الحق إلا عام 1995 حيث فازت سيدة برئاسة إحدى البلديات، وتسع نساء أخريات بعضوية المجالس البلدية. وقد تضمن قانون الانتخاب الأردني لسنة 2012 زيادة عدد مقاعد مجلس النواب الأردني من 120 إلى 150 مقعدا وذلك من خلال زيادة مقاعد الكوتا النسائية إلى 15 مقعدًا، بالإضافة إلى مقاعد القائمة الوطنية بواقع 27 مقعدا. وعبر تخصيص 15 مقعدا للمرأة في مجلس النواب ارتفعت نسبة مشاركتها إلى 12٪، كما تم تعيين تسع سيدات في مجلس الأعيان لتحصل المرأة على النسبة نفسها في هذا المجلس. وينص قانون البلديات على أن يكون تمثيل المرأة 2٪.

الكوتا في النظم الآسيوية:

بنغلادش: وضع نص في الدستور عام 1972 لحفظ 15 مقعداً للنساء أي 5٪ ولمدة عشر سنوات ونتيجة ضغط الحركة النسائية تم إصدار إعلان رئاسي عام 1978 برفع النسبة إلى 30 مقعداً أي 10٪ ولمدة 15 سنة.

الباكستان: خصصت الدساتير المتعاقبة منذ عام 1954 حتى 1985 في باكستان كوتا للنساء في المجالس المحلية والمجالس الوطنية ولكن بنسب قليلة تتراوح بين 5-10٪ فقط. وفي عام 2000 اعتمدت الحكومة نسبة 33٪ كوتا للنساء على مستوى المجالس المحلية، ولكن تنخفض النسبة إلى 17٪ في مجلس الشيوخ.

تايوان: تم اعتماد نظام تخصيص حصة للنساء منذ عام 1947 بالنص في الدستور بنسبة 20٪ كحد أعلى.

الكوتا في النظم الأوروبية:

وفي دول أوروبا الغربية تم دمج المرأة في مختلف المجالات، إلا أنها لم تصل مثلاً في مجلس العموم البريطاني إلا إلى نسبة 10٪، واقتصرت نسبة تمثيل المرأة في فرنسا 5٪ في الجمعية الوطنية وعلى 3.4٪ في مجلس الشيوخ. فيما بلغت نسبة تمثيل النساء في النرويج عام 1987 34٪. ولمعالجة ذلك ذهبت دول أوروربية إلى إتخاذ إجراءات لزيادة نسبة ترشيح المرأة، واعتماد مبدأ الكوتا من قبل الأحزاب، ودعم الحكومات للحملات الانتخابية للنساء ماديا.

أما بالنسبة للدول الاشتراكية سابقاً قد اتبعت مبدأ مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية وتحول ذلك إلى مشاركة المرأة في كافة المستويات. وبلغت نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية والشعبية ومجالس النقابات ما بين 25-35٪، وكانت ترتفع إلى ما بين 45-50٪ في مجالس الشباب، وكانت تتراوح ما بين 20-25٪ في اللجان المركزية وما بين 10-15٪ في المكاتب السياسية. ولكن بعد التحول الذي شمل الدول الاشتراكية وانحسار سلطة الأحزاب الشيوعية فيها، فقد انخفضت نسبة تمثيل المرأة من 35٪ إلى أقل من 10٪.

إن تجارب الدول أعلاه قد عكست أنه بدون نظام الكوتا لم يكن ممكناً دخول المرأة أو تعزيز مشاركتها في العملية الديمقراطية ومواقع صنع القرار. ولابد من تشكيل لوبي نسائي في الدول العربية من خلال توحيد جهود الحركة النسائية للتأثير على صانعي القرار، وطرح قضايا تهم المرأة والمجتمع وليس حضور المرأة فقط في إطار الكوتا.

معوقات وصول المرأة إلى قبة البرلمان:

هناك أسباب عديدة تقف عائقاً أمام وصول المرأة لقبة البرلمان ومواقع صنع القرار، نذكر منها:

نظام الانتخاب بشقيه سواء نظام القائمة المفتوحة، أو نظام الصوت الواحد.

الثقافة والسلطة الذكورية.

الوعي المجتمعي الذي لا يتقبل عمل المرأة السياسي.

قلة خبرة المرأة في هذا المجال.

غياب التنشئة الاجتماعية والسياسية للمرأة.

وعي المرأة لأهمية مشاركتها في العمل البرلماني والسياسي.

تبعية المرأة للرجل في إختيار المرشحين.

وعلى الرغم من ذلك يتعرض نظام الكوتا لبعض الانتقادات حيث يعتبر بعض المعارضين لنظام الكوتا أنه أحد أشكال التمييز في تمثيل النساء، وقد لا يعبر عن إرادة الناخبين بشكل حقيقي، أو أنها تحدّ من خيارات الناخبين خاصة عندما تخصص مقاعد للنساء في المجالس التشريعية.

وعلى النقيض تعتبر الكوتا تمييز إيجابي للأحزاب السياسية لدفع النساء لمواقع أفضل في هياكلها الداخلية وتعمل على تمكين وتأهيل الكوادر النسائية بشكل أفضل للعمل في المجالس المنتخبة. عادة ما تعزف النساء عن المشاركة في الأحزاب السياسية نتيجة لتهميش دورهن داخل الأحزاب وتقسيم العمل على أساس النوع، مثل تشكيل لجان للمرأة تشارك بها النساء دون أن ينخرطن في سائر اللجان وفي مراكز صنع القرار داخل الهياكل التنظيمية للأحزاب. لذا يقع على عاتق الأحزاب السياسية دعم النساء في المجال السياسي، من خلال المشاركة الفعالة بداخلها ومن ثم دعمهن سياسياً في العملية الانتخابية.

المصادر:

تجربة المرأة الأردنية من أجل الوصول إلى البرلمان - إملي نفاع -

نظام الكوتا: نماذج وتطبيقات حول العالم - نظرة للدراسات النسوية - 28 أبريل 2013.

المرأة العربية في القوانين الانتخابية للدول العربية الأعضاء بمنظمة المرأة العربية الطبعة الأولى فبراير 2016.

ابراهيم القصاب

قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية (١٧)

ومع تفاقم الصراعات في الساحة النقابية وارتكاب الأمانة العامة العديد من الخروقات الدستورية للنظام الأساسي للاتحاد وذلك بهدف إحكام السيطرة على كامل الهياكل النقابية ومجمل العمل النقابي، هذه الصراعات التي امتدت، كما جاء في الحلقات السابقة، إلى العديد من النقابات العمالية بغرض تغيير المسؤلية النقابية في مجالس إداراتها وضمان الأغلبية في المجلس المركزي المزمع انعقاده قريبا وتمرير الخروقات النقابية، وقد وجدت القوى المناهضة للحركة النقابية والعمالية في هذه الخلافات فرصة ذهبية لتكثيف هجومها على الحركة النقابية بغرض إضعافها والحد من نشاطاتها.

وبدأت فعليا ، موجة من الانتهاكات والاعتداءات على الحقوق والحريات النقابية، كما نبه له تجمع النقابيين الديمقراطيين في بياناته، وحول هذا الموضوع كتب ياسر محمد نائب رئيس نقابة السفر والسياحة وأحد منتسبي تجمع النقابيين الديمقراطيين مقال نشر في جريدة الأيام في 27 إبريل 2004م جاء فيه: «أن الانتهاكات والاعتداءات على الحقوق والحريات النقابية التي تزايدت في الفترة الأخيرة وشملت أعدادا كبيرة من النقابيين والنقابات وممارسة شتى أنواع المضايقات بحقهم وصلت في بعضها للتخلص من القيادات النقابية كما حدث لأربع من نقابيي شركة عقارات السيف ورئيس نقابة السفر والسياحة وما يمكن أن يحدث للبعض الآخر منهم هو مناخ عام تتعرض فيه مكتسبات الطبقة العاملة للاعتداء تتجسد صورها في تجريد العمال من تنظيماتهم النقابية وإضعاف أدواتهم النضالية ..»

أزمة عقارات السيف

فقد كانت أولى ضحايا الانتهاكات للعمل النقابي هي نقابة عقارات السيف، ففي يوم السبت 28 فبراير 2004م «تفاجأ 56 موظف امن في شركة عقارات السيف بقرار فصلهم من الشركة من دون أي سابق إنذار بعد ان اجتمعت معهم إدارة الشركة في قاعة المؤتمرات بفندق كراون بلازا لإخبارهم بالقرار الجماعي، ما حدا بالمفصولين إلى الخروج في مسيرة عمالية من الفندق وحتى ديوان رئيس مجلس الوزراء ليلتقوا وزير الدولة الشيخ خالد بن عبدالله الذي وعدهم بالنظر في قضية العمال مع وزارة العمل، بعد مخاطبة ديوان رئيس الوزراء بشكل رسمي واللجوء إلى وزارة العمل لتسجيل القضية هناك، ومن ثم اعتصم الموظفون أمام مبنى وزارة العمل والشئون الاجتماعية.“ (الوسط – هاني الفردان – العدد العدد 541 – الأحد 29 فبراير 2004م الموافق 08 محرم 1425هـ)

ومن جانب آخر فإن الانتهاكات والاعتداءات على الحقوق والحريات النقابية هذه التي تزايدت في الفترة الأخيرة هو مناخ عام تتعرض فيه مكتسبات الطبقة العاملة للاعتداء تتجسد صورها في تجريد العمال من تنظيماتها النقابية وإضعاف أدواتهم النضالية في مواجهة الانعكاسات السلبية المتوقعة في عام 2005م بعد تنفيذ بنود اتفاقية التجارة الحرة التي تم التوقيع عليها بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية التي من شروطها إجراء إصلاح اقتصادي وإعادة الهيكله يؤدي بالضرورة إلى تحويل المشاريع الحكومية إلى مشاريع خاصة مملوكة للقطاع الخاص المحلي أو للاستثمارات الأجنبية تكون مسبوقة بفصل الكثير من العاملين في هذه المشاريع، ومن مستلزمات نجاح سياسة الخصخصة هذه أن تمرر من دون أي مقاومة وهو ما يستدعي وجود حركة نقابية ضعيفة مهمشة.“

”وتأتي موجة الانتهاكات للحقوق والحريات النقابية لتخدم هذا التوجه، ، فها هي نقابة عقارات السيف تنمحي من الوجود بمجرد قرار إداري بفصل موظفي الأمن الذي طال أربعة من أعضاء مجلس إدارة النقابة، ونقابة السفر والسياحة يصيبها الاختلال بفصل رئيسها بسبب نشاطه النقابي، ونقابة المضيفين الجويين يفصل أحد أعضاء مجلس إدارتها وتوجه الإنذارات والتهديدات لرئيسها بسبب نشاطه النقابي وعدم اعتراف شركة طيران الخليج بها، ونقابيي DHL يتلقون الانذارات المتواصلة بسبب مشاركتهم في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للنقابات ونشاطهم النقابي ويتعرضون لظروف عمل شديدة وتنقلات تعيق عملهم النقابي محاولة لإثنائهم عنه، ونقابة النقل CARS يتعرض أعضائها للمضايقات والتهديد والانذارات، ونقابة مجمع الأسواق الحرة يتعرض أعضائها إلى التحويل للمناوبات والتنقلات والتهديدات لغرض اثنائهم عن العمل النقابي أو أضعاف نشاطهم النقابي، ونقابة بابكو التي تستبعدها الإدارة وتستفرد في اتخاذ القرارات التي تمس العمال، ناهيك عن النقابات في القطاع الحكومي التي تتعرض

لشتى أنواع التهميش والتنقلات بسبب تعميم الديوان الخدمة المدنية رقم 1 لعام 2003م الذي لا يعترف بها كنقابات عمالية أسوة بالنقابات العمالية الأخرى كل ذلك يجري بصمت من الجهات الرسمية خاصة وزارة العمل والشئون الاجتماعية التي من المفترض أن تطبق بنود قانون النقابات العمالية وتمنح الضمانات والحماية للنقابيين وهم يمارسون عملهم النقابي الذي كفله لهم المرسوم الملكي رقم (33) (من مقال ياسر محمد مصدر سابق).

وحول قضية عمال عقارات السيف أصدر تجمع النقابيين الديمقراطيين بيانا تضامنيا في 1 مارس 2004م جاء فيه: "يتابع تجمع النقابيين الديمقراطيين باهتمام بالغ قضية تسريح موظفي أمن شركة عقارات السيف ويحذر من خطورة هذا الإجراء الذي لن يمس موظفي أمن عقارات السيف وحسب بل سيمتد إلى عمال مختلف القطاعات والخدمات المملوكة للدولة التي تعتزم تحويل مشاريعها إلى القطاع الخاص ضمن سياسة حرية التجارة والاستثمارات والخصخصة مستهدفة في المقام الأول التفريط بحقوق العمال الذين بذلوا كل جهودهم في سبيل انجاح هذه المشاريع وبالتالي الاستغناء عن مجموعات كبيرة منهم.

كما أصدر تجمع النقابيين الديمقراطيين بيانا آخرا في 19 مارس 2004م أكد فيه: "أن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وفي بداية تأسيسه يواجه أولى التحديات التي تهدف إلى تقويضه وتقويض الحركه النقابية وضرب المكتسبات العمالية مما يضع مهمة تثبيت الحقوق والحريات النقابية وتوسيعها على قمة أولوياته في هذه المرحلة التي تفرض استحقاقات هي من الصعوبة والحجم أكبر بكثير من أن يكتف بإصدار البيانات والتصريحات التي تفتقد إلى الموقف الواضح والصريح مما يجري على الساحة النقابية من محاولات لمصادرة الحق النقابي وتراجع واضح عن المكاسب العمالية التي جاء بها المشروع الإصلاحي لجلالة الملك وقانون النقابات العمالية والذي سيؤدي لا محالة إلى وضع ستنعدم فيه التوازنات بين طرفي الانتاج بوجود تنظيم متاسمك لأصحاب الأعمال في مقابل وجود حركة نقابية ضعيفة مفتتة مهمشة تأتي هذه الاختلالات في النهاية على التطور الديمقراطي على مختلف الأصعدة برمته.

يؤكد تجمع النقابيين الديمقراطيين على أن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين لن يستطيع التصدى لهذه المهام الكبيرة والتحديات التي برزت على الساحة النقابية التي تمثلت في محاربة النقابيين وتعرضهم للفصل من العمل دون أدنى حماية، بآلية وعقلية وأدوات قديمة ترعرعت في ظل اللجان العمالية المشتركة واللجنة العامة لعمال البحرين، فالظروف الجديدة تطرح مهمة بناء حركة نقابية تعتمد أسلوب العمل المؤسسي يستند على النقابات المكونة له ينبذ أسلوب العمل الإحادي الفوقي بعيدا عن القاعدة وأسلوب مسايرة الوضع القائم والارتهان لتوجهات الجهات الرسمية في القضايا المصيرية خاصة المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية. فالحركة النقابية تتصلب ويشتد عودها في خضم الصراع والنضال العنيد من أجل تثبيت حقوقها وفي مواجهة كل محاولات التهميش ومن خلال التحول إلى حركة نقابية مطلبية مرتبطة بهموم العمال والنقابيين ترفع راية الدفاع عنهم ولا تتهاون إزائها.

أن تجمع النقابيين الديمقراطيين إذ يؤكد على هذه الثوابت يدعو الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين للبدء بالتحرك الجاد من أجل استكمال بناء هيئاته والدعوة للقاءات مفتوحة مع النقابات العمالية تناقش فيها مختلف الظروف التي تمر بها الحركة النقابية في المرحلة الراهنة للوصول إلى رؤية موحدة والسبل الكفيلة بمواجهتها الذي حتما سيعزز وحدة الحركة النقابية ويؤمن استقلاليتها ويثبت مواقعها فليس هناك متسع من الوقت والأحداث متسارعة ولم يتبق على تنفيذ بنود اتفاقية التجارة الحرة سوى بضعة أشهر وما لم يتم الاستعداد من الآن لنتائجها وانعكاساتها فلن تقوم قائمة للحركة النقابية وسوف تكون متخلفة عن استحقاقات المرحلة."

فصل رئيس نقابة السفر والسياحة حسن ميرزا مدن

وحول اعتزام فصل رئيس نقابة السفر والسياحة جاء في بيان التجمع الصادر في 1 مارس 2004م: «يعرب تجمع النقابيين الديمقراطيين عن استنكاره لإعتزام شركة الطيران القطرية فصل النقابي حسن ميرزا مدن رئيس النقابة العامة للعاملين في السفر والسياحة بسبب ممارسته للنشاط النقابي وهو ما يعد انتهاكا خطيرا للحقوق والحريات النقابية التي نص عليها الدستور وميثاق العمل الوطني وقانون النقابات العمالية وكل المواثيق والمعاهدات العربية والدولية في مجال الحقوق النقابية».

وينبه تجمع النقابيين الديمقراطيين في بيانه «إلى خطورة تداعيات مثل هذا القرار الذي يوقع الضرر بالنقابة وبقطاع كبير من العاملين في السفر والسياحة ويحرمهم من الدفاع عن حقوقهم الذي كفله لهم الدستور وميثاق العمل الوطني وقانون النقابات العمالية ويعلن عن تضامنه ألا محدود مع رئيس النقابة العامة للعاملين في السفر والسياحة ويدعو كافة النقابات العمالية إلى المبادرة بالتضامن مع نقابة السفر والسياحة في تصديها لإجراءات شركة الطيران القطرية التعسفية بحق رئيسها كما يدعو جموع الطبقة العاملة وكافة منظمات المجتمع المدني لمساندة الحركة النقابية في مواجهة الانتهاكات للحقوق النقابية أيا كان نوعها ومن أي جهة كانت فهي ليست قابلة للتنازل أو المساومة، كما يدعو الحكومة لاتخاذ تدابير صارمة لمكافحة إجراءات تستهدف الممارسة الحرة للحقوق النقابية.»

الدعوة لاستكمال الاتحاد العام بناء هياكله

ومع إتساع موجة الانتهاكات للنقابات العمالية وما خلقته من بلبلة في الساحة النقابية، أصدر تجمع النقابيين الديمقراطيين في 9 مارس 2004م بيانا دعا فيه:

«الاتحاد العام إلى الإسراع في استكمال تشكيل هياكله وعلى رأسها تشكيل المجلس المركزي ليأخذ دوره في تنفيذ قرارات المؤتمر ورسم سياسة الاتحاد ووضع البرامج والخطط للحركة النقابية وحل الإشكاليات العالقة ودعم الأمانة العامة في تنفيذ توجهات الاتحاد ومعالجة الملفات الكثيرة العالقة في أجندته التي تحتاج جهود الجميع في إطار عمل جماعي وليس محصورا في جهود الأمانة العامة فقط، وعلى رأسها التصدي للحملة المعادية للعمل النقابي»

تأكيد تجمع النقابيين الديمقراطيين على دعمه للاتحاد العام

وجاء في ختام بيانه «أن تجمع النقابيين الديمقراطيين يؤكد على دوره كحركة رافده وداعمة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وهو في عمله يسترشد بأهدافه التي أعلنها في تأسيسه وإعلان قيامه وبالمبادئ والأعراف النقابية الثابتة التي رسختها الحركة النقابية العربية والعالمية خلال تاريخ نضالها الطويل ويؤكد على أنه لن يتهاون إزاء الأخطاء التي قد ترتكبها الحركة النقابية بين الحين والأخر أو التهاون إزاء التفريط بالحقوق والحريات النقابية التي من شأنها أن تعيق العمل النقابي وتضعفه وتحوله إلى عمل شكلي غير فاعل لا يمت بأي صلة للعمل النقابي المطلبي الحر.

وفي مواجهة موجة فصل القيادات النقابية خاصة بعد أن تم فصل رئيس نقابة السفر والسياحة «طالب المجلس التنسيقي لتجمع النقابيين الديمقراطيين الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في اجتماعه الاستثنائي الثاني يوم أمس الأول بسرعة إيجاد آلية مؤقتة لدعم النقابيين لحين تشكيل صندوق دعم النقابيين، وذلك بعد مناقشة آخر المستجدات على الساحة النقابية ومن أهمها الفصل التعسفي لرئيس النقابة العامة للسفر والسياحة حسن مدن، إذ إن هذه الآلية ستوفر الدعم ومساعدة جميع النقابيين المتضررين من أي انتهاك للحقوق والحريات النقابية على صعيد جميع النقابات في المملكة.» (الوسط العدد 561 السبت 20 مارس 2004م الموافق 28 محرم 1425هـ).

المصالحة الوطنية
في جنوب افريقيا.. الدروس المستفادة

مع بدايات العقد الأخير من القرن الماضي عادت مجددا الى الفضاء السياسي العالمي وبعد كبت وقمع وطول غياب الارهاصات الأولى لمفاهيم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان والمشاركة السياسية، وهي مفاهيم كانت مغيبة وغير مسموح بتداولها في غالبية ادبيات انظمة الاستبداد السياسي، واقتصر استعمالها بصورة رئيسة في ادبيات الأحزاب والقوى السياسية وحركات التحرر الوطني، تحديدا فيما اصطلح على تسميته بدول العالم الثالث، وبشكل خاص في منطقتنا العربية، وسط عالم منشغل بترتيب مصالحه وتحالفاته القادمة وتوسعة آساطيله وقواعده العسكرية على انقاض ما خلفته النتائج الفعلية لحروب وصراعات وتحولات العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وبعيدا حتى عن الترتيبات التي فرضتها نتائج الحرب العالمية الثانية وما جرى بعدها من تحولات كبرى في العالم برمته، وليصبح ممكنا ان يهيمن موضوع الديمقراطيه علي انشغالات الساحه السياسيه العالمية ولو في شكله واطاره الدعائي، وبالقدر الذي يسمح للقوى المهيمنة احكام سيطرتها مجددا وبأساليب وادوات ربما مختلفة عن السابق، مبشرة بتشكل عالم اكثر انفتاحا يقوده اقتصاد السوق، ومستفيدة من جملة التحولات التي حدثت بعد انتهاء الحرب الباردة.

عبد النبي سلمان

ربما ساعدتنا هذه المقدمة المختصرة على فهم ما نحن بصدده، حيث مثلت التحولات التي جرت في جنوب افريقيا ومشروع المصالحة التاريخي الذي أنجز في هذا البلد الذي مثل نظام الحكم فيه قبل ذلك مع الكيان الصهيوني الغاصب العنوانين الأكثر وضوحا لأنظمة الفصل العنصري في العالم.

من هنا فإن غالبية المتابعين لأوضاع العالم في تلك الفترة يتفقون على أن عام 1989 هو عام التحولات الدولية الفعلية، حيث اختير فيه «دي كليرك» رئيسا لحكومة جنوب افريقيا العنصرية وهو العام الذي اشتدت فيه الضغوط على تلك الحكومة وبعد مرض مفاجيء لرئيسها السابق «بي دبليو بوثا»، ليبادر الرئيس الجديد مدفوعا بتلك الضغوط لاتخاذ بعض الخطوات الاصلاحية المتعلقة بأوضاع بلاده السياسية ومن بينها رفع الحضر عن حزب المؤتمر الأفريقي ال ANC واطلاق بعض المعتقلين السياسين ومن بينهم نيلسون مانديلا، وشرع في حوار مع أحزاب المعارضة حول مستقبل البلاد، والتي ظنَّ انها ستكون كفيلة بتقليص حجم الضغوطات الدولية على نظام بلاده العنصري، وهو الذي لازال حتى تلك اللحظة يرفض حتى فكرة قيام دولة واحدة وموحدة في جنوب افريقيا، ولم يجد مفرا بعدها من الإذعان لالغاء بعض قوانين الفصل العنصري والاعلان عن تشكيل حكومة متعددة الأعراق واعطاء المواطنين حق التصويت.

بحسب ما ذكره مانديلا نفسه لاحقا فإن حكومة " دي كليرك" لم تكن حينها جادة في تحقيق اصلاحات حقيقية، وتعاملت ببراغماتية من شأنها ان تبقي الحكم والسلطات في يد البيض ال " افريكانرز" لذلك حاولت جاهدة أن تكسر وحدة المعارضة في جنوب افريقيا وتضرب اسفين بين قواها الرئيسية واظهار المعارضة وكأنها متعطشة للقتل وسفك الدماء(...) على طريق خلق حرب أهلية ولتفتيت الجبهة

الداخلية للقوى المناهضة لنظام الفصل العنصري، حيث سعت لاضعاف حزب المؤتمر الوطني الافريقي عبر تشكيل معاد له، لذلك دعمت حزب " انكاثا " وزعيمه " بو تليزي" للاحتفاظ بقوة ودور الزولو والابقاء على مكتسباتهم وابراز هويتهم الإثنية في اطار نظام الحكم الاتحادي الفيدرالي كبديل عن اطار الدولة الواحدة التي تطالب بها المعارضة.

الجدير بالذكر أن غالبية اعضاء حزب "انكاثا" ينتمون الى قبائل الزولو ، أما "بوتليزي" فهو احد احفاد ملك الزولو، والذي على الرغم من معارضته لنظام الفصل العنصري إلا انه كان يعارض النضال المسلح، ويرفض قيام دولة واحدة موحدة في جنوب افريقيا، لذلك فقد قام "بوتليزي" بحملة لرفع العقوبات الدولية المفروضة على حكومة بريتوريا. ومع بدايات العام 1990 بدأ مسلحو "انكاثا" حربهم ضد المؤتمر الوطني الأفريقي واحرقوا قرى كاملة وقتلو وشردوا المئات وقاموا بالتفجيرات والمذابح الجماعية واصبحت جنوب افريقيا بأسرها ضمن حرب اهلية طاحنة،

وخلال عام واحد تجاوز عدد الضحايا اكثر من 2500 قتيل ولم تجد كثرة المناشدات ومن بينها مناشدات مانديلا من داخل زنزانته لوقف الحرب، واستمرت اعمال القتل والشغب تتصاعد كلما اقتربت الحكومة العنصرية وحزب المؤتمر من التوصل لاتفاق.

وكانت عمليات القتل تحدث على مرأى ومسمع من رجال شرطة وأمن النظام، بل سمحت الحكومة لأعضاء "انكاثا" بحمل السلاح التقليدي كما سمته بدافع الدفاع عن النفس لكي تبقي الحرب الأهلية مشتعلة إلى أقصى مدى لانهاك قوى المعارضة وكرد على سلسلة الضغوط الدولية التي تتعرض لها، هنا بالضبط برز دور مانديلا وحكمته وقدرته السياسية على ضبط النفس حيث أمر أنصار وجماهير حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بعدم الانجرار الى الحرب وتفويت الفرصة على الحكومة وقيادات حزب " انكاثا" المدعومين منها، رغم ازدياد اعداد الضحايا والخراب والتدمير، محاولاً قدر المستطاع الاحتفاظ باستراتيجية المفاوضات والسلام لتحقيق حلم شعبه في الحرية والعدالة.

هنا يجب علينا ان نتوقف لنتأمل بروح وطنية ومضامين تقدمية الفرق بين عقلية ومنهجية اعداء الحرية المستبدين الممسكين بالسلطة اينما كانوا وكيفما وجدوا، وروح ومعنى الاصرارعلى هزيمة هذا النهج المستبد المدمر، الذي تتعلم منه قوى التقدم والحرية، وهو ما قدمته لنا تجربة مانديلا وحزبه والقوى الوطنية في جنوب افريقيا، في مفصل تاريخي هام ؟

ويمكن أن نسأل هنا: هل تصح مقارنة موقف حزب انكاثا" بالنسبة لقضية الاجماع الوطني في جنوب افريقيا مع موقف حركة حماس الفلسطينية من قضية الاجماع الوطني الفلسطيني بعيد تأسيس حماس في العام 1987 والتي تعتبر نفسها امتدادا لحركة الإخوان المسلمين الدولية وما جرى بعد ذلك من تفكك في وحدة النضال الفلسطيني؟!!

وحين أقرت الأمم المتحدة في العام 2009 اليوم الدولي للاحتفاء بإرث ونضالات نيسلون مانديلا الذي يصادف 18 من يوليو من كل عام وهو اليوم الذي ولد فيه في العام 1918، معربة عن تقديرها لما تحلى به من قيم وتفان لخدمة البشرية خاصة في ميادين النزاعات والصراعات الاثنية والعرقية وتعزيز مفاهيم حقوق الانسان والعدالة والمساواة واحترام النساء والأقليات وتحسين احوال الفقراء، والذي يعد اعترافا باسهامه في الكفاح من أجل الديمقراطية على الصعيد الدولي وفي الترويج لثقافة السلام والتعايش في شتى أرجاء العالم، فقد رفع "مانديلا" شعاراً رئيساً مع وصوله للحكم في عام 1994 كرئيس منتخب وهو «أمة واحدة وثقافات متعددة» في أمة يمثل فيها السود الافارقة 79٪ من السكان والبيض ال «افريكانرز» 9.6٪ والآسيون 2.5٪ والملونون 8.9٪ (الملون هو الذي لا ينتمي الى اي من الجماعات الثلاث السود والبيض والهنود) .

وعلى طريق المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا فقد شكّل الرئيس مانديلا لجنة محايدة آنذاك لتحقيق المصالحة الشاملة وانصاف الضحايا علاوة على تحديد ومعرفة الطرف المتسبب في تردي الأوضاع الأمنية، خاصة بعد تصاعد أعمال العنف اليومية التي راح ضحيتها مئات القتلى وأحد اهم اسباب ذلك هو زيادة معدلات الجريمة بسبب دخول عناصر وعصابات الجريمة بعد رفع العزلة عن جنوب افريقيا حيث جاء أفراد من الصين وروسيا وكولومبيا ونيجيريا للعمل في مجال تهريب الماس والسلاح والمخدرات.

ومع ازدياد معدلات الجريمة واستمرار تشبث البيض بالأراضي والاتساع الحاد في حجم التفاوت الطبقي بين معدلات الفقر والبطالة استمرت الاضطرابات الداخلية من قبل الجماعات المنتسبة للسود وبالتالي ازداد الانفاق الحكومي على الأمن الداخلي لضبط الأوضاع في الداخل. والذي زاد الأوضاع الداخلية صعوبة هو ازدياد الفقر والبطالة في صفوف السود تحديدا حيث توافر فيما بعد التعليم الجامعي بصورة أكبر لأبنائهم ومما سمح بتخرج أعداد كبيرة منهم من لا تستوعبهم سوق العمل من قبل، بالإضافة إلى وجود مشاكل وحروب في دول الجوار كموزمبيق وغيرها مما دفع بالآف من العمالة للهجرة القسرية نحو جنوب افريقيا بحثا عن العمل مما خلق بدوره ضيقا لدى شرائح واسعة من سكان جنوب افريقيا، وارتفاعا في معدلات الجريمة، إلا أن حكومة جنوب افريقيا برئاسة مانديلا، سعت لحل تلك التأزمات عبر الإسهام في خلق حالة من الإستقرار أولاً لدى دول الجوار لتقليل الهجرة نحوها مع ضرورة معالجة مشاكل الفقر والبطالة والأمن على المستوى المحلي، وبالتدريج تمّ احتواء الأزمة في اقل من عشرين عاما، وتم ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة في جنوب افريقيا .

ولكي نستطيع فهم دور ورسالة مانديلا باعتباره زعيماً وطنياً أمميا ملهما ليس للجنوب افريقيين فحسب وإنما للعالم، يكفينا في هذه العجالة أن نقرأ جوانب من إحدى خطبه الكثيرة والتي ألقاها في مركز اكسفورد للدراسات الإسلامية في يوليو من العام 1997 حيث قال بوضوح مفاهيم يمكن ان تنطبق على كل الشعوب والدول التي مرت وتمر بمحن الإنقسام والفرقة والتناحر وزيادة عوامل الكراهية، مؤملين ان نستوعب جميعنا الدروس والخلاصات التي قدمها هذا المناضل الفذ، الذي قضى قرابة ال 28 عاما في سجون سلطات الفصل العنصري دون ان يهزم أو يتراخى او ينكسر وبقي صامداً ممسكا بمبادئه وقيم حزبه النضالية حتى الرمق الأخير، وها هو يقول :

مع القضاء على نظام الفصل العنصري بمساعدة المجتمع الدولي وتضحيات شعب جنوب افريقيا، فان رؤيتنا لمجتمعنا الجديد يجب أن تقوم على تحقيق الديمقراطية والعدالة والاحترام المتبادل بين الجميع مع الغاء كافة مظاهر الغبن والتمييز.

– هذا المشروع يحتاج لتغييرات شاملة في مجتمعنا تكون ضمن أهدافها الرئيسية الاعتراف بماض طويل من الانقسام والظلم .

مشروع المصالحة الوطنية وبناء الدولة يحتاج لانجازات متزامنة تتحقق معها شرعية الحكم التي هي كفيلة بتحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي من أجل احداث تحولات وتطورات اجتماعية واقتصادية نوعية للناس وتعمل على خلق توافقات يحتاجها مجتمعنا المنقسم.

باعتبارنا حديثي عهد بالديمقراطية والحريات علينا الإستفادة من تجارب من سبقونا في هذه المجالات، الذين من خلالهم تعلمنا أن الحقوق السياسية تبقى هشة وفارغة المحتوى، طالما انها لا تحقق تطورا حقيقيا في حياة ومعيشة الناس بالمفهوم الشامل الذي يأخذ في الاعتبار مصالح الجميع ضمن رؤية توافقية شاملة للمجتمع .

نناشد كافة القيم الانسانية والروحية العظيمة في العالم أن تلهم الانسانية النهوض بكل ما تختزنه من مضامين راقية من اجل عالم افضل لكل ساكنيه.

أحاسيسنا ومفاهيمنا الافريقية المتجذرة تخبرنا اننا نكون انسانيون فقط عندما نعترف بانسانية الآخرين.

وفي الختام واسقاطا على ما تقدم نستطيع أن نقول إن مسألة الاصلاح السياسي في أي بلد مهما تأجلت تبقى مشروعاً قادماً ومنتظرا على الدوام، علينا جميعا أن نتعلم الدروس والعبر التاريخية لانجازه بالصورة التي تحفظ لأوطاننا وحدتها وانسجامها، وإن أول ما يجب أن نفكر فيه بعد ذلك هو تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، التي هي قوام الأوطان وسر نجاحها وتقدمها، ولتكن لنا في تجربة جنوب افريقيا وحكمة وشجاعة مانديلا ورجال حزبه أسوة نقتديها لنعبر بأوطاننا إلى بر الأمان عبرمصالحة سياسية شاملة تحفظ استقرارنا السياسي وتعزز من سيادة أوطاننا وسط عالم تعبث فيه مصالح اللاعبين الكبار إقليمياً ودولياً.

مايكل لووي: بولانتزاس الذي أعرفه..

[مايكل لووي هو عالم اجتماع ماركسي برازيلي؛ ومدير البحث لعلم الاجتماع في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي. للووي مؤلفات عديدة، أشهرها هي: "حرب الآلهة: الدين والسياسة في أمريكا اللاتينية" و"جرس الإنذار: قراءة لمقالة فالتر بينيامين حول "مفهوم التاريخ" ". الحوار التالي أجراه أليكس كاكاير، ورازميغ كوتشيان، وفابيو مساكارو غويرديو مع مايكل لووي ونشر في مجلة " CONTRETEMPS". ترجم دايفد برودير هذا الحوار إلى الإنكليزية؛ ونشره مايك واتسون في مدونة دار "فيرسو" اليسارية في ٥ مارس ٢٠١٥]

ترجمة:هشام عقيل

*** أيمكنك أن تحكي لنا كيف إلتقيت بنيكوس بولانتزاس؟**

– في الستينيات كان صديقي البرازيلي أمير صادر – الذي يبقى إلى هذا اليوم أحد أهم الماركسيين في أمريكا اللاتينية – يعيش في فرنسا. انتقلت إلى فرنسا في 1969 والتقيت بأمير وقال لي: عليّ أن أسافر إلى تشيلي» –هذا كان قبل بضعة أشهر من وصول «الوحدة الشعبية والليندي للسلطة في 1970– «أيمكنك أن تحل محلي كمساعد لنيكوس بولانتزاس في جامعة فينسينس؟»، فقلت: "نعم بكل تأكيد.."؛ وهنا قدمني إلى نيكوس، الذي بدوره وافق على هذا الترتيب أيضاً.

في ذاك الوقت، لم يكن نيكوس يعلم شيئاً عن خلفيتي النظرية والسياسية؛ ولم يكن لديه أي سبب ليقلق حول هذا الأمر، بما أنني كنت تحت ضمان أمير نفسه. لكننا كنا ننتمي إلى توجهين مختلفين جداً: كان نيكوس آلتوسيرياً بينما كنت أنا لوكاشياً؛ كان هو نصف–ماوي وثم تحول إلى الأوروشيوعية، بينما أنا كنت تروتسكياً. رغم ذلك تمكنا من البقاء على علاقة متوافقة جداً؛ وعبر السنوات نظمنا مقررات حول الأممية الثالثة، والمسألة القومية، ونظرية الدولة، ولينين، وغرامشي.. ومنذ البداية إتفقنا على أن نعمل عليها سوياً. إنجذب الطلاب لهذا الأمر، لأنهم سمعوا وجهتي نظر لكل فكرة من هذه الأفكار. واصلنا عملنا الثنائي لبضعة سنوات.

*** كيف كان نيكوس بولانتزاس شخصياً؟**

– كان إنساناً لطيفاً جداً ذا شخصية متوسطية؛ مثلما تتخيل أن يكون اليونانيون عليه. كان ذو حس فكاهي عالي جداً؛ غالباً ما تجده مازحاً ويطلق الدعابات. كانَ كريماً أيضاً..مع طلابه بالتحديد، كان معروفاً جداً بينهم؛ صفوفنا الدراسية كانت ممتلئة جداً حيث كان يحضر مئات من الطلبة. لم يكن محايداً على الإطلاق، بل على العكس، كان ماركسياً تغمره السعادة! لكن من وجهة نظر استرجاعية، قد يفسر انتحاره كونه شخصية حزينة.. لكن هذا غير صحيح.

في 1974 تقريباً، طلبت منه أن ينضم إلى اللجنة لأطروحتي حول لوكاش؛ فقدم لي كل الدعم الذي كنت أحتاج إليه، لكنني لن أنسى أبداً ما قاله لي في إمتحاني الشفوي: «يا مايكل.. لماذا يشغل شاب لامع مثلك نفسه ويضيع وقته في دراسة لوكاش؟»؛ ففي نظره لم يكن لوكاش سوى يسراوي بشكل مفرط.

وجدتُ كتبه مثيرة للإهتمام، وطبعاً قرأتها، لكنها كانت آلتوسيرية جداً.. بنيوية جداً. تقاربت وجهتا نظرنا أكثر فأكثر في النهاية، حينما بدأت كتاباته الأخيرة تتخلص من البنيوية بشكل كبير لتحل محلها المعالجة السياسية لقضايا مثل الطبقات الإجتماعية والدولة.

*** أكانت لديك الفرصة لأن تحاوره، خارج الصفوف الدراسية؟**

– نعم، وبالتحديد أتذكر حادثة في منتصف السبعينيات حين تلقينا دعوة من رفاقنا في مجلة «اليسار الجديد» للمشاركة في مناظرة ستعقد في لندن. كان على نيكوس أن يقدم أهم أفكار كتابه الأخير «الدولة، والسلطة، والإشتراكية»؛ التي نشرت مجلة "اليسار الجديد" سلفاً الجزء الأخير المعنون بـ" الطريق الديموقراطي إلى الإشتراكية".

عدا ذلك، أتذكر أنني قلت أن طريقة معالجة نيكوس لفكر روزا لوكسمبورغ هي صحيحة. أنا كنت دائماً لوكسمبورغياً؛ أعتقد أن الفكرة التي عبرت روزا عنها – والتي إستكملها نيكوس ليقوم بتطويرها– حول الحاجة لمزج الديموقراطية التمثيلية بالديموقراطية المباشرة في العملية الثورية هي فكرة مهمة جداً اليوم.

*** ما كان رأيك حول موقعه السياسي وتطوراته؟**

– من المستحيل أن تصنف موقع نيكوس السياسي؛ كان نيكوس عضواً في الحزب الشيوعي اليوناني «الداخلي»– الذي هو فصيل «أوروشيوعي» منشق في الحركة الشيوعية.. بعد القمع السوفيتي لربيع براغ. يشكل الحزب الشيوعي اليوناني «الداخلي» التقاليد المتضمنة لسيريزا؛ حزب اليسار الراديكالي اليوناني اليوم. بهذا المعنى، كان نيكوس شيوعياً بشكل صريح لكنه كان يعبر أحياناً عن نزعات يمكنني أن أسميها بـنزعات إصلاحية. في 1974 تم إعادة تأسيس الديموقراطية اليونانية برعاية اليمين، الذي يقوده قسطنطين كرامنليس. قرر الحزب الشيوعي اليوناني «الداخلي» دعم كرامنليس تحت شعار «إما كرامنليس أو الدبابات»– هذا الشعار يعني أن كرامنليس هو البديل الأوحد للديكتاتورية؛ وهذه مسألة سجالية جداً.

لم يعايش نيكوس ديكتاتورية الكولونيلات؛ فقد إنتقل إلى فرنسا قبل ذلك. رغم ذلك، كان متابعاً للقضية اليونانية عن قرب؛ ويتضمن كتابه «أزمة الديكتاتوريات» المنشور في سنة 1976 تحليلاً مهماً حول اليونان. أتذكر السجالات والمناقشات

التي دارت في باريس بينه وبين أعضاء الحركة الإشتراكية اليونانية، الذين كانوا طلابه أيضاً؛ كانت له وجهة نظر نقدية جداً تجاه هذا الحزب، والآن يمكننا على الأقل أن نقول أنه كان محقاً حول هذا الأمر.

رغم ذلك، كان نيكوس متعاطفاً بعض الشيء – مثل الكثيرين آنذاك – مع الماوية والثورة الثقافية الصينية؛ بذلك يمكننا أن نقول أن موقعه السياسي كان من نوع خاص جداً.

* ماذا كانت أهم خلافاتك معه في تلك السنوات؟

– في المناظرة التي تحدثت عنها للتو، التي نظمتها مجلة «اليسار الجديد»، كنت أدعم الموقع اللينيني الكلاسيكي القائل بأن أية عملية ثورية لا بد أن تتضمن تدمير جهاز الدولة؛ بينما هو كان أكثر تحفظاً حول هذه النقطة. كان يقول إذا كانت الدولة هي جسم مركب ناتج عن صراعات ما بين مختلف القوى الإجتماعية، لا بد الحفاظ على بعض أجزائه في طريق العملية الثورية.

مع نهاية الديكتاتورية في اليونان، توصل إلى فكرة مختلفة حول مسألة جهاز الدولة والطريقة التي على القوى الثورية أن تتصرف إزاء هذا الجهاز. كما ساهمت عدة عوامل اخرى في تغيير لينينيته؛ بيّن إتحاد اليسار في فرنسا – التحالف الإنتخابي للأحزاب الإشتراكية والشيوعية والراديكالية اليسارية أيضاً، في مرحلته الأولى من 1972 إلى 1977– مفهوماً جديداً للتحويل الإجتماعي مختلفاً عن فكرة " السلطتين" التي ظهرت في الثورة الروسية، والتي قد حللها ليون تروتسكي في كتابه «تاريخ الثورة الروسية». كما أن إتحاد اليسار بيّن علاقة مختلفة مع الإشتراكية الديموقراطية، أيّ الحزب الإشتراكي. أثرت تجربة ثورة القرنفل في البرتغال سنة 1974 – وتجربة الليندي في تشيلي أيضاً– على تطور نيكوس أيضاً؛ لم يبق السياق الستراتيجي لمنتصف السبعينيات كما كان سابقاً بعد مايو 1968.. حين امتدت الموجة الثورية الحتمية في كل بقاع العالم.

*هل كنت تقرأ أعمال بولانتزاس حين كنت عضواً – آنذاك– في العصبة الشيوعية الثورية؟ أكانت تخضع أفكاره للنقاش؟

عالج دانييل بن سعيد أفكاره بجدية تامة، وفي موقعه الإلكتروني يمكنك أن تجد الكثير من مقالات دانييل مكرسة لبولانتزاس، أو التي يحاور فيها، بشكل أكثر عموماً، النزعة الأوروشيوعية التي كان ينتمي نيكوس إليها. أما أونري فيبر فكان قد قرأ بولانتزاس قبل أن يشارك في الحزب الإشتراكي، كما نشرت مجلة «النقد الشيوعي»، المجلة النظرية التابعة للعصبة الشيوعية الثورية، حواراً دار ما بين أونري فيبر وبولانتزاس في 1977. لكنني لا أعتقد أنه كان مقروءاً بكثرة في النطاق الأوسع في العصبة الشيوعية الثورية.

* استمر عملكما معاً في جامعة باريس الثامنة إلى النصف الثاني من السبعينيات..

– هذا صحيح؛ لكنني لم أتمكن من الحصول على منصب في باريس الثامنة فتوجهت إلى المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي في 1977؛ لم يرغب قسم علم الإجتماع للجامعة أن أحصل على أية ساعات تدريس، فأضطررت للرحيل.. وعلى ذلك انتهى هذا التعاون بيننا.

بعد ذلك بفترة قصيرة انتحر في 1979.

* ما كان رأيك حول ذلك؟ أتعتقد أن إنتحاره كان مرتبطاً بالسياق السياسي– الهزيمة السياسية للحركات الثورية آنذاك؟

– كان نيكوس مصاباً بالإكتئاب لأكثر من سنة؛ ففي سنة 1978 أصيب في «حادث» كما كان يقول، وهذا أثار التساؤل عند البعض عما اذا كان "الحادث" هو في الحقيقة محاولة انتحار. لا أعتقد أنه كان يشعر بهزيمة اليسار؛ بذلك لن أقول أن انتحاره كان مرتبطاً بأية هزيمة سياسية. بلا شك كانت هناك أزمة في إتحاد اليسار، التي كرس انتباهه لها كلياً آنذاك، لكنها لم تكن شيئاً مفاجئاً؛ لم يكن كل هذا حدثاً تراجيدياً.

كان صديق نيكوس المقرب قسطنطين تسوكلاس، الذي هو صديق لي أيضاً، حاضراً في اللحظة التي إنتحر فيها نيكوس. قال لي قسطنطين بأن نيكوس بدأ برمي كتبه خارج النافذة قائلاً بأن كل ما كتبه هو هراء ولا قيمة له، وبأنه فشل في جهده النظري؛ وبعد ذلك رمى نفسه من النافذة. من المؤكد أن نيكوس كان يعاني من هزيمة شخصية؛ لكن لن نعرف أبداً– أنها تراجيديا لا يمكن تفسيرها.

* كانت باريس الثامنة تمثل حالة خاصة جداً آنذاك؛ ليس في هيئة التدريس وحسب التي كانت تمثل مختلف أشكال الماركسية بل أيضاً بوجود مفكرين مثل ميشيل فوكو، وجيل دولوز، وجان فرنسوا ليوتار. أكانت لديكما أية علاقات مع هذا الوسط الفكري الواسع؟

– ليس حقاً؛ كانت مختلف الاتجاهات منطوية على نفسها، كنا في قسم علم الاجتماع بينما كانوا في قسم الفلسفة. في بعض الأحيان كنا نلتقي ببعض الأشخاص خارج القسم– مثل فرنسوا شاتليه الذي كانت لديه مسؤوليات مؤسسية تجاه الجامعة ككل؛ لكن نقاشاتنا النظرية والسياسية كانت تحصل ضمن قسم علم الاجتماع.. مع الطلاب أكثر مما كانت تجري مع زملائنا. كانت هذه البيئة محفزة وعالمية جداً؛ حيث كان يقدم الطلاب من مختلف البلدان.

لم يأخذ نيكوس علماء الإجتماع والفلاسفة غير الماركسيين بجدية تامة؛ كما يمكننا أن نلاحظ في كتابه الأخير. على سبيل المثال، تحدثنا عن ماكس فيبر الذي كان ينظر إليه نظرة نقدية جداً؛ كان يقول بأن فيبر مخطئ حين زعم بأن العنف – "إحتكار العنف الشرعي"– هو تعريف الدولة الصحيح. بينما كنت أرد عليه قائلاً لئن لم ير فيبر بأن إحتكار العنف هو الذي يعرف الدولة، بل احتكار العنف الشرعي.. بذلك يضع مسألة الشرعية كمسألة أساسية.

* أكان بولانتزاس يحدثك عن نقاشاته ومجادلاته في الوسط الآلتوسيري– مع باليبار أو آلتوسير نفسه؟

– لا لم يكن يفعل ذلك.. فأنني كما قلت أنتمي لتوجه آخر تماماً. إضافة إلى ذلك، كتبت مقالات تتبنى نظرة نقدية جداً تجاه آلتوسير؛ وأعطيتها نيكوس ليقرئها.. احترم جهدي النقدي، رغم أنه بالطبع لم يوافقني الرأي.

* أكان يتابع بولانتزاس المناظرات التي تجري حول أعماله في البلدان الأخرى – وبالتحديد البلدان غير الأوروبية؟

– بلا شك أنه كان يتابع ما كان يكتب في بريطانيا؛ في أوساط اليسار الجديد، وبالتحديد سجاله مع رالف ميليباند.. الذي كان يمثل لحظة مهمة في المناقشات الماركسية حول طبيعة الدولة الرأسمالية. عدا ذلك، لا أعتقد أنه كان يتابع ما يكتب عنه. فبينما كانت كتاباته مؤثرة في أمريكا اللاتينية، إلا أن هذه القارة كانت بعيدة عن إهتماماته؛ بإستثناء التجربة التشيلية. رغم أن فيرناندو أنريك كاردوسو، الذي أصبح رئيس البرازيل لاحقاً، كرس بضعة مقالات حول أفكار بولانتزاس.

كان يفكر بولانتزاس بشروط أوروبية– لا بد من فهم شروط التحول الإجتماعي في فكره في سياقها الأوروبي.

* هل كان لبولانتزاس أي أثر على فكرك؟ رغم أنك كنت تلميذاً لدى لوسين غولدمان– المفكر الذي كانت ماركسيته معاكسة لماركسية بولانتزاس..

– كان بولانتزاس مقرباً من غولدمان وسارتر قبلما أكتشف آلتوسير؛ لم يكن غريباً كلياً عن ما سماه إرنست بلوخ بـ «التيارات الدافئة» للماركسية.

قبل عشر سنوات في مؤتمر عقد في اليونان حول أعمال بولانتزاس قدمت ورقة تقول بأن تجربة "الموازنة التشاركية" في بورتو أليغري، في البرازيل، هي نموذج لدمج الديموقراطية التمثيلية بالديموقراطية المباشرة الذي تحدث عنه نيكوس؛ ولا أزال أعتقد أنني كنت محقاً في هذه النقطة. رجعت مؤخراً لهذه الفكرة في نص صغير كتبته مع أوليفييه بيسانسينوه حول العلاقات التي تربط الماركسية بالأناركية. بالفعل، هناك فصل في هذا الكتاب نناقش فيه الأفكار الأناركية حول الديموقراطية المباشرة، وبينا أن في الممارسة استخدمت الأناركية الأشكال التمثيلية دائماً.

* اليوم في أمريكا اللاتينية «البوليفارية» يوجد هناك هجين ما بين الأشكال المباشرة والتمثيلية للديموقراطية..

– هذا صحيح– وتحديداً في حالة بوليفيا التي فيها دفعت قوى الحركات الإجتماعية حكومة إيفو موراليس، قائد حزب "حركةٌ من أجل الإشتراكية"، لتأسيس أشكال أساسية للديموقراطية. من الجدير الإشارة هنا إلى أن أمير صادر، الذي تحدثت عنه في بداية هذا اللقاء، هو مقرب لألفارو غارسيا لينيرا، نائب الرئيس البوليفي والمنظر الأول للحزب. بلا شك أن السياق الأمريكي اللاتيني الحالي يختلف جداً عن الحالة التي كان يفكر نيكوس فيها، أيّ أوروبا في نهاية العقد الثالث للتنمية ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ لكن يمكننا أن نقول أن هناك "تقارب" في مثل الموضوع ما بين هذه المحاولات لفهم وتحويل العالم..

شبحها ما زال يطارد الرأسمالية

الماركسية بين الأمس واليوم – ٨

الفلسفة الماركسية

وهذا يقودُنا إلى السؤال المركزي حول الفلسفة الماركسية. لا نجد في كتابات ماركس وأنجلز نظامٌ فلسفي، مثل الذي عند هيغل، بل نَجِدُ سِلسِلة من التَبَصُرات والمُؤشرات الذكية، والتي، لو أنهُ تم تَطويرها سوف تَمُدُ المُستودع المنهجي للعلوم بإضافة قيّمة. ولسوءِ الحظ، لم يأخذ أحداً قَط هذا العمل على مَحمَل الجد.

ترجمة:
غريب عوض

بقلم: ألان وودز Alan Woods

هناك صعوبةٌ ستواجه أيُ شخص يَوَدُ دِراسة المادية التاريخية بالتفصيل. بالرغم من الأهمية الجليلة للموضوع، لا يوجد كتاب واحد لماركس وأنجلز يتناول القضية بأسلوب شامل. إلا أن الأسلوب الجَدَلي باد للعيان في كُلُ ما كَتَبَهُ ماركس. وربما أفضلَ مِثال على تطبيق الجَدَل في حَقلٌ مُعَيّن (في هذه الحال الإقتصاد السياسي) يَتَكوّن من ثلاث مُجلدات لرأس المال.

ولزمن طويل كان ماركس ينوي أن يؤلفُ كتاباً حول المادية التاريخية، ولكن أتضح إنها مُهمة مُستَحيلة وذلك بسبب إنشغاله بكتابة رأس المال. بالإضافة إلى هذه المُهمة الضخمة، كَتَبَ ماركس عددٌ كبير من المقالات السياسية وكان مُنشَغلاً دائماً بمُساهمة نَشطة في الحركة العُمالية، خاصةً في بناء منظمة أممية العُمال (الأولى). لقد شغل هذا كُلُ دقيقة من وقته، وحتى هذا العمل كان الاشتغال عليه مُتَقَطعاً بسبب نوبات المرض التي كانت تُداهمهُ والتي ساهمت فيها ظروف معيشته السيئة، والتغذية السيئة والإرهاق.

وبعد موت ماركس خطط أنجلز لأن يُؤلف كتاباً عن الفلسفة الذي لم يستطيع صديقة كتابته. لقد ترك لنا إرثٌ ثميناً من الكتابات حول الفلسفة الماركسية، مثل لودويغ فيورباخ Ludwig Feuerbach، ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، والرد على دُهرينغ، وديليكتيك الطبيعة. ولكن لسوء الحظ، لم يتمكن أنجلز أيضاً، ولأسباب مُختَلفة، من تأليف الكتاب النهائي حول الفلسفة الماركسية.

أولاً، ظهور نزعة إنتهازية ضمن الحزب الاجتماعي الديمقراطي في ألمانيا ما أجبرَهُ على وضع بحثهُ العِلمي جانباً ليتفرغ لكتابة مُحاجة ضد الإنتهازية الذي أصبح واحداً من أهم الكلاسيكيات الماركسية. وكان هذا الكتاب الشهير الرد على دُهرينغ، والذي يحتوى من بين ما يحتويه مُساهَمة لفلسفة ماركس تحتل الأهمية الأولى في التنظيم.

وفيما بعد، عاد أنجلز إلى دراساته التمهيدية لكتابُ شامل حول الفلسفة. ولكن مع وفاة ماركس في الرابع عشر من آذار/مارس 1883، اضطرَ مَرةٌ أخرى إلى أن يُوقف العمل بالكتاب ليضع أولوية المُهمة الصعبة في تنظيم وإنهاء مخطوطات المُجلد الثاني والثالث لرأس المال التي لم يتم الإنتهاء مُنهُما.

ماركس وهيغل

لقد بلغت الفلسفة الديلكتيكية أوُجُها في فلسفة المثالي الألماني جورج هيغل Georg Hegel. وكانت مُساهمتهُ العظيمة هي إعادة إكتشافه للجَدَل، والذي هو في الأصل كان إبتكاراً إغريقياً. وقد أخذهُ إلى طَورٌ جديد. ولكنه قام بذلك على أساس مِثالي. وبتعبير هيغل، كان هذا أعظم خطأ في التاريخ. عند قراءتنا لهيغل، يَشعُرُ المرء بفكرة عظيمة حقاً تُجاهد للخروج من المعطف الضيق للحَيْرة المثالية. وهنا نجدُ أفكار ووميضات عميقة لتَبَصّرٌ عظيم، ولكنها مدفونة في وسط كَوّمة من اللغو. إن قراءة هيغل تَجربةٌ مُحبطة!

إن هذا المُفكر الكبير أقترب مِراراً وتَكراراً من موقف الماديين وإن كان الأمرُ مُستحيل إدراكه. ولكن في اللحظة الأخير كان يتراجع دائماً، خشيةً من النتائج. ولهذا السبب، كانت الفلسفة الهيغيلية غيرَ مُرْضية ومُتناقضة وغير مُتقَنَة وغير مُكتَملة.

وقد تُرِكَ الأمر لماركس وأنجلز ليضعوا النُقاط على الحُروف ليضعا الفلسفة الهيغيلية في استنتاجاتها المنطقية، وبقيامَهُما بذلك ينفيانها كُليةً ويستبدِلانها بشيء مُتَفوقاً نوعياً.

لقد ذهَب هيغل بالفلسفة التقليدية إلى أقصى ما يمكن أن تذهب إليه. وإذا أُريد لها الذهاب إلى الأبعد، فلا بُدَ أن تذهب إلى ما وراء حدودها، تنفي نفسها أثناء مسيرتها. كان على الفلسفة أن تعود من مجالات التَأمُل المُبهَمَة إلى العالَم الواقعي للأشياء المادية، النساء والرجال الأحياء، والتاريخ الحقيقي وإلى النضال الذي فُصلَت منه لزمن طويل.

إن المُشكلة مع فيورباخ ومع بعض اليساريين الهيغيليين الآخرين، من مثل موسى هيس Moses Hess، هي أنهم مُجرد قالوا كَلا لهيغل، نافيين فلسفته ببَساطة عن طريق نكرانها. كانت نَقلَة موسى هيس إلى المادية نَقلةٌ جسورة، تَطلّبت الشجاعة، خاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار سياق رد الفعل الأوروبي العام والدولة البروسية القمعية أثبتت أنها مصدر إلهام للشابين ماركس وأنجلز. ولكنها في النهاية فَشلَت.

بإمكان المرء أن ينفي حبة قمح عن طريق دهسها تحت قدمه.

ولكنَ المفهوم الجدلي للنفي ليس هو مُجرد التحطيم: إنهُ أن تُحَطم وفي نفس الوقت تُحافظ على كُلُ ما يستحق المُحافظة عليه. وبالإمكان أيضاً نفي حبة القمح إذا تركنها تَنبُت.

يقول هيغل، إن نفس الكلمات التي يتلفظ بها المُراهق لا تحمل نفس الوزن حينما يتلفظ بها الرجل الكبير، الذي عاش تجربة حياة طويلة وخَبِر الدُنيا. والشيء نفسهُ حينما يتعلق الأمر بالفلسفة. إذا عُدنا إلى نقطة

بدايتها، فإن الفلسفة لا تُكرر فقط مرحلة طويلة تم تجاوُزُها.

فهي لا تُصبِحُ طِفلة حينما تعود في كهولتها إلى طفولتها، إنما هي تعود إلى الأفكار القديمة للإغريق الأيونيين الغنية بـ 2000 عام من التاريخ وبتطوّر الثقافة والعلوم.

إن هذا ليس الحركة الميكانيكية لعَجَلَة عملاقة، التكرار العبثي للمراحل السابقة، مثل عملية إعادة الولادة إلا نهائية الموجودة في دينات شرقية مُعيّنة، إنما هي نفي النفي، التي تشترط العودة إلى مرحلة مُبكرة من التَطوّر، ولكن على مستوى أعلى نوعياً. إنها نفسها، ولكن ليس نفسها.

بالرغم من أنهُ تَوَصَلَ إلى نوع من الاستنتاجات العميقة والمُهمة، حتى أنهُ اقترب أحياناً من المذهب المادي (على سبيل المثال في فلسفة التاريخ)، إلا أن هيغل بَقِي أسيراً لنظرته المثالية. لم يتمكن قط من تطبيق اسلوبه الجدلي بشكل صحيح على العالم الواقعي للمجتمع والطبيعة، بسبب أن التطوّر الحقيقي الوحيد بالنسبة لهُ هو تطوّر عالَم الأفكار.

الثورة الفلسفية لماركس

من بين كُل نظريات ماركس، لم تتعرض بذاك القدر من الهجوم والتحوير والتشويه أية واحدة منها مثلُ ما تعرضت لهُ نظرية المادية الجَدَلية. وهذا ليس صدفة، نظراً لأن هذه النظرية هي أساس الماركسية وقاعِدتُها. فهي تقريباً اسلوب الإشتراكية العلمية. إن الماركسية هي أكثر من مُجرد برنامج سياسي ونظرية اقتصادية. إنها فلسفة، المجال الواسع الذي لا يُغطي السياسة والصراع الطبقي فَحَسب، بل كامل التاريخ البشري والاقتصاد والمجتمع والفكر والطبيعة.

إن الأيديولوجية البُرجوازية اليوم هي في طوّر الأنحلال، ليس في مجال الاقتصاد والسياسة فَحَسب، بل في مجال الفلسفة أيضا. كانت البرجوازية في فترة صعودها قادرةً على إخراج مُفكرين عُظام مثل هيغل Hegel وكانط Kant. وفي فترة شيخوختها وخَرَفها لم تُعطي شيء ذي قيمة.

إنهُ من المُستحيل أن تَقرأ النتاجات العقيمة لأقسام الفلسفة في الجامعيات دون أن تَشعُر بالضجر والانزعاج بنفس القدر.

إن النضال ضد سُلطة الطبقة الحاكمة لا يُمكن أن يتوقف في المصانع وفي الشوارع وفي البرلمان وفي المجالس البلدية. كما اننا يجبُ أن نَنقُل المعركة إلى الحقل الأيديولوجي، حيثُ يكون تأثير البرجوازية ليس أقل فساداً وضرراً كونه مخفياً تحت قناع عدم التحيز والموضوعية الظاهرية. إن على الماركسية واجب تقديم البديل الشامل للمشروعات القديمة سيئة السُمعة.

كان ماركس الشاب مُتأثراً جداً بالفلسفة الهيغيلية المُهيمنة على الجامعات الألمانية في ذلك الزمن. كانت نظرية هيغل بكامِلُها ترتكز على فكرة التغيير والتطور المُستمر من خلال التناقُضات. فهي بهذا المعنى تُمَثّل ثورة حقيقية في الفلسفة. إن الجانب الديناميكي الثوري فيها هو الذي ألهم ماركس الشاب وهو نقطة البداية لجميع أفكاره.

لقد قام ماركس وأنجلز بنفي هيغل وحولا نظام أفكاره إلى العكس. ولكنهُما قاما بذلك بينما في نفس الوقت حافَظا على كُلُ ما كان قيّماً في فلسفته. وقد أسسا نفسيهما على "جوهَر عقلانية" أفكار هيغل وحَملاهُما إلى مُستوى أعلى عن طريق تطوير ما كان دائماً ضمنياً بها وجعله واقع.

عند هيغل، تم التعبير عن النضال الواقعي للقوى التاريخية، في الشكل المُبهم لصراع الأفكار. ولكن كما يُوَضّح ماركس، إن الأفكار في حد ذاتها ليس لها تاريخ ولا تجربة حقيقية. ولهذا تظهر الحقيقة في هيغل في شكل غامض غريب. وعند فيوربخ لا تبدو الأمور في أفضل حال، نظراً لأن الإنسان يَظهر هُنا أيضاً في حالة مِثالية غير واقعية وحيدة الجانب. ولا يظهر الرجال والنساء التاريخيون إلا مع قدوم الفلسفة الماركسية.

وبفلسفة ماركس، تعود أخيراً الفلسفَة إلى جذورها. فهي جدلية ومادية. وهُنا تتحد النظرية بالمُمارسة مرة ثانية ويبتَهجان. وتَخرجُ الفلسفة من دراستها المَكتومة والمُظلمة وتستمتع بالشمس والهواء. وتُصبِحُ جزءٌ لا يتجزأ من الحياة. وفي محل صراع الأفكار المُبهَمة دون مادة، لدينا التناقُضات الحقيقية للمجتمع والعالَم المادي. وبدلاً من المُطلق غير المفهوم والبعيد، لدينا رجال ونساء حقيقيون، يعيشون في مجتمع حقيقي، ويصنعون تاريخاً حقيقياً، ويَخوضون معارك حقيقية.

ويظهر الجَدَل في عمل هيغل في هيئة مُمتازة شبه روحية. إنهُ "مقلوب، رأساً على عَقب"، إذا جاز التعبير. هنا نحنُ لا نجد العملية الحقيقية تحدث في الطبيعة والمجتمع، وإنما أمامُنا إنعكاس باهت لتلك العمليات في عقول الرجال، خاصةً الفلاسفة منهم. وبتعبير أنجلز، كان الجدل في يدي هيغل خطأ رهيب، رغم عبقريته العظيمة.

ويُشيرُ إلى أن ماركس كان هو الوحيد الذي استطاع أن يكشف عن الغموض المُتَضَمَن في المنطق الهيغيلي ويستخرج جوهر الجَدَل.

وهذا عَبّرَ عن الاكتشافات الحقيقية في هذا الميدان. وقد تمكن ماركس من خلال إعادة تركيب الاسلوب الجدلي من تقديم التطوّر الحقيقي الوحيد للفكر.

وبينما ترجمت فلسفة هيغل الأشياء من وجهة نظر الذهن والروح فقط (بتعبير آخر، من وجهة نظر مثالية)، فإن ماركس بيّن أن تطور الأفكار في ذهن الإنسان ما هو إلا إنعكاساً لتطورات تحدثُ في الطبيعة والمجتمع. وكما يقول ماركس: "إن جدل هيغل هو الشكل الأساسي لكُل الجدل، ولكن فقط بعد أن يتخلص من شكله الروحي الغامض، وهذا الشيء بالضبط هو الذي يُميّزُ اسلوبي." (رسالة إلى كوغلمان Kugelmann، آذار/مارس 1868، MECW، المُجلد 42، صفحة 543)

الطائفة أم الوطن؟!

أحمد السعيد

يقول المفكر المصري يونان لبيب: «عندما يسود النظام الطائفي يغيب الوطن، وعندما يفرض هذا الوطن نفسه تتوارى الطائفية»

يشرح يونان لبيب لنا في هذه العبارة الصغيرة لماذا يحتمي الفرد داخل وطنه بالطائفة. إنه يفقد هويته كمواطن ولا يشعر بالانتماء لتربة هذا الوطن، فحين يفقد حقوقه أو يشعر بأن هناك من يحصل على امتيازات لا يحصل عليها هو؛ يلوذ بالطائفة ويدافع عنها، وربما يدعو لتأسيس دولة طائفية نقيضة يحصل فيها هو على الامتيازات، ويهمش الآخر، من خلال فرض مناهجه الدينية النقيضة للآخر، ويحتكر الامتيازات أو يحتكر القدرة على الوصول للمؤسسة الحكومية في طائفة واحدة أو عنصر واحد فقط من الوطن الكبير.

الدولة الطائفية ليست بالضرورة من يقودها رجل دين، ربما يقودها أمير أو حاكم يوظف تحته حاشية من الذين يحملون فكراً مذهبياً واحداً يؤلبونه على الطوائف الأخرى، ما يخلق ردة فعل ثائرة من الطائفة أو الطوائف النقيضة، تؤسس دولة طائفية أخرى تهمش الأولى؟

فيقول الأول أنا ردة فعل على طائفية الثاني ويقول الثاني أنا ردة فعل على طائفية الأول، متى تنتهي الطائفية إذن؟

تنتهي الطائفية عندما يتوقف الإنسان عن كونه مجرد ردة فعل للأشياء من حوله، تكون له هو رسالة ينظر من خلالها للأصلح، فالإنسان القويم هو من ينظر للمستقبل وليس من ينظر إلى الماضي.

لذلك أنا من مؤيدي الدولة المدنية العلمانية، التي لا تنظر في مذهبك ولا يهمها لون بشرتك ولا أي شيء آخر سوى الكفاءة والمشروع الذي يمكن أن يقدمه الإنسان لخدمة كافة المواطنين. بالمساواة والتعامل مع المواطن على أساس هويته الوطنية تنتهي الطائفية في وطن قد يعج بالطوائف.

بين إسلام الدين وإسلام الحضارة

جلال إبراهيم

يُستخدم وصف العصر الذهبي للإسلام لوصف مرحلة تاريخية كانت الحضارة العربية الإسلامية فيها متقدمة، وتمتد من القرن الثامن لغاية القرن الرابع عشر الميلادي. خلال هذه الفترة، قام مهندسو وعلماء وتجار العالم الإسلامي بالمساهمة بشكل كبير في حقول الفن والزراعة والاقتصاد والصناعة والأدب والملاحة والفلسفة والعلوم والفلك. خلق الفلاسفة والشعراء والفنانون والعلماء والأمراء المسلمون ثقافة فريدة من نوعها أثرت بدورها على المجتمعات في قارات العالم القديم.

يفرق هادي العلوي بين (إسلام حي) و (إسلام ميت) ويرجع ذلك إلى التفريق بين إسلام الدين وإسلام الحضارة. فالإسلام كمصطلح تأريخي يشتمل على العنصرين، وقد عاشا معاً فيما نسميه العصر الإسلامي، وهو عصر الحضارة الإسلامية الذي بدأ وانتهى، بمعنى أنه لم يعد قائماً ، أي أننا لا نعيش الآن في عصر الإسلام.

الإسلام الحضارة يشتمل على العلوم والفلسفة والفقه بوصفه حقوقاً وعلم الكلام بوصفه فكراً فلسفياً وثورة اجتماعية، والتصوف بوصفه معارضة. أما إسلام الدين فيشتمل على العقائد والعبادات والفقه بوصفه شرعاً دينياً وعلم الكلام بوصفه لاهوتاً والتصوف بوصفه منحًى غيبياً .

يحدد العلوي تزميناً تاريخياً لتوقف الإنتاج الحضاري عند المسلمين، حيث يقول في هذا الصدد: "مع حلول القرن الثامن الهجري، توقفت بوجه عام الفعالية الحضارية، فلم تبقَ الفلسفة ولا الفلاسفة ولا التصوف بمنحاه الأصلي ولا علم الكلام كفكر فلسفي. كما توقف مد الثورة الاجتماعية وحركة المعارضة. وانفرد الدين بالعالم الإسلامي. والقرآن الذي انتفى في داخل الفكر الإسلامي نفيًا ديالكتيكياً ، عاد ليصبح نصًا مهيمنا".1

وهكذا مات إسلام الحضارة وعاش إسلام الدين. فالإسلام الميت هو الحضارة الإسلامية والإسلام الحي هو دين الإسلام.

"في الوقت الحاضر لدينا شيوخ دين.. فلان الفلاني مثلاً ، وليس عندنا ابن رشد أو الشيرازي.. عندنا الدرويش الفلاني وليس عندنا ابن عربي!". 2

يشير العلوي بصورة دقيقة إلى أزمة السلفية والأصولية الإسلامية في العلاقة مع التراث العربي الإسلامي وذلك برجوعها إلى هذا التراث كمرجعية مطلقة، لأنها تنطلق من العقيدة والشريعة التي هي الفقه المكتمل. وعندما تريد أن تجدد فهي ترجع إلى نفس المنطلق.

وبمعنى آخر، فالإسلام كما تفهمه الأصولية والسلفية فضاء كامل يستدعي العصر ومشكلاته، مع التنبيه إلى موقف الأصولية من التراث فهو موقف انتقائي، والتراث يضم العقيدة وغيرها، أي أنه أعم من العقيدة. ولذلك الأصولية لا ترجع إلى المعري أو الرازي ولا حتى إلى المعتزلة، وإنما مرجعها فقهي خالص.

ومن المهم أن نشير كذلك إلى أن العلوي يفرق بين الدين والحضارة الإسلامية، حيث يلغي المرجعية الدينية، أما المرجعية الحضارية فهي عمقه الوطني، وفي الإسلام الحضاري مرجعيته الكبرى ويستند إليها في نضاله الفكري والسياسي والطبقي. لكنها واحدة من المرجعيات. فالتراث لا يشكل فضاءً كاملاً، بل عنصراً واحداً ولو أساسياً.

أما عن الاهتمام بالتراث العربي الإسلامي في عصرنا الحالي، فيحدد له العلوي ثلاث ساحات وثلاثة دوافع:

الأول- الرجوع للتراث بوصفه عقيدة، وهذا هو تراث الأصولية. الثاني- الرجوع للتراث لمحاربته، باعتباره قاعدة الأصولية وهذا نمط مرتبط بالحملة الغربية القائمة على الإسلام. الثالث – الرجوع للتراث لتأصيل الثقافة الوطنية. وهذا النمط معاد للأصولية وللإستعمار في آن واحد ومؤسسه بالتحديد هو العلامة الشهيد حسين مروة.

وجماهير التراث المدروس أيضا ثلاثة: جمهور سلفي يقرأ التراث كعقيدة وجمهور مستغرب يدعم الخط المعادي للتراث في الوسط العلماني بدعوى معاداة الأصولية، وجمهور وطني يتثقف بالتراث في مواجهته للأصولية والاستعمار.

ما يحتاجه العرب اليوم، هو استعادة نموذج الإسلام الحضاري، وليس اختزال الدين الإسلامي في تعاليم وطقوس جامدة ومفرغة من محتواها الإنساني والحضاري. ففي هذا الاختزال للدين تحضر ثقافة التزمت والجمود العقلي التي تؤدي إلى التعصب الديني والطائفي، وإلى الاستبداد السياسي والتخلف في كافة مجالات الحياة.

بينما في إسلام الحضارة تبرز الثقافة العقلية بقوة، فترسخ في المجتمعات العربية الإسلامية قيم: المحبة والسلام، التعدد والتسامح، الحرية والديمقراطية، الإبتكار والإبداع، التقدم والإزدهار.

ما يحتاجه العرب اليوم، هو استعادة نموذج الإسلام الحضاري، وليس اختزال الدين الإسلامي في تعاليم وطقوس جامدة ومفرغة من محتواها الإنساني والحضاري

1- حوار الحضر والمستقبل ص54

2- حوار الحاضر والمستقبل ص55

بصراحة

مهام الحزب السياسي في واقع متغير

فاضل الحليبي

الطريق لن يكون سالكاً دائماً، فالنضال من أجل الديمقراطية الحقة والمساواة والعدالة الاجتماعية تبقى أهدافاً مشروعة لأي حزب سياسي ينشد التغيير والإصلاح السياسي

تعريف الحزب

هناك العديد من التعريفات للحزب السياسي وينطلق كل مفكر أو سياسي في تعريفه للحزب وفقاً لطبقته أو أيديولوجيته، لهذا تعددت المفاهيم والتعريفات للأحزاب السياسية، هل الحزب السياسي هو تنظيم يجمع في صفوفه من يتفق على أفكاره وأهدافه، أو الحزب السياسي هو تعبير عن منظومة سياسية ينتظم في صفوفه أفراداً وربما جماعات لتعبر عن مصالحهم المشتركة بمعنى أنه ليس حزباً عقائدياً ذات صبغة أيديولوجية واحدة، وليس ضرورياً ان كل حزب سياسي يسعى للسلطة وإن كانت هدفاً لأغلبية الأحزاب السياسية في البلدان ذات التوجهات الديمقراطية العريقة والتي استقرّ فيها (مفهوم تداول السلطة) بين (السلطة والمعارضة) تتغير بشكل سلس دون منغصات أو عراقيل تحول دون استلام الحزب الفائز في الانتخابات السلطة.

المفهوم اللينيني للحزب

سوف أتحدث عن المفهوم اللينيني عن أهمية وجود حزب سياسي قائم على المبادئ اللينينية بدءاً من بناء الحزب (الالتزام ببرنامج الحزب السياسي، والانضمام في إحدى منظماته ودفع الاشتراكات)، وحسب المفهوم اللينيني للحزب السياسي فإنه حزب ثوري، حزب الطبقة العاملة وحلفاؤها من الفلاحين هدفه الوصول للسلطة، يقوم على المركزية الديمقراطية، ويحافظ على وحدته الفكرية والتنظيمية والسياسية، تخضع فيه الأقلية لرأي الأغلبية، ويطهّر صفوفه من الانتهازيين، وبمعرفة هذه المبادىء، يصبح واضحاً الفرق بين الحزب السياسي اللينيني، والحزب السياسي الذي يعمل في بلدان فيها هامش من الديمقراطية النسبية.

وطبيعي أنه ليس ضرورياً أن تطبق كل المفاهيم اللينينية على الأحزاب السياسية وإن تعددت أيديولوجيتها ولكن هناك العديد منها يمكن بأن تطبق عندما يكون الحزب ذا فكر سياسي ماركسي بما يتلاءم مع واقعه، والتجارب والخبرات اليوم تتنوع وتختلف من بلد إلى آخر.

التجربة تفيد الحزب

لهذا كلما كانت الظروف طبيعية والأوضاع مستقرة ووجد الحزب هامشاً من الديمقراطية والحريات العامة، يستطيع أن ينشط ويطرح برنامجه السياسي وأهدافه وأفكاره، وحديثنا هنا لا ينطبق على الأحزاب السياسية في بلدان الديمقراطيات العريقة، وإنما يتناول تجربة أو بعض تجارب للأحزاب السياسية في الدول النامية، دون تحديد البلد، والصعوبات التي تواجهها وبالأخص عندما تصادر الديمقراطية ويبرز بديلها (القمع والاستبداد) حدث في العديد من البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذلك بعض البلدان العربية عندما سادت فيها الدكتاتورية والشمولية من الأحزاب الحاكمة، نتحدث عن الحزب السياسي وبرنامجه الذي لابد بأن يتعاطى مع الواقع الذي ينشط فيه، هل هو واقع قمعي أجبره بأن يعمل بالسر بعيداً عن عيون الأجهزة الأمنية في بلاده، أو أجبره بأن يلجأ للعمل السري الذي تغيب عنه الديمقراطية (أقصد بها الديمقراطية الحزبية) وتبرز المركزية في العمل التنظيمي والسياسي، ولكن في العمل العلني يختلف الوضع كلياً، حيث تبرز أمام الحزب التحديات التنظيمية والسياسية معاً ولا يمكن لقيادته تجاوز مفاهيم الديمقراطية الحزبية، كما عليه مواكبة جملة من القضايا اليومية (الحزبية والمجتمعية والسلطة والتحالفات وغيرها) بمعنى أن عليه إعطاء أجوبة على العديد من الأسئلة، بالمقابل عليه بأن يعرف هويته الفكرية (الإيديولوجية) للجماهير وهذا ينطبق بشكل ملح على الأحزاب اليسارية والتقدمية بان تميّز نفسها عن تلك الأحزاب التي تتصف بالبراغماتية في مواقفها وهي تعبر عن حقيقتها الإيديولوجية في العديد من البلدان العربية، والبعض منها حققت منافع سياسية على حساب حقوق الطبقات الفقيرة والكادحة.

على الحزب السياسي المعارض في ظروف تزايد الخيار الأمني على حساب الديمقراطية والحريات العامة، أن يتحلى باليقظة والحذر من المطبات والألغام التي تُنصب أمامه، وأن يتعلم من الدروس والعبر من الأحزاب السياسية التي مرت بظروف مشابهة وكيفية الاستفادة منها وبالأخص التي في البلدان العربية، وهذه مهمة ليست سهلة، لأن الطريق لن يكون سالكاً دائماً، فالنضال من أجل الديمقراطية الحقة والمساواة والعدالة الاجتماعية تبقى أهدافاً مشروعة لأي حزب سياسي ينشد التغيير والإصلاح السياسي.

استراتيجية الشراكة الاقتصادية: أمريكا والصين نموذجاً

تنشأ استراتيجية الشراكة بين مؤسستين او اكثرللعمل المشترك حيث تقوم على التعاون وتبادل المصالح في مجالات معينة.بمعنى أوسع،الشراكة هي عقد شراكة بين مؤسستين اقتصاديتين أو اكثر من اجل التعاون والعمل سويا لتحقيق اهداف مشتركة ومنافع متبادلة، و تتقاسم الارباح وفق نسب حصص الشراكة. فالشراكة لا يقصد بها تحقيق الاندماج، وإنما تحافظ كل مؤسسة على استقلاليتها من حيث أهدافها ومصالحها الخاصة بها. وفي الشراكة تلتزم الأطراف في حشد كل جهود التعاون والتضامن من أجل تحقيق أهداف مشتركة بحيث يلتزم كل طرف باشتراكه بالعمل سويا حسب قدراته وفي اطار الخطة الاستراتيجية المرسومة لهذه الشراكة.

منصور حسين

ويتضمن مفهوم الشراكة، التخطيط الاستراتيجي لتنفيد الانشطة الانتاجية. و في ظل المنافسة الحادة في السوق العالمية بين الشركات الكبرى فإن هدف الشراكة هوالاستفادة من القدرات الذاتية لكلا الشركتين من أجل تحقيق قدرة تنافسية اكبر، بما يحقق التوسع عبراختراق الاسواق الاقليمية الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك قطاع الخدمات التي تتنافس المؤسسات فيما بينها مثل البنوك المحلية و العالمية بأنواعها في مجال الخدمات المصرفية والاستثمار، وتشمل المنافسة شركات التأمين وشركات العقار وشركات الفندقة وشركات الاتصالات، والطيران المدني، كما تشمل المنافسة ايضا الشركات العالمية المشهورة في القطاعات الصناعية المختلفة.

في الثمانينات من القرن العشرين تم رواج العمل بمفهوم استراتيجية الميزات التنافسية في اقتصاد السوق الذي نظرلها مايكل بورتر وغيره من المفكرين الاقتصاديين الأمريكيين. ولكي تتمكن هذه المؤسسات الاقتصادية من الاستمرار والبقاء في السوق، يتطلب منها ان تتبني احدى استراتيجيات الميزة التنافسية الثلاث. وهنا يبرز التحدي في اختياروتوظيف أي من تلك الميزات التنافسية بما يتناسب وموارد الشركة المالية والبشرية والتسويقية وامكاناتها التكنولجية الموظفة. وعلى الشركة أن تقررأياً من تلك الميزات الثلاث مناسبة لها وتطبيقها كميزة استراتيجة في نشاطها الاقتصادي.

الاستراتيجية الأولى تقوم على توظيف ميزة الأقل تكلفة في الانتاج، وتطبيقها تمكن الشركة من ان تطرح منتجاتها في السوق باسعار تنافسية معقولة تكون اكثر جذبا للعملاء، بما يحقيق لها نموا في البيع و نموا في الارباح ، و نموا مستمرا في حصتها في السوق . وقد تتبنى شركة أخرى استراتيجية تنافسية ثانية تقوم على ميزة الاختلاف والمفاضلة، بحيث تكون منتجاتها اكثر جاذبية من حيث المظهرو الحجم وسهولة الاستخدام وغيرها من الميزات، ما يشجع أن يقبل العملاء على شراء منتجاتها رغم ارتفاع سعرها.

وقد تعمد شركة أخرى اتباع استراتيجية ثالثة تقوم على ميزة التركيز في الانتاج لسلع موجهة لتلبية طلب شريحة من الزبائن ذات القدرة الشرائية القوية. أو قد تركز انتاجها لمتطلبات سوق جديدة ذات جاذبية مميزة من أجل الاستحواذ عليها. لكن واقع شدة المنافسة في اقتصاد السوق العالمي والنمو الهائل قي نشاط المؤسسات الاقتصادية وتعاظم الاحتكار في الاقتصاد العالمي، فإن الشركات ترى أنه لم تعد تلك الميزات التنافسية الثلاث كافية لمواجهة احتكار الشركات الكبرى ذات القدرات المالية والغدارية والتكنولوجية. لذلك ترى العديد من الشركات أنه من الافضل لها أن تتكيف وتستجيب للتغيير في المعطيات الاقتصادية الدولية. ولهذا يستلزم منها ان تلجأ الى الدخول في استراتيجة شراكة مع شركة عالمية أخرى ناجحة ومشهورة وفي نفس النشاط الاقتصادي.

نخلص من ذلك ان هدف استراتيجية الشراكة هو التغلب على مواطن الضعف واكتساب قدرات اضافية جديدة تؤدي الى تمكين المؤسسات الاقتصادية من تحقيق قدرة على التوسع و التمدد في الاسواق العالمية الاخرى خارج بلد المنشأ. ولتحقيق الشراكة لابد من تفاهمات سياسية و اتفاقيات اقتصادية مسبقة بين الدول المعنية، تمهد وتساعد على انجاز عقود الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية في الدول المعنية. إذ من خلال عقد الشراكة بين الدول في مجالات التعاون الاقتصادي في مجال الصناعة والتجارة والاستثمار والتعاون العلمي والقانوني والتكنولوجي، بحيث تتمكن المؤسسات الاقتصادية في البلدان من الشروع في عقود الشراكة فيما بينها ، بدون عراقيل وصعوبات قانونية أو سياسية، وبما يحقق الازدهار لهذه المؤسسات الاقتصادية والنمو في السوق العالمية وخلق فرص العمل وانسياب التجارة الحرة وحركة رؤوس الاموال بين الدول وتحقيق العولمة.

وخير مثال على ذلك هوعقد الشراكة الذي أبرم بين الصين والولايات المتحدة الامريكية في السبعينات من القرن العشرين المنصرم والمستمر حتى الآن. لقد استفادت منه المؤسسات الاقتصادية في الصين من عقود الشراكة مع الشركات الامريكية في مجال التطويرونقل التكنولوجيا والخبرات الادارية وتوطين العديد من الصناعات، ما ادى الى النموالاقتصاديي والتطورالصناعي في الصين. أما على الجانب الامريكي فقد استفادت الشركات الامريكية من السوق الصيني الأكبر استهلاكيا، واستفادت من ميزة الأقل تكلفة من حيث رخص الاجور والاجارات والضرائب وقربها من الأسواق الاسيوية ذات الكثافة السكانية ما انعكس على ازدهار الشركات الامريكية في جني الأرباح الكبيرة من هذه الشراكة الاقتصادية.

الاستبداد كما رآه عبدالرَّحمن الكواكبي

د. حسن مدن

لا أحدَ منْ روّاد فكرِ النَّهضةِ شخَّص العلَّة العربيَّة الرَّئيسيَّة بالدِّقة والتَّحديدِ التي شخصَّها بهما عبدالرَّحمن الكواكبي. حقًا إنَّ في أفكارِ مجايليه وسابقيه ولاحقيه منْ هؤلاء الرّواد إشاراتٍ إلى علَّةِ الاستبداد، ولكنْ لمْ يبلغْ أحدٌ آخر سواه منهم ما بلَغه هو منْ تحديدٍ لها، وعنايةٍ بتقصّيها وبحثٍ جذورها وأسبابها ومظاهرها، لا بلْ وسبلِ مواجهتها، للدّرجةِ التي جعلته يَضعُ عنها كتابًا، لنْ يكونَ بالإمكانِ الكتابةُ عنْ فكرِ الطُّغيان في التّاريخ وفي الرّاهن العربيين دونَ العودةِ إليه.

والوقوفُ أمامَ فكرةِ الاستبدادِ بالذّات أمرٌ لا مناصَ منه، ليس بوصفِها الفكرةَ المحوريةَ في ما خلَّفه الرَّجلُ، وإنَّما أيضًا لأنَّ الاستبدادَ علَّةُ العلل، وهو – أيْ الاستبداد – في حياتنا العربيَّة الرّاهنة مسألةٌ حيويَّةٌ حاضرةٌ كما كانتْ في زمنِ الكواكبيّ قبلَ أكثرَ منْ قرن، بلْ لعلَّها أكثر حضورًا منْ يومذاك. وهذا يحيلُنا إلى التَّأكيدِ على صوابِ الفكرةِ المُتداولةِ منْ أنَّ أسئلةَ فكرِ النَّهضةِ العربيَّةِ الأساسيَّةِ مازالتْ معلقةً دونَ إجابةٍ أو حلٍّ، بلْ إنَّ واقعَ حياتنا اليومَ هو إلى تردٍّ مضطردٍ إذا ما قيس الحالُ بالزَّمنِ الذي كانَ فيه فكرُ النَّهضةِ يقارعُ بحججِه القويَّةِ وبراهينِه عواملَ الجمودِ والتَّحجُّرِ والتَّخلُّف.

يقولُ عبدالرَّحمن الكواكبيّ "إنَّ الاستبدادَ – لغةً – هو غرورُ المرء برأيه والأنفة منْ قبلِ النَّصيحةِ أو الاستقلال في الرَّأي وفي الحقوقِ المشتركة". وبهذا التَّعريف فإنَّ الكواكبيَّ لا يشخِّصُ الاستبدادَ بوصفِه ظاهرةً سياسيَّةً فحسبْ، وإنَّما بوصفه ظاهرةً عامَّةً واسعةً تغطّي مساحةً بمساحةِ المجتمعِ كلِّه، ناهيكَ عن الفكرِ نفسه بوصفه الفضاءَ الأوسعَ والأكثرَ تعقيدًا في الآنِ ذاته لتجلّي القناعات. لكنَّ مركزَ الثِّقلِ في تصدّي الكواكبيّ للاستبدادِ يبقى في دائرةِ السّياسة، ليسَ جريًا وراءَ تحديدٍ جزئيٍّ قاصرٍ وإنَّما لإدراكِ منه بأنَّ الاستبدادَ السّياسيَّ هو الأشدُّ ضررًا، والأكثرُ تأثيرًا على العامّة.

"المستبدُّ – يقولُ الكواكبيُّ – يتحكَّمُ في شؤونِ النّاس بإرادته لا بإرادتهم، ويحاكمُهم بهواه لا بشريعتهم. ويعلَمُ منْ نفسه أنَّه الغاصبُ المُتعدّي فيضعُ كعبُ رجله على أفواهِ الملايين من النّاس يسدُّها عن النُّطقِ بالحقِّ والتَّداعي لمطالبته". والمستبدُّ أيضًا "يتجاوزُ الحدَّ لأنَّه لا يرى حاجزًا، فلو رأى الظّالم على جنبِ المظلوم سيفًا لما أقدمَ على الظُّلم".

ولأنَّ المستبدَّ إنسانٌ "والإنسانُ أكثرُ ما يألفُ الغَنمَ والكلابَ، فالمستبدُّ يودُّ أنْ تكونَ رعيَّتُه كالغنم ذرّا وطاعةً، وكالكلاب تملُّقًا". لكنَّ الاستبدادَ السِّياسيَّ، أو استبدادَ الحكّام كما يسميّه، يردُ في سياقِ تصنيفٍ رباعيٍّ لأنواعِ الاستبدادِ تأتي عنده بالتّوالي التّالي:

استبدادُ الأصلاء، استبدادُ المتعمِّمين، استبدادُ الأثرياء، استبدادُ الحكّام، ويفرِّقُ الكواكبيّ بينَ هذا النّوع الأخير من الاستبداد الذي هو الأخطرُ في رأيه، وبينَ الأنواعِ الثّلاثة الأُخرى، فتلكَ الأنواعُ يعدُّها استبدادًا مجازيًا، أو أنَّها وُصفت بالاستبداد مع الإضافة، أمّا إذا جاءَ لفظ الاستبداد بغير إضافة فإنّه يُفهمُ على أنّه استبدادٌ سياسيٌّ، و"يُرادُ بالاستبدادِ عندَ إطلاقه استبدادَ الحكومات الخاصّة، لأنَّها أعظمُ مظاهره أضرارًا التي جعلت الإنسانَ أشقى ذوي الحياة.

ولا يقاربُ الكواكبيُّ موضوعةَ الاستبداد السّياسيِّ بمعزلٍ عن أزمةِ السِّياسة، أو أزمةِ نظامِ الحكمِ عندَ المسلمين؛ لأنَّ "سببَ الفتورِ – كما يقولُ – هو تحوُّلُ نوعِ السّياسة الإسلاميّة" والتّحولُ المقصودُ هنا هو اتّجاهُ الاستبدادِ حيثُ تمخّض عندي – والكلامُ له – أنَّ أصلَ الدّاء هو الاستبدادُ السّياسيُّ".

ومنْ أكثرِ الإشاراتِ إشراقًا عند الكواكبيّ هو ذلك التّفريقُ النّابهُ بين الاستبدادين الشّرقيِّ والغربيِّ، حيثُ لاحظَ أنَّ المُستبدين الغربيين لا يمنعون العلمَ إجمالًا، وإنّما يحرصون على عدمِ إدراكِ النّاس أنَّ الحريةَ أفضلَ من الحياة، فهم يحاربونَ تعليمَ النّاسِ حقوقَهم حتّى لا ينْقلبوا على ملوكهم مطالبين بها، لكنَّ المستبدّين الشّرقيين يحاربون العلمَ جُملةً وتفصيلًا "كأنَّ العلمَ نارٌ وأجسامَهم بارودٌ". ويضيفُ إنَّ "الاستبدادَ الغربيَّ وإنْ كانَ طويلَ الأمدِ إلا أنَّه يتَّصفُ باللِّين، أمّا الشَّرقيُّ فإنّه سريعُ الزّوال، لكنّه أكثرُ إزعاجًا وأشدُّ وطأةً على الرَّعية، وهو إذا زالَ يخلِّفُه استبدادٌ أشدُّ وبالًا وأقوى سطوةً وتعسُّفًا".

ولسْنا هنا في مقامِ البرهنةِ على صوابِ ما يذهبُ إليه الكواكبيُّ، تكفينا نظرةٌ إلى فظاعةِ الاستبدادِ الذي جاءتْ به الثّوراتُ والانقلاباتُ التي أُنشئتْ على أنقاضِ الملكياتِ جمهورياتٌ مستبدَّةٌ فاقتْ في استبدادِها بما لا يُقاسُ ما عرفَه النّاسُ منْ عسفِ الحكوماتِ التي أطاحتْ بها، وجعلت النّاسَ تترحَّمُ على الماضي – رغم مساوئه – بلْ إنَّ هذه "الجمهوريات" خنقتْ وصادرتْ البُرهةَ الليبراليَّةَ العربيَّةَ التي كانَ يمكنُ لها في ملابساتٍ تاريخيَّةٍ أخرى أنْ تتطوَّرَ إلى نظامٍ سياسيٍّ برلمانيٍّ تعدُّديٍّ. والكواكبيُّ الذي درسَ الاستبدادَ متخِّذًا منْ سلوكِ الأتراكِ تجاهَ العربِ قاعدةً للبحث والمعاينةِ لمْ يقدْ له أنْ يرى حجمَ الاستبدادِ الذي جلبَه العربُ للعربِ في عقودٍ لاحقة.

على أنَّ مظاهرَ الاستبدادِ وأنواعَه الرَّئيسيةَ على النَّحو الذي فصَّله الكواكبيُّ تنبعثُ منْ جوهرٍ واحدٍ هو الاستبدادُ نفسُه، بوصفه نظامًا شاملًا، يتجلّى في مظاهرَ عدَّة، كلُّ مظهرٍ ينفتحُ على الآخر، ليصبحَ هذا الاستبدادُ أسلوبًا للحكم وأسلوبًا للعيش، وكانَ الكواكبيُّ يعي ذلكَ ويدركُه، وهوَ وإنْ قامَ بالتَّقسيمِ الذي عرضْنا له فإنَّما برغبةِ الإحاطةِ المعرفيَّةِ بأوجهِ الظّاهرةِ لا برغبةِ التَّفريقِ بينَ مظاهرها، وإنَّما رؤيةُ ذلك التَّرابطِ الذي يشدُّها إلى المصدرِ نفسه، إلى الظّاهرةِ الأساس نفسها.

وعبدُ الرَّحمنِ الكواكبيُّ الذي ماتَ منذُ أكثرَ منْ مئة سنة هو معاصرُنا، كأنَّه لمْ يمتْ. إنَّ أطروحاته طازجةٌ، حيَّةٌ، متجدِّدةٌ فيها كلُّ وهجِ الحاضرِ وحرارةِ أسئلته. إنَّ هذه الأطروحاتِ تمسُّ عصبَ كلِّ ما نفكِّرُ فيه اليومَ، ونحنُ نعيشُ زمنًا تبدو فيه المسألةُ الدّيمقراطيَّةُ أمَّ المسائل، وهي ذاتُها المسألةُ التي كانَ الكواكبيُّ يقاربُها بحُرقةٍ حينَ كانَ يَدْرُسُ الاستبدادَ ويشخّصُه منْ موقعِ الانحيازِ العميقِ لمصالحِ الجمهرةِ الواسعةِ للنّاس. أنَّ أحدَ الألقابِ التي كانَ الكواكبيُّ يخلَعُها على نفسِه باعتزازٍ لقبُ: «أبو الضُّعفاء».

(قف)

فيصل درَّاج والدفاع عن الواقعية

العلاقة بين الأدب والسياسة من البحوث التي عالجها د. فيصل دراج في كتابه «الواقع والمثل»، وبالأحرى الموضوع الأساسي الذي يدور حوله الكتاب، وهو عبارة عن بحث في شكل الفكر الذي يكتب أدباً أو يعالج موضوع الأدب، بحث في حرية القول ووضع المعرفة، ومدخله عن الأسباب التي تكبح فكراً، وتخلوا بين الوهم والحقيقة إلى حدود الضياع.

ولذلك فإنه يرى بأن الدعوة إلى كتابة ديمقراطية لا معنى لها إن لم تستعلن في تلك العلاقة الخطرة بين الكاتب والقارئ، فالكاتب الديمقراطي هو الذي يشرك القارئ في صياغات السؤال ويشركه في التنقيب عن الإجابات المحتملة.

في مقدمة هذا الإصدار الذي مضى عليه أكثر من ثلاثة عقود وهو عبارة عن دراسات كُتبت في فترات مختلفة ومتباعدة يتحدث عن الأيديولوجيات الاستبدادية التي دأبت منذ عصور طويلة، على تقديس المكتوب وتجميل الكاتب، فيكون بحسب رأيه المكتوب نصاً مغلقاً، مكتفياً بذاته ولذاته، لا يطاله تقصير أو تطويل.

في حين أن الكتابة في الفكر الديمقراطي كما يراها لا تخرج من معطف العارف والمقدس، بل من فضاء يحارب المقدس، الأحادي، الواضح الابدي، الكامل .. ويعنى بذلك لا معنى للأدب أو الكتابة خارج مدار الحرية والديمقراطية ورفع صوت الانسان وتمجيد العقل الطليق.

ولذلك كانت وجهة نظره تشير إلى أن كل فكر استبدادي يقدس ذاته يربي القارئ على تقديس المكتوب، فتصبح قراءة المكتوب أداة لتكريس القهر وإلغاء الذات واقالة العقل، ثقافة الاستبداد ثقافة غريبة، فيها مهلكة، فهي لا تعلم الا ينكر ذاته بشيء ما من الرهافة المدمرة ومكر العقل وتوارث الخبرة السوداء يجتمع ويلتف حول ذاته ليجعل من القراءة تدميراً

فهد المضحكي

للذات، ومن الكتابة سماً زعافاً، يقتل بالحرف والكلمة وبلاغة العبارة.

وبهذا المعنى يصل إلى ان الفكر الديمقراطي لا يعترف بذاته أو بشعاراته البراقة، بل يعترف بمدى اختلافه عن الفكر الاستبدادي، هذا الاختلاف الذي يتجلى في موقفه من المعرفة، حيث تصبح نسبية، ومن القارئ حيث يصبح شريكاً في حوار مفتوح، ومن اللغة، حيث تبدو قلقة مضطربة تحاول بلا نجاح كبير دائماً، ان تتخلص من سيطرة لغوية متوارثة لها ثقل يخنق الفكر الجديد احياناً!

وعلى هذا الأساس يعتقد درّاج أن ادخال علاقات: الموروث، اللغة، القارئ، الممارسة، الراهن، في تساؤلات تدور حول الادب يخرج المفهوم الأخير من دائرة الاختصاص، ويرمي به إلى حقل واسع يحدد معنى العلاقات جميعها، وهذا الحقل هو السياسة.

والسياسة كما يوضحها ليست أكثر من الصراع المفتوح بين القديم والجديد التنويري والظلامي، التعليمي والتلقيني، الإنساني والاهوتي .. إن الادب لا يخلق سياسة، لكن السياسة قادرة على خلق الأدب والأديب وسوق القراءة.

اختلفنا مع هذه الرؤية أم اتفقنا فإن ما يقدمه درّاج وفق ما يشير إليه محمد دكروب في تعليق له يعد وصفاً لدراساته بحيث يجعلك شريكاً له في البحث والنقد والمساءلة، ولأن هذا الطرح ديمقراطي بالأساس فهو يسمح لنا أن نتلمس منهج درّاج في النقد.

وفي مقابل ذلك يقول دكروب في مقاله واضحة وعميقة له «وضع الفن في الحركة الاجتماعية» يقدم درّاج رؤية جديدة إلى مكان الفن ودوره داخل علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي. وهذه الرؤية الجديدة تعود اساساً إلى «فالتر بنيامين» ولكن دراج في تقديمه لها يظهر ميله الشديد اليها، فهي تحمل تصوراً مادياً للفن ودوره، عبر الاعتراف بواقع «تسليع» الفن وضرورة استخدام هذا التسليع الرأسمالي للنتاج الفني ضد النظام الرأسمالي بالذات.

ويستنتج دكروب من هذه المقالة: إن درّاج يتابع توضيح وتجديد مفهوم الواقعية ليس بوصفها «مذهباً» في الفن والادب له تعاليمه ومواصفاته، بل بوصفها تصوراً مادياً للعالم. وإذا كان درّاج قد خاض سجالاً نقدياً مع التحديدات السابقة لهذا المفهوم في صياغات وتأويلات ومواصفات وردت في كتابات عدد من رافعي رأيه الواقعين منذ الديمقراطيين الروس مروراً بـ لوكاش، وبريخت وغوركي وصولاً إلى عدد من المبشرين عندنا: رئيف خوري، حسين مروة، محمود أمين العالم وآخرين، فهو في مقالتين «الثقافة الديمقراطية والانبياء الصغار» و«الواقعية والحساسية الجديدة» يخوض سجالاً مع عدد من الذين يحلو لهم مهاجمة الواقعية، باسم الحداثة!

فيكشف تغربّهم، وتعاليهم، ومثاليتهم، واوهامهم، واستعارات أفكارهم مستخدماً المخزون الثقافي نفسه الذي يتكئون عليه، مستنداً إلى المنجزات الفعلية للحداثة كاشفاً زيف حداثة تتلطى تحت يافطة «الحساسية الجديدة» و «رفض سيطرة السياسي على الثقافي» لا لتهاجم فقط الأساسي النظري للواقعية، بل لتهاجم، على الأخص، الدلالة السياسية لمفهوم الواقعية .. «لأن هذا المفهوم انتشر عندنا في زمن صعود الحركة الجماهيرية، وتصاعد نضالات القوى الوطنية» واستناداً إلى هذه الرؤية فإن درّاج ينهض مدافعاً عن الواقعية بامتياز، برهافة وعمق، وبعدّة معرفية لا تستند فقط إلى تراث الماركسية والفكر الديمقراطي العقلاني في العالم، بل تستند أيضاً إلى آخر منجزات الفكر المعاصر في الفلسفة والعلوم النظرية والفنية، وصولاً إلى آخر صرخات الحداثة والتجديد في ميدان الفنون وتنظيراتها، وهو يدافع عن الواقعية كما يفهما بوصفها تصوراً مادياً للعالم.

رسالة إلى أهل الكهف

نادية الملاّح

سُئِلَ الزّمانُ عن الزّمان،
فاحمرّت الأرضُ بدماء الأبرياء
خجلاً مما آلت إليه الخطوات...
هنا وهناك جثثٌ تنطقُ بما
يتعفّفُ عنه الأحياء

خجلاً تقافز رملها
والنّزفُ مرٌّ
وتعرّقت أحشاؤها... بالحزنِ
مرّوا

حلم البراءة والحياةِ ممزقًا
حِمْلٌ على أكتافهم
والجرح سرٌّ

من للطفولة
للبهاء
لأمنياتٍ خطّها في الوهم شِعرُ

وعلى الضّفاف مُقطّعًا
عيناه نحو الله معراجٌ تسرّى
يرنو لآفاقِ الأملْ
يكبو البُراقُ تعبُّدًا
كي يحملَ الأحياءَ نحو الشّمسِ
نحو الفيءِ
نحو خلودهمْ
يهتزُّ عرشُ الحسِّ بصرخةٍ من
قبرهمْ
ياغُربُ تبّتْ روحُكُمْ
ياعُربُ هبُّوا
وللحظة... من هولِ أجداثٍ
تمزّقَ حلمها... خرّوا
سَجَدَتْ مشاعرُ كُلِّ أرضِ الله
إلا العُرب
تبّوا...

مُذْ ذاك والنّايُ المعنّق بالمنى
مكسورةٌ أحشاؤه
إنْ ثارَ صارَ اللحنُ خوفًا
وانجلى
إنْ ضجّ بالآياتِ يتلوها
به كفروا...
زمنٌ تعرّى وحيُهُ فتكشّفتْ
أنباءُ غيٍّ كم لها سَتَروا...

ومن الضّفاف إلى الضّفافْ...
صفصافةٌ غطّت على ظلٍّ
المساءْ...
لتقي بقايا الشّمس من حرِّ
الدِّماء،
وتموسقَ الأصفادَ تهديها نثارَ
الوردِ كي تهدا
وتصيرَ بَرْدا...
ليحنَّ قلبُ الحلم يأخذهم
ومن بَرَدا...
تنصاع مناسك دمعهم
ويئنُّ طفلٌ من تحتِ أنقاضِ
الشقاء...

بَيْتي و إمّي واللِّعَبْ
وبَيّي بَعَشيّةْ قال:
رايح وراجع بالهدا
وانتِ حبيبي خلّي لي عيونك ع
إمّكْ والأَرْضْ...
والزّريعةْ

يا إبني
الأَرْض معنى الشّرف
والرّجال ماتقبل يضلّ الوطن
موّال
وهاد يغنّي وبكيفو
يغيّر حالِنا بأحوال

يا إبني
أنا راجع
وهيُّوا مرْ كِلْ وَقتي
شهر واتنَين
ومافيني أغمّض عينْ

بدّي بيْي لر يرجع ويشوف
بأرضي كيف الدّودْ
أكلْ زَرعي...
ونبع الدَّم ملا نبعي
وأنا عطشانْ...
منين المَيْ يابيبي... ونبع العزّة
بالغربال...
صوتي هوني والا هنيك مَـ
بيوصلْ
هدول أمواتْ...
يابيبي

وانت الحي تحت التّرابْ...
ومن مَوْتَكْ خِلقْ في سوريّا
الأبطال...
ووصِل صوتي لخيي اللي سِكِنْ
بغداد
أخدني لحضنو بمحبّي...
وايدو كفّتْ العاصي...

أقلّك... يا أخو دنياي
بلاها الدّمعة لاتبچي...
بواچينا تفرّحهم، وتحوّل
خوفهم أعراس
بواچينا تروّي أرضنا بالحال
وماعمره الزّمن دّرْ...
ولاعمره الدّمع يدر يرجّع أرض
والا رجال
وهاي أرضي ضت بحروب
وراها حروبْ
ونشوف الفرح صدفةْ
يدَنّك من ورا الجبالْ
ويشمر نفسَه لأبعد أرض
ولامرّة يجينا
ولامرّة يضمّ عيوننا ويصد
ويكظ أنفاسنا الولوال!!!

شسولف لكْ!!؟
وهاي الأرض تسمعني
وارصاص يكفّ الرِّدِنْ ينهال
عليك الله
منو مثلي؟؟؟
تِيَتَّم واحتروانضام؟؟
منو مثلي نساه الفرح أجيالْ
ورَغْمْ كلشي
بعيونه تنشتلْ أفراحْ
ويزرع حبّ وغصونه غنا
صدّاح
منو مثلي... دَلّلي يا أخو دنياي
وأنا أرضي من أول يومها للحالْ
طفولة تنكتلْ وأشبالْ
ورَغْم كُلشي
ابتساماتي تِلوِّح للبشر ألوانْ

وهاي آني أشوف الدّنيا بحروفي
واضمّك يحتر خوفي
تعال وياي لو لحظة

نباوع ع الزّمن نضحك
ونشاور ربعنا، وهناك
نعاضدهم
ونرسم نصرهم عزّة...
وصلنا بجرحنا لغزّةْ
مَتعْرُفها..!؟
وهيّ بقلب العرب غزّة
شرفهم في أرضها ضاع
ولاعمره الشرف ينصاعْ
شسولفْ لك..؟
تعال اسمع أنين الغدر
وشيوجعْ...

يايمّه
شوفي من جانا
أُخوتي بالحِزن والتّارْ
يزوروني بحَ الدّمع والنّارْ
وأنا بعدي
على عهدي
أجيهم وردي يحملني على
الحجارْ
وح الجار
أمانة بْرْبِهْ ازماني

يايُمّهْ
من تحت الترابْ أنا أسمع
أنين اللَبْ
وكم يوجع
أشوف أميمتي بدمها
وأنا أحمل بكفّي احجار شاهدها
تجيني النار
تحْرِني
وتِكَبِّلْني
وترمّدني
وأنا أسجد على أرضي وأبّلها
وأكبّر بأعلى أوجاعي
ويجي النّاعي
وصوتو كالسّهم يَنبت بوسط
الروح
يول تيتّم المسكين...
أنا المسكين!!؟
وربّ القبّة والأصى
مساكين العرب أموات!!
وكوفيتي كفنهم يبكي عزّتهم...

أويلي شكثر ننزف
تعال نواسي رمل الدّار
تعال امزج عراق النّور بدما غزّةْ
ونخلق للزمن (عِزّةْ)

وما زِلنا
نناغي أنجمًا تنعى بقايا الدّار
ونرجو من بقايانا
تروّينا ببعض من أمانينا
ودمع الرمل يُشعلنا
كفيض الموت إذ يغشى

سوريٌّ ... عراقيٌّ... فلسطيني
أساميناً
تهادت كارتعاداتٍ
ووحي الحلم يغوينا...
وطفلٌ تحت قَصف النّار يلعننا
وتحت الأرض أجيالٌ من
التّاريخ ترمينا
مضرّجةٌ أراضينا
بنزف الرّوح...
وما كادتْ تلامسنا بقايا العزّة
الصّمّاء
حتى جاء دجّالٌ
وباسم الدّين يسبينا

وماذا بعدُ ياعربُ..!!؟
فلا لغةٌ
ولا دينٌ
ولا حلمٌ
وحتى القبر يرفضنا
فعارٌ أن نلومَ العار
ونحن الذّنبُ يغرقنا
نسيّدُهُ ويدنينا
وماذا بعدُ يا نعشاً حوى صورًا
تناجينا...!!
أليس العارُ أن نحيا
ولون الذلّ سربالٌ لآتينا!

من يرى في النوم ذروة صحوه

سوسن دهنيم

ي
يأسٌ بألاَّ تستطيع النوم
في فلك من الموتى
و
وإذا استطعت
تكون ميْتاً مثلهم
هـ
هذي خلاصة
من يرى في النوم
ذروة صحوه

ن
نم ما استطعتَ
وهيِّئ الصحوات كي لا تُبتلى
بغروبها في النوم والكابوس
م
من سمَّاكَ ورد الأمس
كالأسماء في هذيانها اللحظي
من سمَّاك بالدهريْ؟
ل
لستَ مهيئاً
لدم يُؤجَّل كي تجيء
ولستَ متفقاً معي
كي نوصد الشريان من فلتانه
ك
كن ما استطعتَ
تظل ما دون الغموض
ودون دون الاستعارَة
في القيام وفي النهوضِ
ق
قديم يأس فيك حط
ولم تنم من فرط سيدة الأمل
لكأنك الدنيا تلوّح بالأجل
ف
فلتلتفتْ للسفح
حط على يديك الحلمُ والقمحُ
الرحيم
فكن إذاً نسيان
ما تتذكر الأشباح كي نصحو
غ
غداً في النوم
صبح ما يجيء كأنه المنفى
فلوِّح بالصلاة عليه
من منفاك في نوم مجازي نراه
ع
عُد بي إلى وزن
جدير باصطراع فيَّ
عد بي لاحتفاء العشب
بالأنهار في جنباته
ظ
ظلان في هذي الحياة:
قيامة امرأة
وغفلة عاشقٍ عن إسمها
ط
طُفْ بي على الماء الموجَّل
رُدَّ لي صفتي
انتبهتُ على المرايا
ض
ضد الطبيعة ربما تأتي
ولكن الطبيعة حرة
فيما تريد وتشتهي
ضد الطبيعة
حين لا تُعِرِ النهاية حقها

ص
صِف لي مجازك
لم أجد صفة
تليق بحاضرٍ يعلوك
لم أبرأ من الفرَس التي خلَّفْتَ
لم أبرأ من الذكرى
وأعباء النشيد.
ش
شوقٌ ينبهني إلى طرق الحرير
فأقتفي طرقاً مغايرة
لينسجني الغروب كما يشاء
س
سل فضة هُتكتْ
وياقوتاً على مرأى من البسطاء
ماتوا كي يقال:
بأنهم شهداء غصَّة معدن!

ز
زدني هباء في الهباءِ
زذ ما استطعت
لي الإشارة في الصدى
ولك النهاية في طريقٍ مائلٍ
صفةٌ لماءِ
ر
ربَّيتُ فكرتكَ
انتبهتُ على الغزاة
فردَّني شبحٌ
وأسلمت الغموض
إلى الفصيح من المدى
ذ
ذُدْ عن سماء فيك
ذُدْ عمَّا تراه مؤجَّلاً لسواك
ذُدْ عن حرية أقصى من اللغة
السماء
د
دع عنك نسياناً
ودع خذلان من رفعوك
في حريةٍ معطاة
دع أرضاً تعيدك للعتابِ
دع عنك فكرة أنك المعنى
وكن في المستطاع
من الذي تعنيه
نسيان أطل عليك
من سهم الغيابِ
خ
خالفتَ روحكَ فاستقلْتُ
كآبتي صور وللمعنى نعاسٌ ما
فدعني مطمئناً
كي أثور على الذي أعنيه:
قلبي، والمدى في غصَّةٍ
ح
حسب النهار بأنه جهة معلَّقة
وأن بهاءه وقت
يوازن بين عاصفة وأغنية
وواد غير ذي زرع وجنات
وآلاءٍ وقحط
حسبه في اللب من أمِّ النقيض

ج
جرَّبْت أغنيتي وجربت النقيض
فملْتُ للاثنين
لكن الحياة تردُّني لسواي للموتى
فأتبعها الصعود مراهق
والانهيار خلاصة في الخطف
لي هذي النجوم تسيل
من سقف الطبيعة
غير أني لا أرى سبباً
لفيض الليل من حولي
ومن حول الذين أحبهم
ث
ثابرتُ يا قلبي لكي أنسى
ولكني تعبت من التذكُّر
إنه صفتي ومعناي البسيط
وإنه الأعباء إذ تفدُ
في الفقد إذ أجدُ
ت
تابعت ما أجدُ
بي غصَّة والناس لا أحدُ
ب
بين النقيض ولدتُ
ربَّتني الحياة على اختراع الوقت
لي وقتي الذي أنساه
لي وقتي الذي أعليه
كي أجد المكان مهيئاً لطبيعتي
لي الأغنيات تعيدني لحليب أمي
طازجاً مثل الفجيعة في تهكمها
وحراً مثل أغنية أجيء
أ
آمنت بالوجل القديم
يعيدني للمطمئن من الحياة
يعيدني لنقيض أشيائي
وأوقاتي إلى الأمل

واحة الفكر

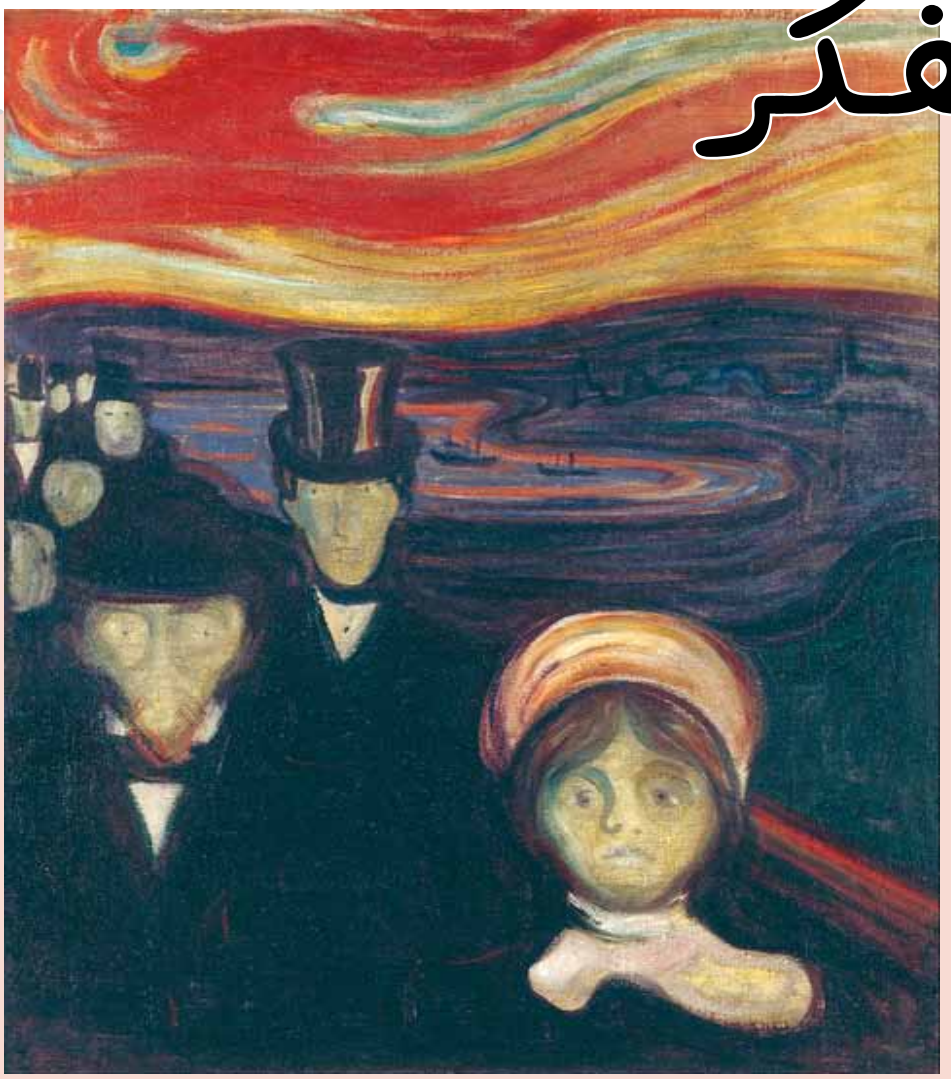

اللوحة: القلق (١٨٩٤)، لـ: ادفارت مونك

كتابة : هشام عقيل

اقطع الذراع يلتئم الجرح..

في مقالة كتبها قديماً تحت عنوان «تكتيك الفشل»، اتهم غرامشي الحزب الإشتراكي بأنه السبب الأصلي لكل المشاكل التي حدثت – حتى ذاك الوقت – للحركة الثورية؛ مؤكداً أن كل مشكلة ستحدث، مستقبلاً، لهذه الحركة سيكون سببها «طليعة» الحركة الثورية نفسها. من الغريب أن مهدي عامل، بعد تقريباً ستة عقود من تصريح غرامشي هذا، اتهم الأحزاب الشيوعية العربية كلها بمثل التهمة: «طبيعي جداً أن تقود البرجوازية الكولونيالية حركة التحرر الوطني إلى أزمتها الراهنة، وأن تحول دون انجاز مهماتها ... لكن، ليس من الطبيعي بتاتاً أن تستقيل الطبقة العاملة، وأحزاب الطبقة العاملة، من مسؤوليتها التاريخية المباشرة ...»، ليستنتج بعد ذلك أن الأزمة هي في الحقيقة هي أزمة «النقيض الطبقي الثوري»، وليقترح أن لا حل هناك سوى تكوين «حركة ثورية جديدة...إما بقيادة احزابها الراهنة...أو إما بقيادة أخرى...».

أيمكننا أن نقول أن هذه التهمة لا تزال تطفو علينا جميعاً؟ بمعنى أنها ليست إستثناءاً؛ كلنا مشاركون فيها بطريقة أم أخرى؟ لنكن صريحون، بسبيل الروح الشيوعية!، ولو مرة في حياتنا، ونعترف أنها أزمتنا نحن! كل العوامل الخارجية التي تحدثنا عنها والتي سنتحدث عنها هي ثانوية حينما تتعلق المسألة بأصل الأزمة؛ الأزمة هي داخلية.. الأزمة هي أزمتنا.

متى انتجنا جديد المعرفي من واقعنا البنيوي، لا العربي لا القومي بل البحريني، الذي تتميز به أبنيتنا الإجتماعية؟ غير الكليشيهات المعروفة والمكررة والمملة التي نوزعها على كل الناس في كل مناسبة؟ في الحقيقة هذا غير موجود سوى في إستيراد نظري خارجي على إسلوب النمذجة الفكرية تابعة للنزعة الكلية الكونية، وإن كانت تتميز بالخصوصية؛ إلا أنها خصوصية تمتاز بالكوني نفسه مثل «إله لايبنتز».

إلى متى ستستمر أحزابنا في الإبتعاد عن الواقع الفعلي الاجتماعي؟ وإلى متى ستستمر في الابتعاد، أكثر فأكثر، عن الطبقات والفئات الاجتماعية –الشعبية– والحركات الاجتماعية –التي لا تدخل في الصراع الطبقي؟ ستستمر في ذلك.. ستستمر لا محال. في أوبرا بارسيفال لفاغنر قيل: «لا يلتئم الجرح إلا عبر الرمح الذي سببه» لكن هناك جروح يستعصى عليها الإلتئام من دون تحول جذري لها؛ هناك بعض الجروح لا تلتئم إلا بعدما تقطع كلياً؛ الجرح لن يلتئم إلا بعد قطع الذراع.

الآن نحن في منعطف جديد؛ الحياة السياسية والفكرية تضيق يوماً بعد يوم..وأخطاء سنوات الستين لا تزال حاضرة. لكن لا يزال بإمكاننا أن نفهم هذا الواقع؛ وأن نعلن، حباً في الله، أننا، الشيوعيون، في أزمة فكرية وسياسية؛ لنعلن، أن هذا الوقت لنغير تفكيرنا؛ لنعلن رغم أن كل الأدوات والوسائل غير متوفرة.. سنوالف شيئاً مما هو متاح.

الآن حانت الساعة التي عبرها نقيس قدرتنا على أن نكون فلاسفة في السياسة؛ تُركت للمنبر الديموقراطي المهمة الصعبة – مثلما يترك سلطان ما سلطنته لوريثه الضعيف في موت مفاجئ– في تفكير السبل المتاحة بالطريقة الاشتراكيّة العلمية في العمل على «المكتسبات الإصلاحية»، والعمل عليها كمواد خام لتوسعة نطاقها أكثر فأكثر.. علينا أن نرخي المفاصل أولاً. فالمنبر الديموقراطي هو كل ما تبقى.

لننحب نحن الماركسيون المساكين على هذه المهمة.. لننحب على هذا الحمل على ظهر الجمل التائه في الصحراء.. لننحب كما شئنا. لكن علينا أن نفكر بعد ذلك؛ الآن! الآن! خطوتان إلى الوراء.. ونقول: نحبنا! بكينا! لنفكر الآن!

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 117 ـ اغسطس 2017 السنة الخامسة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

لماذا نخشى تدريس الفلسفة؟

د. حسن مدن

بين الحين والآخر يثار نقاش حول جدوى تدريس مادة مثل مادة الفلسفة، وعن الفائدة التي يجنيها طلبتنا في الثانوية أو في الجامعة وهم يدرسون المنطق والفلسفة، ليخلص بعض من انخرط في هذا النقاش إلى أن مثل هذه المواد لا تعدو كونها حشوا لأدمغة التلاميذ بما لا يعود عليهم بالنفع، فماذا يفعلون بالفلسفة وهم ذاهبون إلى سوق العمل التي تطلب منهم مهارات أخرى، من نوع الإلمام بشيء من اللغة الانجليزية ومهارات في الحاسوب وبرامجه.

والنقاش يجب أن يعاد إلى نقطة البدء، فالعلة ليست في مادة الفلسفة، من حيث هي مادة، ولا سواها من مواد مشابهة، وإنما في طبيعة المادة المنتقاة من تاريخ الفلسفة الحافل والزاخر بالمتناقضات والرؤى المتعددة، والأهم من هذا منهج التدريس الذي تقدم به هذه المادة وكفاءة التربويين الذين يقدمونها.

وأبعد من ذلك فإن النقاش يجب ألا يحصر بسؤال من نوع: هل ندرس الفلسفة في المدارس المتوسطة والعليا أم نلغيها، وإنما يجب أن يدور حول مفهوم التعليم ووظيفته، من حيث هي وظيفة الإعداد السوي للتلاميذ ثقافياً وتربوياً وتطبيقياً، أي بمعنى إعدادهم لمواجهة مرحلة ما بعد المدرسة، ومن ثم ما بعد الجامعة، بما في ذلك إعدادهم للعمل وما يترتب على ذلك من التزامات وشروط، وبالتالي على المدرسة أن تتحول إلى ما يشبه المصهر المعرفي الذي يُكوّن الطالب.

وهذا يتطلب من الطالب معرفة جيدة بالعلوم والرياضيات والتقنيات، وبمقدار لا يقل يتطلب منه أن يحوز أفقاً ثقافياً منفتحاً يعرف من خلاله شيئا من تاريخ الفلسفة والأدب والفكر الإنساني، حتى لا تتراكم عندنا المخرجات السائدة للتعليم، التي تعطي انطباعاً أن أفرادها لم يمروا بمدرسة أو جامعة أعطتهم، بالإضافة إلى فك الحرف ومعرفة الكتابة، معرفة ووعياً.

مرة كتب خبير كلفته اليونسكو إعداد دراسة حول تربية المستقبل، عن الهوة العميقة بين معارفنا المجزأة وبين القضايا متعددة الأبعاد التي باتت ذات سمة كونية، ومركبة بحيث يجري وصل مختلف العناصر المكونة للكل كالاقتصادي والسياسي والسوسيولوجي والنفسي والوجداني والأسطوري.

وخلافاً لرأي شائع يدفع تطوير القدرات العامة للفكر في اتجاه تطوير الكفاءات المتخصصة، وبقدر ما تكون المهارة العامة قوية بقدر ما تكون قدرتها على تمثل المشاكل الخاصة كبيرة، ومن جهته، يتطلب فهم المعطيات الخاصة تفعيل المهارة العامة التي تثير تنظيم المعارف.

ليس عبثاً الحديث عن ضرورة إعادة النظر في مناهج التربية والتعليم في بلداننا العربية، في ضوء غلواء التطرف والتعصب التي تستحوذ على أذهان أعداد ليست بالقليلة من الشبان العرب، الذين قذفت بهم تيارات الإسلام السياسي في نسخه المختلفة إلى أتون التهلكة.

ليس مناهج التعليم وحدها هي المسؤولة عن ذلك، كي نكون منصفين، فالتطرف ظاهرة مركبة تتشابك عوامل مختلفة في إستفحالها واستشراء نفوذها، لكن اليقين أن مناهج التعليم تلعب دوراً فارقاً في الحالين: إما تهيئة الشباب لتقبل الأفكار التكفيرية الناقمة على العصر والمجتمع، لا على السلطات وحدها، وإما تحصين أذهانهم بوجه الترهات التي تبثها التنظيمات المتطرفة والتي تتخذ من العنف والتكفير منهجين لها.

وعلى صلة بهذا علينا السؤال عن المساحة التي يحتلها تدريس مادة مثل الفلسفة في مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا، ولو سعينا للاجابة نلاحظ أن هذه المادة بالذات تكاد تكون مغيبة، لا بل ومنبوذة، وفي الكثير من البلدان جرى استبعادها من مقررات ما قبل الجامعة، وإن وجدت ضمن مقررات الجامعة فيتم النظر اليها على أنها مادة ثانوية وغير ضرورية، وقليلة هي الجامعات العربية التي تخصص أقساماً خاصة بها.

حين نتحدث عن أهمية هذه المادة، كونها تربي مهارات التفكير العقلاني عند الشباب، وتوسع من أفقهم، فاننا ندرك أنها مادة معقدة، وربما تبدو ثقيلة الدم، في أعين الكثيرين، بالنظر لتعميم نظرة الازدراء لها، وبالتالي فليس المطلوب حشو أذهنة التلاميذ والطلبة بمقولات فلسفية جامدة أو صماء، فلا يجيدون سبيلاً لرؤية تجلياتها في الواقع، وإنما المطلوب هو انفتاح المقررات الدراسية الأخرى في التاريخ والاقتصاد والقانون وعلمي الاجتماع والنفس على الفلسفة، فذلك ييسر للدارس متابعة الجديد المعرفي في عالم اليوم، ويحقق في الآن ذاته دخول الفلسفة الى المنظومة التعليمية والتربوية، وعبرها إلى الحياة، اي إلى نمط التفكير، ومهمة مثل هذه تشترط أن يكون القائمون على التعليم هم أنفسهم عقلانيون.

وطالعت مؤخراً مقابلة قيمة مع أستاذ الفلسفة المغربي محمد المصباحي يرى فيها أن إهمال تدريس الفلسفة، أو ضعف هذا التدريس في المغرب، كما في غيره من البلدان بالطبع، في أساس ما وصفه بالفساد المعرفي.

ويرى أن ذلك انعكس على تدريس الفلسفة في الثانويات حيث لم تعد تلعب ذلك الدور النقدي والمعرفي الذي كانت تقوم به في الستينات، والذي مثّل حصانة للمجتمع بوجه التطرف، وخلق تقاليد طيبة في الوعي الفلسفي في الأوساط الأكاديمية والثقافية، نجد آثارها واضحة في المساهمة النقدية للمغرب في الجدل الثقافي والفكري في العالم العربي.

أما لماذا الفلسفة، فعلى ذلك يجيب محمد المصباحي بالقول: أن سؤالها جذري وكلّي، أي يذهب إلى جذر الوجود ككل، من هنا جاء خلوده، بينما سؤال العلم يبقى سؤالا جزئيا يهتم بناحية من نواحي الوجود في تجليه المباشر تقريبا (العدد أو الحركة أو التاريخ...). ولعلها العلم الوحيد الذي يُشكل تاريخه حاضراً، فهو ليس مجرد تاريخ إنقضى، وإنما هو سؤال راهن عن الأسئلة الكبرى التي تشغلنا اليوم، كما شغلت أسلافنا من قبل، فهي أسئلة خالدة لاتتقادم بمضي الزمن.